الإسلام ومتطلّبات العصر

محاضرات العلّامة الشهيد مرتضى مطهّري



دار المعارف الإسلامية الثقافية
إعداد مركز نون للتأليف والترجمة

جائزة الفكر الإسلامي الأصيل

الإسلام ومتطلبات العصر

محاضرات العلامة الشهيد مرتضى مطهري

جائزة الفكر الإسلامي الأصيل

الــكــتــاب:	الإسلام ومتطلّبات العَصر (الشهيد مرتضى مطهّري)
إعـــــداد:	مركز نون للتأليف والترجمة
نـــــشر:	دار المعارف الإسلاميّة الثقافيّة
الطبعة الأولى:	2016 م - 1438 هـ

الإسلام ومتطلبات العصر

محاضرات العلّامة الشهيد مرتضى مطهّري

جائزة الفكر الإسلامي الأصيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المقدّمة

الحمدللّه رب العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّدﷺ وعلى آله الطاهرين، وصحبه المنتجبين، وبعد...

إنّ قضيّة «**الإسلام ومتطلّبات العصر**» من القضايا الاجتماعيّة المُهمّة الّتي تشغل بال الشباب المثقّف في عصرنا الحاضر، وهم أرقى شريحة اجتماعيّة من حيث المستوى، كما أنّ عددهم - من حسن الحظ - جديرٌ بالملاحظة. وهناك ضرورتان ملحّتان تفرضان على هذه الشريحة مسؤوليّة ثقيلة ورسالة جسيمة، وهما:

الأولى: ضرورة المعرفة الصحيحة للإسلام الحقيقيّ كفلسفة اجتماعيّة وأيديولوجيّة إلهيّة، ونظام فكريّ واعتقاديّ بنّاء، وشامل وباعث على السعادة.

الثانية: ضرورة معرفة ظروف العصر ومتطلّباته، والتفريق بين ما هو ناشىء عن التطور العلميّ والصناعيّ، وبين ظواهر الانحراف وأسباب الفساد والانحطاط. ولا شكّ أنّ باخرةً تريد أن تمخر عباب المحيطات قاطعة المسافات الطّويلة، متنقلة من قارّة إلى أخرى، لا بدّ لها من بوصلة لمعرفة الاتجاه، ومرساة ثابتة لحفظها، والحيلولة دون غرقها، واجتياز الأخطار الناجمة عن المدّ والجزر. كما أنّ معرفة وضع البحر وموقعه جغرافيًّا أمرٌ لا محيص عنه في كل لحظة من اللّحظات، ونحن علينا - من هذا المنطلق - أن نتعرّف إلى الإسلام بوصفه دليلًا في السفر كالبوصلة، ومرساة ثابتة تعصمنا من الغرق خلال المدّ والجزر. ونتعرف كذلك إلى الظروف الخاصّة لكلّ عصر بوصفها منازل على الطريق ينبغي الوصول إليها أو المرور عليها تباعًا حتّى نستطيع

أن نصل إلى غايتنا المنشودة في محيط الحياة المتلاطم.

وليس هناك معضلة من وجهة نظر الشريحة الآنفة الذكر إلّا عدم الاطّلاع على الحقائق الإسلاميّة الناصعة، وغياب قابليّة التّمييز والتّفريق عندهم بين أسباب الرقيّ والتقدّم، وبين التيّارات والظواهر المنحرفة الّتي هي من طبيعة البشر، إذ لعلّهما يعكسان القضية كلغز محيّر! لكن لا ننكر وجود أفراد وجماعات ينظرون إلى القضية كأنّها - واقاعاً - لغزٌ محيّرٌ معتقدين أنّ «**الإسلام**» و«**متطلّبات العصر**» نقيضان لا يجتمعان، ووجودان لا ينسجمان، ولا بدّ إذًا من اختيار أحدهما، فإمّا أن نتمسّك بالإسلام وتعاليمه مبتعدين عن كلّ نوع من أنواع التحديث والتجديد، ومعطّلين الزمن عن حركته التطوريّة، وإمّا أن نستسلم لمتطلّبات العصر الّتي هي في تطور مستمرّ، مطلّقين الإسلام بوصفه ظاهرة تتعلّق بالماضي السحيق، واضعين إيّاه في ملفات التاريخ القديمة. وحديثنا في هذا المقال يرتبط بهذه الآراء المطروحة وأصحابها.

إنّ الدليل الّذي يطرحه هؤلاء هو الآتي: بما أنّ الإسلام دين، وأنّه آخر الأديان وتعاليمه خالدة، وأنّه يجب أن يبقى إلى الأبد حاملًا نفس المواصفات الّتي كان عليها يوم ظهوره، فهو إذًا ظاهرة ثابتة لا تقبل التطوّر. أمّا الزمن فهو متطوّر بذاته، وطبيعته تقتضي التجديد والتغيير، وكلّ يوم يأتي بشيءٍ جديد يختلف عن سابقه، فكيف يمكن التوفيق بين شيئَيْن: أحدهما ثابت في ذاته لا يتغيّر، والآخر متغيّر في ذاته لا يثبت؟

في الحقيقة، إنّ الاستدلال الّذي تذرّع به أولئك حول عدم إمكان اجتماع الإسلام مع متطلّبات العصر يحمل في طيّاته مغالطة في كلَيْهما. أمّا على صعيد الإسلام، فخلود قوانينه وثباتها هما أمر مفروغ منه، بل ومن ضروريّات الإسلام، مع صفة المرونة الّتي تخصّ نظامه التشريعي، والّتي يتحلّى بها الإسلام ذاتيًّا بحكم طبيعته الحركيّة الفاعلة، والّتي هي من خصائص نظامه التشريعي، قد رأيناهما واحدة في

حين أنّهما منفصلتان تمامًا. ولقد أثارت عظمة الفقه الإسلامي في قابليته الفذّة على تلبية حاجات كلّ عصر إعجاب البشرية جمعاء، علمًا أنّ المسائل المستجدّة لا تخصّ عصرنا فحسب، بل كانت تظهر في كلّ عصرٍ منذ بزوغ فجر الإسلام حتّى القرنين السابع والثامن؛ حيث كانت الحضارة الإسلاميّة في توسع مضطرد، ويتمخّض عن مسائل مستحدثة وحاجات مستجدّة، أدّى فيها الفقه الإسلامي دوره الخطير خلالها محافظًا على أصالته دون الاستعانة بمصادر غير إسلاميّة. وإنّ فقدان التوجّه الإسلامي الهادف خلال القرون الأخيرة لدى المتصدّين في العالم الإسلامي من جهة، وانبهار المسلمين بتقدّم الغرب وتطوره من جهة أخرى، قد أفضيا إلى التصور الموهوم بأنّ الإسلام لا يصلح لعصرنا الجديد هذا.

وأمّا على صعيد متطلّبات العصر، فإنّ المغالطة فيها تكمن في رؤية الزمن أنّه قادرٌ على أن يبلى كلّ شيء بما فيها الحقائق الكونية الثابتة، في حين أنّ الّذي يبلى ويتجدد في الزمن هو المادّة والتركيبات الماديّة مثل: الجماد، النبات، الحيوان والإنسان. وهذه كلّها محكومة بالفناء والزوال، أمّا الحقائق الكونيّة فهي ثابتة لا تتغيّر.

أجل، هل يستطيع أحدٌ أن يقول إنّ جدول «**فيثاغورس**» قد بلي ولم يعد مفيدًا، وذلك لمرور ألفَيْ سنة على وجوده؟ وهل يمكن لأحد أن يدّعي عدم جدوى كلام الشاعر الشهير «**سعدي**» حين يقول: «**الناس كأعضاء الجسد الواحد**»، وذلك لمرور سبعمئة سنة عليه؟ وهل دُرست المفاهيم الخيّرة كالعدل والمروءة والوفاء والإحسان الّتي تتناقلها الألسن منذ الآف السنين لقدمها؟

انطلاقاً من هذه الحقيقة، إنّنا إن أردنا الحكم على الإسلام ومتطلّبات العصر، فالسبيل الوحيد إلى ذلك هو أن نتعرّف إلى الإسلام نفسه، ونستوعب روح قوانينه، ونطّلع على نظامه الخاصّ في التشريع، حتّى تتّضح الصورة جليّة عندما يثار هذا السؤال: هل أنّ الإسلام يصلح لعصر معيّن، أم هو لكل القرون والأعصار، يقود الناس

ويهديهم نحو الكمال؟ وهذا الكتاب هو محاولة للتعرّف إلى خصائص النظام التشريعي في الإسلام، تلك الخصائص الّتي جعلت التشريع مرنًا ومستوعبًا لكلّ ظروف التطور في الحياة دون حدوث تغيير في أصول القوانين الإسلامية، أو خلل ينال من خلودها.

والحمد لله رب العالمين

مركز نون للتأليف والترجمة

1

الفصل الأوّل

منشأ تطوّر متطلّبات العصور

دعوة القرآن الكريم للتأمّل والتفكّر

قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1].

إنّ هذه **الآية** الكريمة هي من الآيات العميقة المحتوى في القرآن الكريم. أقول عميقة المحتوى مع أنّ كلّ آيات القرآن هي كذلك؛ لأنّ بعض الآيات تطرح الموضوع بأسلوب مثير، بحيث يُرغم النّاس على التفكّر والتعمّق. وهذه هي سجيّة القرآن الكريم، إذ يدعو إلى التفكّر كثيرًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ودعواته المباشرة قد تجسّدت في الآيات الّتي حثّت على التفكّر وأثنت عليه، وأنحت باللّائمة على كلّ لون من ألوان البلادة والجمود الفكري. قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[2].

مَنْ هم شرّ الدوابّ عند الله؟ هل الدوابّ الّتي نراها أعيانًا نجسة؟ أو تلك الّتي تُضرب بها الأمثال في الغباء؟

والجواب هو: لا تلك ولا هذه، بل كما صرّح القرآن الكريم، وحسب مقياس الحقيقة، إنّ شرّ الدوابّ هم أولئك الناس الصُمُّ ولهم آذان، والبكم ولهم ألسن، والسرّ في أنّهم شرّ الدواب؛ لأنّهم وُهِبوا عقلًا لم يستعملوه، وفكرًا لم يستفيدوا منه. مع العلم أنّ أمثال هذه الآية، الداعية إلى التعقّل، في القرآن كثيرة.

---

(1) سورة الأحزاب، الآية 72.

(2) سورة الأنفال، الآية 22.

وهناك دعوات غير مباشرة وردت في القرآن لها أيضًا دورها في حثّ الناس على التأمّل والتدبّر، وهي على أقسام، لا أنوي التطرق إليها جميعًا، كي لا أبتعد عن صلب الموضوع الأصليّ الّذي يدور في خلدي ـ وأكتفي بإشارة عابرة بالقول: إنّ قسمًا منها يضمّ آياتٍ تتحدّث عن الموضوع بشكل يثير في العقل روح التفكّر والتأمّل، وقد استُعْمِل هذا الأسلوب خاصّة لتحريك دفائن العقول. والآية الّتي ذكرناها في بداية المحاضرة هي واحدة من هذه الآيات الّتي تثير كثيرًا من الأسئلة أمام قارئها. ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[1].

الأمانة المعروضة

1. طبيعة الأمانة:

ما هي هذه الأمانة؟ من أيّ نوعٍ مِن الأمانات هي؟ كيف عرضناها؟ على مَن عرضناها؟ على السماوات والأرض والجبال؟! يا للعجب! كيف يمكن أن تُعرَض هذه الأمانة على تلك الأشياء؟ يقول: إنّا عرضناها على السماوات والأرض والجبال لكن أَبَيْن وامتنعْن عن حملها. فأيّة أمانة هذه إذًا؟ يبدو أنّ هذه الأمانة المعروضة على تلك الأشياء، هي من النوع الّذي ينبغي أن يتحمّل ويطاق بعد القبول به، وليس القبول وحده. وبعبارة أخرى، إنّ هذه الموجودات يجب أن تطيق حمل هذه الأمانة، وليس فقط أنّ تقبل بها، علمًا أنّنا في الأمانات العاديّة، نقول: فلان قبل أمانة فلان، ولا نقول: تحمّلها، في حين يقول القرآن الكريم إنّ تلك الأشياء قد امتنعن عن تحمّل الأمانة.

2. الإنسان يتحمّل الأمانة:

يتابع القرآن الكريم الكلام بقوله: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، فيُثار هذا السؤال، وهو:

(1) سورة الأحزاب، الآية 72.

أنّنا نرى النّاس جميعهم ولا نرى على أكتافهم شيئًا يحملونه، في عبءٍ وُضِع على عواتقهم؟ والجواب هو: إنّ هذا العبء ليس ماديًّا يعرضه الله على السماوات والأرض والجبال فيرفضنه، ويعرضه على الإنسان فيعلن استعداده لحمله. بعد ذلك يقول: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ أي إنّ هذا الإنسان الّذي يتبرّع وحده بحمل الأمانة، ظلوم، و«**ظلوم**» من الظلم ضدّ العدل، وهي صيغة مبالغة تعني كثير الظلم، وكذلك جهول، وهي من الجهل ضدّ العلم، وهي صيغة مبالغة، وتعني كثير الجهل.

وفي ضوء هذه المعاني، تتوارد الأسئلة على الذهن ومنها: هل عرض الله - تعالى - الأمانة على تلك الموجودات ليقبلنها ويحملنها؟ أو عرضها لكي لا يحملنها؟ والجواب هو: ليحملنها بلا شك كما بحكم العقل والمنطق.

لكن كما عرفنا أنهنّ قد أبيْن حملها، ولم يجرؤ أحدٌ على ذلك إلّا الإنسان، فإنّه بادر معلنًا استعداده، فلِمَ يوصف أنّه ظلوم جهول بعد إعلانه استعداده لحملها؟. وهذا الشقّ في الآية بعد ذكر الأمانة من أعقد المواضيع الّتي شغلت فكر علماء المسلمين والمفسّرين، وأهل العرفان على مرّ الدهور، وهم يرومون معرفة المقصود من معنى هاتَيْن الصفتَيْن: «**ظلوم، وجهول**».

ولمّا ذكرت في بداية المحاضرة أنّ هذه الآية هي من الآيات العميقة المعنى في القرآن، فإنّ قصدي هو أنّها قد طرحت الموضوع بأسلوب يثير بنفسه أسئلة متعدّدة. تحرّك العقل الإنسانيّ نحو التأمّل والتدبّر. ولا يخفى، فإنّ رأي جمهور المفسّرين يبيّن - بما لا يقبل الشكّ - أنّ هذه الأمانة ليست ماديّة، بل معنويّة حيث إنّ الله - تعالى - اختار شيئًا من بين مخلوقاته وسمّاه «**أمانة**»، ولكن لماذا هذا الاسم؟ هذا ليس محلّ بحثنا الآن، بل نرجئه إلى محلّه إذ لعلّ الله يوفقنا مستقبلًا ونتحدّث عنه. والمُهمّ، أنّ هناك شيئًا سمّاه الله - جلّ شأنه - «**أمانة**»، وقد عرض هذه الأمانة على مخلوقاته في عالم التكوين، فعجزت عن حملها لانعدام القابليّة لديها.

3. ما معنى العرض؟

ولنا أن نتساءل عن معنى العرض، نعم، ما معنى هذا العرض الوارد في الآية؟

والجواب هو: إنّ هذا العرض يعني أن كلّ ما يصدر عن الله - تعالى - من كمال وفيض يترسّخ في النفوس المستعدّة، أمّا النفوس غير المستعدّة فلا تتقبّل ذلك لما هي عليها من مواصفات. والشواهد على ذلك كثيرة، منها: النبوة، الأمانة، العلم، وغير ذلك. فهل إنّ هذا العطاء الّذي يحمل اسم الرسالة يعرض من الله تعالى على بعض الناس، ولا يُعرض على آخرين؟ أعني النبوّة حيث عرضت على النبيّ فقبلها، لكنّها لم تُعرض على غيره، ولو كانت قد عرضت على غيره، هل كان سيقبلها أم لا؟ هذه الحقيقة، الّتي يُطلّق عليها اسم الوحي أو الرسالة أو النبوّة، هي حقيقة ثابتة من الله تعالى يمكن أن تُعرَض على الجميع، ولو تَقبّلها الجماد لعُرضت عليه لكنّه لا يستطيع، وكذلك الحيوان، والإنسان بدوره لا يستطيع، اللّهم إلّا بعض الأفراد على نحو مخصوص. وقد عُرِضت الأمانة التي ذكرها الله تعالى على جميع المخلوقات فعجزت بأسرها عن حملها إلّا الإنسان.

4. ما هي الأمانة؟

إلى هنا، نكون قد فهمنا أنّ في الإنسان استعدادًا يَفقِدُه غيره من المخلوقات، وبسبب هذا الاستعداد تمّ عرض الأمانة عليه. والآن، ما هي تلك الأمانة؟ وفي الجواب نقول: نستطيع أن نفهم تلك الأمانة من خلال كلمة «**يحملنها**»، فمن المؤكّد أنّها من الأشياء القابلة للحمل مع أنّها غير ماديّة. وعندما نستقرئ الأخبار والروايات الواردة في تفسير الأمانة نراها تنطبق على ما ذكرنا، فما هي هذه الأمانة؟

لقد ذكروا أنّها التّكليف والمسؤوليّة والقانون، أي إنّ حياة الإنسان ينبغي أن تتكيّف في ظلّ التكليف والمسؤوليّة، وبعبارة أخرى، تناط به مسؤولية حمل التّكليف والقانون، وهو بدوره يتحمّل عبئها. وهذا هو الّذي يميّزه عن سائر المخلوقات، إذ

أنّها تؤدّي أعمالها قسرًا ومن دون تحمّل لمسؤوليّة معيّنة. والإنسان هو الموجود الفريد الّذي يمكن أن يوضع له القانون، وتُترك له حريّة الاختيار. ثمّ قيل له: إنّ هناك طريقَيْن لا ثالث لهما، وهما: طريق السعادة، وطريق الشقاء. فإذا أردت السعادة فاسلك طريقها، وإذا أردت الشقاء فاسلك طريقه. وفي كلتا الحالَيْن، تكون أنت صاحب الاختيار. وهذا هو ما يطلق عليه اصطلاحًا «**التّكليف**». وهذا الموضوع الّذي تحدّثت عنه إلى الآن كان تمهيدًا سأواصل البحث فيه، إن شاء الله.

المسلم ومتطلّبات العصر

«**متطلّبات العصر**» من المواضيع المُهمّة الّتي تثير انتباه الكثير من المثقفين، فيبدؤون بطرح أسئلتهم حول هذا الموضوع. وبما أنّي كثير الاتصال بهذه الشريحة، فإنّي أشعر أنّهم يعانون من عقدة روحيّة مدهشة، وهي: هل يمكن للإنسان أن يكون مسلمًا وفي الوقت نفسه يكيّف نفسه مع متطلّبات العصر؟ هل في وسعه التفاعل مع هذه المتطلّبات وهو مسلم محافظ؟ وأحيانًا يسألون: إنّ هذه المتطلّبات في تطوّر على مرّ الزمان، فكيف يمكن للمسلم الثبات، ودينه يوجب عليه التقيّد بتعاليمه في مواجهة متطلّبات العصر الّتي هي في تطوّر لا محيص عنه؟ وأحيانًا أخرى يثيرون سؤالًا حول الطريقة الّتي يكيّف بها الإنسان نفسه. فالبعض يرى أنّ التكيّف ضدّ الدّين، وآخرون اتّخذوا من هذا الموضوع ذريعة لهم لمهاجمة الدّين، ويقولون: ينبغي أن لا يتمسّك الإنسان بالدين؛ لأنّ الدّين ضدّ التطور والتجديد، ولو أراد الإنسان التقدّم والرقيّ في هذا العالم، فعليه أن يكون من أنصار التجديد والتطوّر، ومن أعداء كلّ فكرة قديمة بالية، وبالتّالي ينبغي أن لا يكون متديّنًا لهذا السبب نفسه.

ولعلّ هناك من لا يعير أهميّة لهذا الموضوع، ولا يحسبه شيئًا يستحقّ الاهتمام، لكن على هؤلاء أن يكونوا يقظين من أنّ الموضوع إذا لم يكن مُهمًّا بالنسبة إليهم فسيكون مُهمًّا لأبنائهم، وإذا لم يكن مُهمًّا لهؤلاء هذا اليوم فسيكون مُهمًّا لهم غدًا.

إذًا، من المناسب بمكان أن نفصّل فيها أكثر لنرى ما هو رأي الإسلام بالنسبة إلى متطلّبات العصر؟ وماذا يتطلّب المنطق الصحيح منّا لو صادفنا شخصًا أو أشخاصًا يتشدّقون بقولهم: يجب مسايرة الزمان وتطوّراته، ويطلبون من علماء الدّين أن يكيّفوا أنفسهم مع متطلّبات العصر، فهل إنّ اقتراحهم هذا صحيح؟

طبيعة الإنسان الاجتماعيّة

أمّا الآية الّتي تلوناها في بداية المحاضرة، فلكي يتّضح مفهومها جليًّا، لاحظوا هذا الموضوع: إنّ الإنسان اجتماعيٌّ بالطبع، أي لا بدّ له أن يعيش مع المجتمع وإلّا سينقرض، لكن ليس الإنسان وحده يحتاج إلى الحياة الاجتماعيّة. إذ هناك حيوانات كثيرة لها حياتها الاجتماعيّة الخاصّة بها. ولا يخفى، فإنّنا لا نقصد من الحياة الاجتماعيّة العيش معًا؛ لأنّ العيش معًا وحده لا يعطي معنى الحياة الاجتماعيّة، فمثلًا الغزلان، نراها تعيش بشكل جماعيّ، وترعى جماعيًّا، وتتحرّك كذلك، لكن لا يمكن القول إنّها ذات حياة اجتماعيّة؛ لأنّها تفتقر إلى تقسيم الأعمال والوظائف، وكذلك تفتقر إلى التنظيم. فالحياة الاجتماعيّة إذًا تعني تقسيم الأعمال والمسؤوليّات، كما تعني التنظيم، علمًا أنّنا لا ننكر وجود حيوانات لها حياتها الاجتماعيّة ذات التنظيم، وتقسيم الأعمال كالّذي يُلاحَظ في المجتمع البشري. ونلاحظ وجود الإنتاج والتوزيع بين تلك الحيوانات إذ تنتج ما تحتاجه، وبعد ذلك تقسّمه وفق حساب معيّن.

صدر كتاب قبل سنين عدّة، وهو تحت عنوان «**سرّ خلق الإنسان**»، لأحد الكُتّاب الأميركيّين، وكان كتابًا رائعًا للغاية. اعتمدتُ عليه في بعض كتاباتي، وقد تُرجِم إلى اللغة الفارسيّة. في هذا الكتاب يقول المؤلّف: «**إنّ كثيرًا من الحشرات الصغيرة كالنّمل تمارس نشاطًا معيّنًا في حقل الزراعة والتدجين. وهناك حشرات تُربّي حشرات أخرى لها سائل يُشبه الحليب، تستفيد منه تلك الحشرات وتوزعه بين أعضائها في مقابل تربيتها لها**». فكما أنّ التنظيم يسود المجتمع البشري، فهو يسود مجتمع تلك الحشرات حيث

لها خلاياها المنظّمة، ولها رئيسها وجنودها. علمًا أنّ الكتب الّتي أُلّفت حول تلك الحشرات جديرة بالملاحظة والاهتمام. إذًا، لا تخصّ الحياة الاجتماعيّة عالم الإنسان فحسب، بل تتعداه إلى عالم الحيوان. لكن يبقى هناك بون شاسع بين العالمَيْن، فالدراسات العلميّة الّتي قام بها عددٌ من العلماء تدلّل على أنّ الحياة الاجتماعيّة للإنسان تلازمه منذ أن يفتح عينَيْه على الحياة حتى لحظة مفارقتها، أي على العكس فإنّ تأريخ المدينة والحضارة الإنسانيّة قد مرّ بمراحل مختلفة كثيرة، فهناك إنسان عصر الغابة، وإنسان العصر الحجري، وإنسان عصر الحديد، وإنسان عصر البخار، وإنسان عصر الذرّة. أمّا الحيوانات فهي ليست كذلك؛ لأنّ لكلّ نوع من أنواعها حياته الخاصّة به، ولا تتطوّر أو تتكامل حياة كلّ نوع من تلك الأنواع إلّا إذا تغيّر النوع ذاته وحلّ محلّه نوع آخر. وبتعبير آخر، إنّ حياة الحيوان تفتقر إلى الإبداع والتجديد، فلا يستطيع أن يغيّر الوضع الّذي هو عليه إلى ما هو أحسن منه، على عكس الإنسان الّذي تتميّز حياته بالإبداع والتجديد. فالتجديد صبغة الإنسان، وليست صبغة الحيوان، ولكن لماذا؟

فجوابه هو تلك الآية الكريمة: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾، أنّ الإنسان كائن عاقل ناضج سليم التكوين. وأنّ الطبيعة سلبت منه حماية نفسه، وتولّى أمرها، لتعوّضه عن ذلك بمنحه نعمة الحريّة والاختيار، والإبداع والاستعداد لتحمّل المسؤوليّة، كما وضعت على عاتقه أن يتسلق سلّم الكمال بنفسه. ولا يخفى، فإنّ هذا الإنسان العظيم في عقله وإبداعه هو أضعف من جميع الحيوانات تكوينيًّا ذلك بحكم قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[1]، أيْ هو من الناحية الفعليّة عاجز ضعيف، أما من ناحية الاستعداد والطريق الّذي يستطيع أن يطويه بحريّة؛ فهو أرقى من تلك الحيوانات وأكثر منها استعدادًا، ولقد أوتي بقابلية الانتخاب والاكتشاف والإبداع، كذلك فهو قادرٌ على تغيير أشكال الإنتاج والتوزيع وتطويرها، وعلى اختراع

(1) سورة النساء، الآية 28.

وسائل وآلات أحدث وأفضل من السابق، ويتفوّق هذا الإنسان على غيره بقدرته على تغيير نظامه الحياتي، وإعادة النظر في علاقاته الاجتماعيّة وأساليب تربيته وأخلاقه، وتكييف الوضع الاجتماعي، والظروف البيئيّة بما يخدم مصالحه.

2 الفصل الثّاني

الحياة الإنسانيّة
التطوّر، التجديد، الإبداع

تمهيد

قلنا إنّ الإنسان وحده له حياته المتطوّرة والمتكاملة من بين الكائنات الحيّة ذات الصبغة الاجتماعيّة، أي إنّ الله خلق تلك الكائنات على وتيرة واحدة دون تغيير. ومنذ اليوم الأوّل الّذي فتحت فيه عينَيْها على الدنيا رافقتها حياتها الخاصّة بكلّ نظمها وتشكيلاتها، والعجيب أنّه كلّما مرّ عليها الزمان لا يطرأ أيّ تغيير في تلك النظم والتشكيلات. ولو أخذنا النّحلة كمثال، فإنّ الدراسات الّتي قام بها عددٌ من العلماء حول هذا الكائن ذي النظام الاجتماعيّ العجيب قبل ألفَيْ سنة، والدراسات الّتي أُجرِيَت في عصرنا هذا، لا تدلّ من قريب ولا من بعيد على أنّ تطورًا قد حصل في حياة هذا الكائن الحيّ، إذ أنّ التنظيم الّذي يسود خلاياه اليوم هو نفسه التنظيم الّذي كان عليه منذ آلاف السنين. أمّا الإنسان، فإنّ آلاف التطوّرات قد برزت في حياته منذ ألفَيْ سنة، وحتّى اليوم.

قابليّة الإنسان للتجديد والإبداع

إنّ متطلّبات العصر لا تتبدّل عند الحيوان في حين تتبدّل عند الإنسان، وليس في الحيوان نزعة نحو التجديد والتطوّر، أمّا في الإنسان فهي موجودة، والزمن في حساب الحيوان واحد لكن في حساب الإنسان ليس كذلك. وليس على الحيوان تكليف إذ هو يعمل كالماكنة الآليّة، أمّا الإنسان فهو مكلّف ومسؤول عن عمله. والتكليف والمسؤولية وأمثالها هي الأشياء الّتي أطلق عليها القرآن اسم الأمانة الّتي عُرِضَت على

السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها لعدم استعدادهنّ. ولا يخفى، فإنّ هذه الأشياء التي ذكرت هي كأمثلة فقط؛ لأنّ المقصود هنا جميع المخلوقات والكائنات. ولم يك هناك إلّا الإنسان الّذي تبرّع بحمل تلك الأمانة، وكأنّه أجاب ربّه قائلًا: يا ربّ أنا أتحمّل هذه المسؤولية، وأنا بنفسي أرتقي سلّم الكمال والسعادة بفضل ما مننتَ به عليَّ من قابليّة عجيبة، ألا وهي قابليّة الإبداع، وببركة ما تفضلّت به عليَّ من قوّة عظيمة ألا وهي قوّة العقل.

علينا أن نعرف أوّلًا ما هو السبب الّذي جعل الإنسان بهذا الشكل، وجعل تلك الكائنات بشكل آخر؟ والجواب هو أنّ تلك الكائنات تنطلق من الغريزة في بناء حياتها وممارسة أعمالها، لا من العقل. أي إنّ الله - تعالى - أودع فيها قدرة خفيّة محفوفة بالأسرار، عجز العلم عن اكتشافها، وحين أقول ذلك، فإنّما أقصد أنّ تلك القدرة غامضة غير قابلة للمعرفة والكشف من الناحية الماديّة، إلّا ما ذكره القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[1]، والوحي هنا هو الإلهام والتفهيم عن طريق خفية تختلف عن تلك الطرق المتداولة. وهذه القدرة المودعة في النحل هي الّتي يُطلِق عليها العلم «**الغريزة**»، وأطلق عليها القرآن «**الوحي**». وهي ملازمة له دومًا وأبدًا، وتتولّى توجيهه وإرشاده. أمّا الإنسان فهو ليس كذلك؛ لأنّه أوتِيَ قدرة عظيمة نسمّيها «**العقل**» أو «**الإبداع**». فالإنسان يتمتّع بقابليّة الإبداع في حين يفتقد الحيوان لهذه القابليّة، وهنا يكمن صلب الموضوع.

متطلّبات العصر وتطوّر الحياة الإنسانيّة

إنّ الإبداع يعني التجديد، وابتكار خطط جديدة في الحياة، كما يعني الإتيان بشيء جديد غير موجود فعلًا. وهذا شيء يفتقر إليه الحيوان؛ لأنّه يعرف فقط تلك الغريزة المودعة فيه عن طريق الإيحاء، ولا يتخطّاها بإبداع شيء من عنديّاته، لفقده

(1) سورة النحل، الآية 68.

القدرة على ذلك. أمّا الإنسان فقد أودعت فيه قدرة عجيبة على التجديد والإبداع، وسُلِبَت منه تلك الغريزة الّتي تحمل المواصفات الحيوانيّة، كأنّه قد أوحِيَ إليه أنّه لا يستطيع الحياة إلّا في ظلّ قوّة العقل والإبداع، ومن الطبيعي أنّ للإنسان وحيًا. وأقصد بذلك نزول الوحي على بعض أفراد نوع الإنسان وهم الأنبياء؛ ليسعفهم في القضايا الّتي يعجز الحسّ والعقل عن علاجها، فيأتي الوحي ليقود الإنسان ويوَجِّهَه. علمًا أنّ هذا الإنسان لم يسلب قوّة الإبداع الّتي تؤدّي دورها في المجالات الّتي تتمكن فيها، وهنا يتعطّل دور الوحي، أعني عندما تُمارِس قوّة الإبداع عملها لا يتدخل الوحي أبدًا.

ربما أنّ هذا الإنسان ذو قدرات، فإنّ حياته على الصعيد التكويني يجب أن تبدأ من الصّفر، وقد بدأت من الصّفر فعلًا. بعد ذلك، تطوّر شيئًا فشيئًا بفضل قوّة الإبداع الّتي أودعت فيه، واستطاع أن يُحدِث انقلابًا في أوضاعه الحياتيّة، متنقّلًا من مرحلةٍ إلى أخرى، ومن عصرٍ إلى آخر. والنتيجة هي: أنّ ما يُسمّى بالحياة الحضاريّة للإنسان هي ذات مراحل مختلفة، أمّا حياة الحيوان فهي ليست كذلك. وعندما يقال إنّ متطلّبات العصر في تطوّر، فإنّ هذا القول صحيح، وذلك أنّ سبب تطوّرها يرتبط بالخلقة التكوينيّة للإنسان.

التردّي والانحراف في الحياة الإنسانيّة

في حديثنا عن الإنسان والحيوان ومواصفات كلّ منهما، يَبْرُز فرقٌ آخر بين الاثنَيْن، وهذا الفرق هو كما تكون حياة الحيوان معدومة التطوّر والتقدّم، فهي كذلك منعدمة من التردّي والانحراف، وكذلك ليس فيها معنى للسموّ والوضاعة، أي: أنّكم لا تستطيعون أن تعثروا على خليّة فاسدة أو منحرفة من خلال النّحل، أو أنّ أخلاق هذه الخليّة أو تلك رديئة منحطّة، أو أنّ خلية غيّرت تنظيمها وتنسيقها، أو خالفت نظام عملها الجاري، وانقرضت بسبب هذا الخلاف. أمّا عالم الإنسان فهو حافل بهذه الأشياء، أي إنّ الفساد والانحراف محتمل الوقوع بهما في حياته، وكما يمكنه أن يسمو

فكذلك يمكنه أن ينحدر إلى الحضيض، وكلا الاحتمالَيْن واردان. وكما يمكنه أن يرتقي نحو الأفضل بفضل استعداده العقلي والعلمي، فكذلك يمكنه أن يقع من هاوية التردّي بسبب أنانيته هو نفسه.

أسباب التردّي والانحراف في الحياة الإنسانيّة

إنّ احتمال السقوط والانحراف لدى الإنسان ينبثق عن طريقَيْن: إحداهما: الظلم وسحق حقوق الآخرين، والخروج عن جادّة العدالة، و**الثانية:** الجهل.

ما هو هذا الجهل؟ الجهل يعني ارتكاب الخطأ. وهذا ما ليس له وجود في عالم الحيوان، ولعلّه يحدث في بعض الأحيان لكنّ حدوثه قليل جدًّا، وليس كما عند الإنسان الّذي يمكن أن يُفسِد عالمًا بكامله وقومًا بأجمعهم. وعندما ذكرتُ أنّ ارتكاب الخطأ يندر وقوعه في عالم الحيوان، فإنّي أدعم كلامي بما يقوله بعضهم من أنّه يمكن لمجموعة العمّال من بين خلايا النّحل أن ترتكب خطأً، وهو، مثلًا، تكلّف هذه المجموعة بالبحث عن الورد والأزهار اللّطيفة ذات الرائحة الطيّبة، لتتغذى بها وتنتج العسل، لكنّها - خطأً - تتغذى على ورود وأزهار كريهة الرائحة. فهذا خطأ صغير جدًّا، ويمكن تلافيه فورًا. وهناك مأمورون في الخليّة مسؤولون عن هذه المجاميع، فإذا ما ورد أحد أعضائها من العمّال يشمّونه ويرون هل أدّى مَهمّته على النحو المطلوب أو لا؟ فإذا شعروا أنّ هذا العامل أو مجموعة العمّال قد قصّروا في مَهمَّتهم، فإنّهم يصدون أمرًا بتشكيل محكمة ميدانية فورًا، ويقتلون أولئك العمّال بما عندهم من أسلحة.

ولهذا، نجد أنّ القرآن الكريم بعد أن يبيّن عرض الأمانة على المخلوقات، ويذكر امتناعها عن حملها، وسبق الإنسان إليها، يعقّب على ذلك مباشرة بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾، فالإنسان كثير الجهل. مع العلم أنّ الاستعدادَيْن؛ استعداد السموّ

والتطور من جهة، واستعداد السقوط والانحراف بسب الظلم أو الجهل من جهة أخرى، لا ينفصلان عن بعضهما بعضًا.

وفي القرآن آيات تحمل المضمون نفسه، وهي الآيات الواردة في أوّل سورة الدهر: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1].

ما معنى هذا الابتلاء؟ وكيف يتحقّق؟

لا ريب أنّ هذا الابتلاء يتحقّق عن طريق التكليف والمسؤوليّة. أي كما ذكر الباري تعالى بقوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، وبعدها: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾. وفيه يتبيّن أنّ الإنسان هو الكائن الفريد الّذي يتمتّع بذلك التكوين العجيب، والتركيب الغريب الّذي يؤدّي به أن يتقدّم تارةً، ويتخلّف تارة أخرى. وبعبارة أخرى، إنّ الإنسان هو الّذي يصنع عصره، وهو الّذي يؤثّر على زمانه بالإحسان أحيانًا، والإساءة أحيانًا أخرى. وهو، بهذه الصفة، على خلاف الحيوان الّذي يعدّ صنيع الزمان وتابعه، عديم الإرادة، ومفتقرًا إلى التصميم، فهو ربيب الزمان مئة في المئة.

أقسام التطوّرات في حياة الإنسان

ومن هذا نصل إلى موضوعنا الّذي ذكرناه، وهو أنّ التطوّرات الحاصلة في حياة الإنسان تنقسم إلى قسمَيْن: أحدهما: صحيح، والآخر غير صحيح. الأوّل: يتعالى نحو السمو، والثاني: يتسافل نحو الدنوّ.

إذًا، نستنتج من هذا التقسيم موضوعًا آخر، وهو أنّنا لو سُئِلْنا عن موقفنا من التطوّرات الحاصلة من الزمن، هل نسايرها أو نعارضها؟ وجوابنا هو لا نسايرها تمام

(1) سورة الدهر، الآيات 1 - 3.

المسايرة ولا نعارضها كذلك؛ والسبب هو أنّ الزمن صنيع الإنسان. وبما أنّ الإنسان يستطيع أن يكيّف زمانه نحو الأحسن كما يستطيع تغييره نحو الأسوأ، إذًا ينبغي مسايرة التطورات الحاصلة في الجهة الأفضل، وعدم المسايرة بل الأجدى معارضة التطورات الحاصلة في الجهة الأسوأ.

التطوّرات الإنسانيّة

1. العقل ميزان بين الإبداع والانحراف:

هنا يثار سؤال آخر، وهو: ما هي التطوّرات الّتي يمكن وصفها تقدّمًا وصلاحًا، وما هي التطوّرات الّتي يمكن وصفها تخلّفًا وفسادًا؟ من أين نفهم أنّ الأوضاع الّتي تتطوّر جيّدة وينبغي علينا مسايرتها، أو رديئة ويجب معارضتها؟ ما هو المعيار في التشخيص؟ إنّ العقل دليلٌ حاذقٌ للإنسان. هذا العقل منحه الله تعالى للإنسان ليميّز بين النور والظلمات، بين طريق الكمال وطرق الانحراف. والطبيعة البشرية للإنسان تدلّ على أنّه قد يسلك الطريق الصحيحة بحكم عقله، وقد لا يسلك هذه الطريق بحكم خطئه وجهله واتخاذه هواه إلهًا، فيسير نحو الانحراف والتردّي.

إنّ المعيار العام هو أن نلاحظ بدقّة ما هي جذور أو أسباب بروز الظواهر المختلفة في كلّ زمان؟ وما هي أهدافها؟ وبعبارة أخرى، أيّ من استعدادات الإنسان المختلفة تكون سببًا لبروز ظاهرة من الظواهر؟ وما هو هدف بروزها؟ وما هي نتائجها؟ علينا أن نلاحظ ما يحدث في زماننا، هل هو نتاج العقل والعلم البشريّ أو نتاج شيء آخر؟ ولو فكّر أحدنا مليًّا بكلّ ظاهرة من الظواهر الحادثة في عصرنا. فقد يجد أنّها حقًّا من نتاج العلم والعقل مئة في المئة، وقد لا يجد ذلك، بل يجد أنّها من نتاج العلم، لكن ليس العلم الطليق الحرّ، بل العلم البائس المكبّل.

2. أمثلة على التردّي والانحراف في التطوّر الإنسانيّ:

على سبيل المثال، لو أخذنا علم الفيزياء الّذي بذل بعض العلماء أقصى جهودهم حتّى طوّروه، فإنّ من مواضيعه موضوع «**الضوء**». هذا الموضوع الّذي طالته دراسات الإنسان منذ آلاف السنين بالبحث والتحقيق لمعرفة كنهه وحقيقته، تُثار حوله أسئلة كثيرة، منها مثلًا: ما هي حقيقة الضوء؟ عندما يشاهد الإنسان الأشياء، كيف يشاهدها؟ كيف يحدث انعكاس الضوء وانكساره؟ ما هي قوانين الضوء؟ مِن بين العلماء الّذين بحثوا في الضوء العالِم المسلم الشهير «**الحسن بن الهيثم**» الّذي كان فلكيًّا، ورياضيًّا، وعالماً طبيعيًا ذا عقليّة جبّارة، وله دراسات عجيبة حول الضوء أذعن لها الأوروبيّون أنفسهم، حيث اعترفوا أنّ أكثر نظريّاتهم حول الضوء أخذوها من هذا الرجل العملاق. وكتابه المشهور في البصريات «**علم المناظر**» متداول هذا اليوم. ويعدّ «**روجر بيكون**» - وهو أحد عباقرة أوروبا، وكان يعيش في القرن الثاني عشر الميلادي - نفسه مدينًا لـ«**ابن الهيثم**»، ويذكر أنّ كلّ ما عنده من علم، أخذه من ابن الهيثم وبلاد الأندلس، وينقل عنه «**ويل ديورانت**» في كتابه «**تاريخ الحضارة**»، وكذلك «**غوستاف لوبون**» في كتابه «**تأريخ الحضارة الإسلاميّة والعربيّة**»، قوله بكلّ صراحة: «**إنّ أستاذه الأصليّ في علم الطبيعيّات هو ابن الهيثم**»، وأنّه قد استفاد من كتبه كثيرًا. ولا يخفى، فإنّ الكثيرين من الذين جاؤوا فيما بعد طوّروا هذا الموضوع، أعني موضوع «**الضوء**»، وعملوا على تقدّمه كثيرًا.

وبفضل معرفة الضوء وكيفيّاته، تعلّم الناس كيفيّة التقاط الصور والأفلام - وهنا يتجلّى دور العلم - فهل العلم هنا تقدّم أوّلًا؟ من الطبيعي أنّه قد تقدّم، فماذا في وسع الإنسان هنا أن يعمل ليستفيد منه؟

والآن، لاحظوا بدقّة، فبينما العلم يؤدّي دوره بالاكتشاف والاختراع، يُفاجَأ بظهور إنسان أنانيّ جشع. يتّخذ منه وسيلة لسلب النّاس ونهبهم وإفساد أخلاقهم. وكذا

يستغلّ هذا العلم، فينتج أفلامًا ماجنة هدّامة تؤدّي بالناس إلى الانحراف. وهنا يكمن معنى كلامي الّذي ذكرته من وجود علم غير حرّ بل مكبّل، فيجعل ذلك الإنسان العلم أسيرًا تحت سيطرته، إذ يُعدّ أفلامًا منحرفة تكون نتيجتها فساد أخلاق الناس. فهل يمكننا والحالة هذه أن نقبل بالفيلم السينمائيّ الفلانيّ بحجّة أنّه من مخترعات العصر ومتطلّباته، وأنّه من نتاج العلم؟ وهنا نجيب بالنفي؛ لأنّ هذا الفيلم ليس نتاج العلم فحسب، بل هو خليط منه ومن الشهوة الّتي يعمل أصحابها على تسخير ذلك العلم؛ ليصبّ في خدمة مصالحهم الذاتيّة، وينتج شيئًا كهذا.

وهناك مثال آخر وهو علم الكيمياء، العلم الّذي يبيّن خواص تركيبات الأشياء، وتمكّن الإنسان من تحضير مركّبات عجيبة من تلك العناصر؛ كالأدوية مثلًا. هذا العلم يتقدّم ويتطوّر ويقدّم لبني الإنسان مختلَف المركّبات مع خواصّها، فهو عند هذا الحدّ علم ورُقيّ وتطوّر لصالح البشريّة، فهل علينا أن نساير هذا العلم ونتابع تطوّراته؟ نعم، علينا أن نسايره ويؤيّده، لكن لو وصل هذا العلم إلى مرحلة يكون فيها أداة بيد بعض المنحرفين لخدمة مآربهم الخسيسة، كالّذي حصل عند بعض الأشخاص الّذين درسوا وتخصّصوا في هذا العلم، وأصبحوا على معرفة بخواصّ تركيب الأشياء والعناصر، فصنعوا مادّة قتّالة فتّاكة كالهيروويين الّذي هو أخطر من الترياك نفسه أضعافًا مضاعفة من ناحية التخدير وفقدان الشعور، ومن ناحية الارتخاء والفتور الّذي يصيب البدن، فموقفنا هنا يختلف عن سابقه، أي لا نساير علمًا كهذا حيث يحمل في طيّاته بذور دمار البشريّة وفسادها.

ولو قّدر لأشرف وأعفّ امرأة في الدنيا أن تُدمن على تعاطي الهيروويين - لا سمح الله - فإنّها عند الحاجة تبيع شرفها، وتستسلم لمن يلبّي لها طلبها بإعطائها مقدارًا منه لإشباعها، مقابل بيع شرفها. وهذه هي حقيقة البلاء الّتي مُنِيَت بها البشرية.

وأودّ أن أقدّم مثالًا آخر حول الموضوع: إنّ أفضل تسمية تطلق على هذا العصر

هي أنّه «**عصر الذرّة**». لكن لمّا صمّم الإنسان أن يستفيد من الطاقة الذرّيّة بأقل ما يمكن لسدّ بعض حاجيّاته الضروريّة، راح المتسلّطون إلى الناس يعملون على إرغام العلماء لصنع القنبلة الذريّة، لتكون أداة بيدهم من أجل كمّ أفواه كلّ من يرغب في استنشاق نسيم الحريّة، فهل يمكن القول إنّ هذه القنبلة من نتاجات الاكتشاف الذرّي في هذا القرن، وإنّها صالحة وتنطبق عليها صفة متطلّبات العصر؟ إن كان لا بدّ من مسايرة التطوّر، فلماذا تئنُّ البشريّة من موضوع «**سباق التسلّح**» الّذي ملأ الآفاق صداه، وأصبح شبحًا مخيفًا، بحيث أُرغم دعاة الخير أن يقولوا: هيّا! لنحرّم صنع السلاح! لنقاطع صنّاع السلاح!! وسلاح كهذا أي السلاح الذرّي. لماذا إذًا يوجّهون نداءاتهم لمكافحتها؟

هذا هو منهج العلم، لكنّه كما ذكرتُ آناً ليس العلم الحرّ. كما تبرز هنا قابليّة الإبداع وهي تحت تصرّف ذوي الجاه والتسلّط بكلّ جلاء ووضوح. وبعبارة أخرى، إنّ الإبداع أسير ذوي الجاه.

يُنقَل أنّه أقيم حفلٌ تكريميٌّ على شرف الفيزيائي الأميركي الشهير «**ألبرت أينشتاين**»، وكان حاضرًا فأثنى عليه العلماء بذكر مآثره من خلال كلماتهم الّتي ألقوها، ولما حان دوره للحديث، قال: «**إنّكم تقيمون حفلكم التكريم لهذا الرجل الّذي أصبح سببًا في صنع القنبلة الذريّة في العالم**».

ولا يخفى، فإنّ هذا الرجل عندما حقّق تلك الاكتشافات في حقل الفيزياء لم يدرِ في خلده أبدًا أنّه ستصنع قنبلة ذريّة من وراء اكتشافاته، وإنّما كان يطمح أن تصبّ اكتشافاته في خدمة البشريّة، لكن لم يتحقّق ذلك الطموح، إذ ما زال في باكورة أعماله، ففوجىء بأولئك الرجال الطامعين المتسلّطين من أمثال «**روزفلت**»، «**ستالين**»، «**خروشوف**»، «**ايزنهاور**» و«تشرشل»، وهم يستغلّون ذلك العلم المفيد؛ ليصبّوا جام غضبهم وعُنجهيّتهم على البشريّة المسكينة تحقيقًا لنزواتهم الشخصية في حبّ الجاه

والتسلّط. والذي اخترع جهاز التسجيل كان هدفه خدمة المجتمع، وتقديم دروس مفيدة له من خلال تسجيل الخطب والكلمات، ووقائع الجلسات، والندوات والدروس المختلفة، حتّى يستفيد منها الناس أكثر. ولكن حدث العكس، إذ لم تُسجَّل خطبة، أو وقائع جلسة وندوة، أو درس أو درسان بعد، وإذ بالأغاني المبتذلة المثيرة للشهوة تملأ الدنيا بضجيجها. وما هذا؟ هذا يبيّن لنا أنّ عبادة الشهوة الكامنة في الإنسان تترصّد الأمور لتستغلّ العلم في خدمة مصالحها.

العلم طريق السّعادة

ولنا أن نسأل هنا: هل للعلم دورٌ في تحضير الهيرويين أم لا؟ نعم، للعلم دورٌ في ذلك، لكن ليس العلم بحقيقته المجرّدة صنع ذلك، بل الرّغبات الشهوانيّة الشيطانيّة هي الّتي صنعته؛ لأنّ العلم كالمصباح بيد الإنسان، أين ما أخذه أضاء له ذلك الحيّز الّذي اصطحب معه المصباح إليه. فالمُهمّ هنا هو هدف حامل المصباح وغايته. فمثلًا، صيدلانيٌّ ما حائزٌ على شهادة عالية، في حين يكون دخله الشهريّ ثلاثة أو أربعة آلاف تومانًا، فهل يمكننا هنا عدّ الهيرويين السامّ نتاج التطوّر الزمني والتقدّم العلمي في هذا القرن، ونقرّ به، ونتعاطاه على أنّه من متطلّبات العصر!؟

إذًا، العلم المطلوب هو العلم النافع المفيد للبشريّة، والّذي يكون بيد العناصر الخيّرة في المجتمع. وما أعظم القرآن حين يذكر استعدادَيْن عند الإنسان في آنٍ واحد، أي متحدَّيْن معًا وهما: استعداده للإبداع، وقد تمثّل في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ﴾، واستعداده للظلم وقد تجسّد في قوله تبارك اسمه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾، فهما لا ينفصلان عن بعضهما بعضًا. أيّ إنّ وجود الاستعداد للظلم قد جعل الإبداع البشري في خدمة توجهه، والنتيجة هي عندما تصبّ قابلية الإبداع في خدمة النزوات الشخصيّة الشهوانيّة، فمن الطبيعي أن يكون هناك أفلام مدمّرة هدّامة، ويكون هناك هيرويين.

نظرة الإسلام للتطوّر الإنسانيّ

إذًا، نفهم من هذا كلّه أنّ الإنسان كما يمكنه أن يتقدّم ويتطوّر، كذلك يمكن أن ينحرف، ولقد أخبرنا معلّمو الأخلاق منذ أقدم العصور بهذا الأمر، إذ ذكروا أنّ وجود العلم عند الإنسان لا يدلّ على أنّه سيجعله في خدمة البشريّة، إذ يمكن أن يكون هناك عالم لكن يسخّر علمه في خدمة شهوته.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**... ها إنّ ها هنا لعلمًا جمًّا (وأشار بيده إلى صدره) لو أصبتُ له حَمَلَةً! بلى أصبتُ لقنًا غير مأمونٍ عليه، مستعملًا آلة الدين للدّنيا، ومستظهرًا بنعم الله على عباده، وبحججه على أوليائه، أو منقادًا لحملة الحقّ، لا بصيرة له في أحنائه، ينقدح الشكّ في قلبه لأوّل عارض من شبهة، ألا لا ذا ولا ذاك! أو منهومًا باللذّة، سلس القياد للشهوة، أو مُغرمًا بالجمع والادّخار**»[1].

ويقول الشاعر «**سنائي**»: «**يجب أن تخشى من علم تتعلّمه لأجل الحرص والطمع؛ لأن مثلك في ذلك مثل السارق الّذي يدخل دارًا ليلًا وبيده مصباح، فإنّه ينتقي أفضل الأثاث وأحسنه**».

وهذا الكلام صحيح جدّاً، إذ لا يكفي أن يدّعي الإنسان بالعلم ويعمل ما يشاء حتى يقول القائل: «**إن كلّ ما يعمله صحيح**». كلّا بل علينا أن نتعرّف إلى حقيقة العلم الّذي يحمله هل هو علم حرّ أو أسير؟ وهل يسخّر الإنسان علمه في الطريق الّتي يستصوبها عقله أو في طريق آخر، وعلى حدّ تعبير أمير المؤمنين عليه السلام: «**مستعملًا آلة الدين للدنيا**»[2].

هذا فيما يخصّ فردًا واحدًا، فكيف بالمجتمع الّذي يعمل جمع من العلماء على تطويره وتقدّمه، وجمع آخر من الناس المستغلّين يتحيّنون الفرص لاستغلاله؟

---

(1) السيد الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، تحقيق وتصحيح صبحي الصالح، قم، دار الهجرة، 1414هـ، ط 1، ص496، من كلام له لكميل بن زياد في العلم.

(2) م، ن، ص 496.

إذًا، هذا معيار يمكن أن نحصل عليه لنحكم على التطوّرات الّتي تطرأ في كلّ عصر، أيّ منها تطوّرات مفيدة نافعة، وأيّ منها مضرّة ورديئة. وفي التطوّرات الّتي تصبّ في خدمة النزوات الشخصيّة المغرضة، لا ينبغي مجاراتها على أنّها من متطلّبات العصر؛ لأنّ هذه المجاراة تعني السقوط والتردّي.

ولمّا قلتم إنّ هذا العصر هو عصر العلم. فنقول: نعم، إنّه عصر العلم، ولكن هل العلم وحده؟ وهل نضبت مناهل الوجود الإنسانيّ الأخرى ليبقى العلم وحده؟ وهل يكفي أن يكون الإنسان عالمًا فقط؟ ألم تكن عند هذا الإنسان طاقات أخرى؟

ومن الملفت للنظر أنّه لم يسترق العلم في عصر من العصور كما استرق في عصرنا هذا، لذلك لا ينبغي أن نطلق على هذا العصر «**عصر العلم**»، بل عصر استرقاق العلم، وعصر أسر العلم، أي لم يترك العلم حُرًّا كما هو، ولم يطلق له العنان أن يؤدّي دوره المطلوب في خير البشرية ونفعها، كما كان في الأعصار المنصرمة، فقد كان أكثر انطلاقًا. ولم تمرّ عليه فترة لقي فيها من التعاسة والاستغلال والتكبيل، كما لقي في واقعنا المعاصر هذا.

ولو تابعتم الأحداث لوجدتم أنّه بمجرّد ظهور عالم حاذق في حقل من الحقول كحقل الاختراع مثلًا أو علم النفس، فإنّ القوى السياسيّة المتسلّطة تبادر فورًا إلى كسبه ووضعه تحت تصرفها، مطالبةً إيّاه أن يسخّر علمه في خدمة أهدافها وتوجّهاتها. ولا حيلة له عندئذٍ، ولعلّ أفضل مثال على ذلك هم «**علماء الذرّة**» الّذين هم أتعس حظًّا من الآخرين في عالم اليوم. ففي كلّ مكان يبرز فيه عالم ذرّي من الطراز الأوّل، فإنّ تلك القوى المتمكّنة تبادر إلى اعتقاله ليضع علمه تحت تصرّفها لئلّا يطّلع على ذلك الأعداء. وتنظّم تلك القوى برنامجًا معيّنًا وتطلب من ذلك العالم أن يعمل في ضوئه وليس له أن يخرج عليه أو يحيد عنه، بل ليس له حقّ الحياة دونه مع العلم أنّ العلماء من الطراز الأوّل حيثما وجدوا فإنّهم يعلمون أسرارًا من العلوم الطبيعيّة لا يعلمها غيرهم.

ولعلّ في الاتّحاد السوفياتي لفيفًا من هؤلاء، ولا يعلم أحد عددهم لأنّه من ضمن الأسرار، وكذلك في الولايات المتّحدة الأميركيّة. ولكلّ من هؤلاء العلماء مئة مرافق ومراقب حتّى لا يُفشي الأسرار للآخرين، أو لا تُسرق منه تلك الأسرار، فمن أتعس من هؤلاء العلماء الفاقدين للحريّة، الّتي نتمتّع بها نحن، والّذين ليس لهم حقّ الاتصال حتى بإخوتهم! والسبب معروف كما نعلم إذ ربّما يفشون لهم شيئًا من تلك الأسرار، وإذا فعلوا ذلك فإنّ هؤلاء يذهبون ويقدّمون تلك الأسرار إلى حكومة أخرى، وربما تحصل مواجهة بين الحكومتَيْن.

إذاً أيّ عصر علم هذا؟ نعم، قد نعبّر عنه أنّه عصر العلم، ولكن ليس عصر حريّة العلم، بل استرقاق العلم وأسره. إنّه عصر سيطرة قوى أخرى غير قوّة العلم على مقرّرات الشعوب ومصائرها، وكذلك استغلال تلك القوى لقابليات العلماء كوسيلة لتحقيق أهدافها.

ولو قلنا عندئذٍ: إنّنا لا ينبغي أن نساير متطلّبات العصر وتطوّراته بشكل تامّ مطلق، فإنّ هذا لا يعني تعارضًا مع العلم والتطوّر. وإنّما يعني إقرارًا بالواقع حيث إنّ سبب ما ذكرنا هو أنّا نعلم أنّه لم يحن إلى حدّ الآن عصر يكون العلم فيه حُرًّا أو العقل حُرًّا، أو تكون للاثنَيْن سيطرة على شهوات الناس وحبّهم للجاه والشهرة. وبعبارة أخرى، لم يأنِ عصر يكون فيه «**أينشتاين**» حاكمًا و«**روزفلت**» محكومًا، بل العكس هو الصحيح. ولـ«أفلاطون» نظرية معروفة هي نظرية «**المدينة الفاضلة**»، حيث يقول فيها: «**إنّ العالم لا يرى السعادة إلّا في زمان يكون فيه الحكماء حُكّامًا، والحكّام حكماء، أمّا إذا كان الحكماء شريحة، والحكّام شريحة أخرى فلا يرى سعادة أبدًا**».

ونعتقد نحن المسلمين ولا سيّما أتباع أهل البيت عليهم السلام أنّ عصر السعادة الحقيقيّة للبشريّة هو عصر ظهور الإمام المهدي عليه السلام، وهو عصر العدالة بكلّ ما للكلمة من معنى. وهو العصر نفسه الذي تكون أوّل ميزاته تحكم العقل لا الهوى

في الميادين المختلفة، وكذلك هو عصر تكون للعلم فيه منزلته الخاصّة به، حيث لن يكون مسترقًا مكبّلًا، ولا بدّ أن يكون كذلك. ويعبّر أمير المؤمنين عليه السلام عنه بأنّه عصر يرتشف فيه الناس كأس العلم والمعرفة، حيث يقول عليه السلام: «**ويُغْبَقون كأس الحكمة بعد الصَّبوح**»[1].

وورد في الكافي أنّ في عصر الظهور، يضع المهدي يده على رؤوس الناس فتزداد عقولهم[2].

وأودّ أن أحيطكم علمًا، أنّي قد لا أكون قد حقّقت مرادي في شرح هذا الموضوع وبيانه، ولكن كونوا على علم أنّه من الخطأ بمكان أن نعبّر عن هذا العصر بأنّه عصر العلم، أو عصر العقل، أو عصر الفكر؛ لأنّه لا حرية للعقل والفكر والعلم فيه، حيث العالم ما زال عالم الشهوات، وحبّ الجاه والظهور.

سافرتُ في الشهر الماضي إلى «**خوزستان**»، وكان قد أقيم هناك احتفال بمناسبة النصف من شعبان يوم ولادة الإمام المهدي عليه السلام، فألقيتُ كلمة خاطبتُ الحاضرين بها قائلًا: «**إذا أردتم أن تعرفوا في أيّ عصر نعيش، وأيّ شيء يتحكّم بمصائر الشعوب، فلاحظوا وضع الهيبيّين التافهين الّذين أثاروا في العالم ضجيجًا مفتعلًا ليوجّهوا الأنظار نحوهم. وقد ذكرت صحفنا أنّ هؤلاء لمّا ذهبوا إلى أميركا غطّوا على الأحداث السياسيّة كافّة؛ حيث سلّطت الأضواء عليهم دون غيرهم، ويحكي لنا هذا عن الروح العامّة الّتي تسيطر على الشعب الأميركي. وذكرت الأنباء أنّ «ويلسون» رئيس وزراء بريطانيا عندما وصل أميركا لم تكتب الصحف المُهمّة مثل «نيويورك تايمز» عن قدومه إلّا أربعة أسطر، في حين خصّصت صفحات كثيرة منها للحديث عن هؤلاء الهيبيّين، وقد ذاع صيتهم في**

---

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 208، الخطبة 150. يُغبقون: يُسقون بالمساء. الصّبوح: ما يُشرب وقت الصباح.

(2) «إِذَا قَامَ قَائِمُنَا وَضَعَ اللَّهُ يَدَهُ عَلَى رُءُوسِ الْعِبَادِ فَجَمَعَ بِهَا عُقُولَهُمْ وَ كَمَلَتْ بِهِ أَحْلَامُهُمْ"، الشيخ الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، تحقيق وتصحيح علي أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1407هـ ط 4، ج1، ص25، باب العقل والجهل، ح21.

الآفاق حتى قالوا هم عن أنفسهم أنّهم أكثر شهرة من السيّد المسيح عليه السلام. فهل يترجم لنا هذا التوجّه أنّ هذا العصر هو عصر العلم والعقل؟».

وقد ذكرتُ أنّه يبدو أنّ عصرنا ما زال عصر الهيبيّين وليس عصر «**ويلسون**»، وقلتُ: **«حتى لو كان عصر ويلسون، فما عسانا أن نفعل؟ فينبغي علينا إذًا أن لا نصدّق مئة في المئة بكلّ ما يحدث في العالم، وبكلّ ما يظهر فيه من جديد، وكذلك لا نخدع ببريق متطلّبات العصر، حيث ما زال هناك بون شاسع بيننا وبين الوقت الّذي تكون فيه جميع تطوّراته صحيحة ومفيدة».**

3 الفصل الثّالث

خصائص المجتمع النامي

خصائص المجتمع الإسلامي

﴿وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ..﴾[1]. يذكر الله تعالى في هذه الآية الكريمة مثلًا للمسلمين الّذين يتّبعون التعاليم النبويّة الشريفة، وهذا المثل له علاقة وطيدة مع موضوع بحثنا.

يقول القرآن الكريم: إنّ هؤلاء المسلمين قد ذُكِروا في الإنجيل كالزرع الّذي يخرج ورقه بادىء ذي بدء، وهو لا شكّ رقيق ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾، لكن لا يبقى هذا الورق على حاله، إذ كلّما انتشر في الأرض وأصبح له سويق، قوي وكانت له صفة أخرى أي يقوي الورقة الأولى الّتي بدأت في الظهور ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾، بعد ذلك يقوى أكثر ويكون سميكًا ﴿فَٱسۡتَغۡلَظَ﴾ ثمّ ينتصب قائمًا على سويقه ﴿فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾، وحينما ينظر إليه الزرّاع يغمرهم العجب وينبهرون. وهذه هي نفسها حالة النمو والاستقلال والسموّ الّتي تغضب الأعداء وتكون شوكة في عيونهم، وحينما ينظر الكفّار إلى تلك الفئة المؤمنة فإنّهم يزدادون غيظًا.

ما هو هذا المثل المذكور؟ يجيبنا القرآن نفسه أنّ هويّة أصحاب هذا المثل، أنّهم ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾.

أرجو منكم أن تنتبهوا إلى هذا الموضوع في ضوء الآية الكريمة المذكورة، وهو أنّ العبادة لا تنفصل عن صميم الإسلام، وأنّ بعض الأشخاص ممّن اطّلع على الفكر الإسلاميّ قد سبّب لهم هذا الاطّلاع أن ينظروا إلى العبادة نظرة ازدراء وامتهان، ولكنّ

---

(1) سورة الفتح، الآية 29.

هؤلاء على خطأ لأنّ العبادة جزءٌ لا يتجزّأ من الإسلام على الصعيد النظريّ والعمليّ في آنٍ واحد، فلا العبادة لها نكهتها دون الفكر والتعاليم الاجتماعيّة الإسلاميّة، ولا الفكر والتعاليم لهما طعمهما دون العبادة، فلا بدّ من اجتماع الاثنَيْن.

وقبل هذا يقول القرآن الكريم في وصف تلك الثّلة المؤمنة: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ أي أنّهم يريدون من الله الكثير، ولا يقنعون بما عندهم، بل يريدون أكثر علمًا أنّ ما يريدونه ليس من الأشياء الّتي يطلبها المادّيون الّذين يلهثون وراء المال والمادّيات فقط.

إنّ هؤلاء المؤمنين، في الوقت الّذي يطلبون فيه الكثير من الخير، فهم يقرنونه بمرضاة الله تعالى، أي يطلبون رضاه (جلّ شأنه) مقرونًا مع الخير الكثير، فطلبهم الكثير يصبّ في طريق الحقّ والحقيقة.

بعد ذلك يقول: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾، فالإسلام ظاهر على ملامح وجوههم، وآثار العبادة بارزة على محيّاهم، وليس المقصود من هذا كثرة السجود الّذي يؤدّي إلى ظهور ثفنات في جباههم، بل المقصود هو أنّ خصوصيّة العبادة تترك أثرًا على سيماء الإنسان العابد وتؤثّر في سلوكه. وهناك علاقة عظيمة بين روح الإنسان وجسده. وأفكار الإنسان، وأخلاقه، وآراؤه، وملكاته تترك بصماتها على محيّاه، فمحيّا الإنسان المصلّي ليس كمحيّا تارك الصلاة.

ما أعظمه من مثل ضربه الله تعالى للمسلمين الأوائل! إنّه مثل الوعي والتكامل، إنّه مثل المؤمنين الّذين يرتقون سلّم الرقي والتطوّر، ووجودهم شطر الكمال والتقدّم دومًا وأبدًا.

والمثل هو تشبيههم بالزرع الّذي تتفتح أوراقه، ثمّ يكون له سويق سميك ذو أوراق كثيرة، ويكون شجيريًا لا كسائر الشجيرات. إنّه الزرع الّذي يبهر الزرع أنفسهم بل ويبهر الذين لهم باع في التربية الإنسانيّة كافّة، إذ حينما ينظرون إليه يملأ العجب

كلّ وجودهم من نموّ بهذه السرعة، وجودةٍ بهذه الدرجة، ويملأ العجب كيان سقراط وأمثاله. أجل، فإنّ من الأمور المحيّرة للبشريّة على الصعيد العالمي تلك السرعة الفائقة لنمو المسلمين واستقلالهم، والّذي يعبّر عنه القرآن الكريم بالآية: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾، أي يقف وحده على أقدامه.

شخصيّة النبي ﷺ القياديّة

قال أحد الأوروبيّين: إنّنا لو أخذنا بعين الحسبان ثلاثة أشياء، فإنّنا سنعترف عندها أن لا وجود لشخص في العالم كمحمّد ﷺ، ولا قيادة فيه كقيادته. وهذه الأشياء هي:

أوّلًا: عظمة الهدف وأهميّته. نعم، لقد كان الهدف عظيمًا ومُهمًّا للغاية، إذ حدث انقلاب في الروح العامّة للناس ومعنويّاتهم وأخلاقهم وآرائهم ونظمهم وتقاليدهم الاجتماعيّة.

ثانيًا: ضآلة حجم الإمكانيّات والوسائل آنذاك. ماذا كان عنده من أدوات ووسائل؟ لقد كانت معه عشيرته الأقربون، فلم يكن لديه مال ولا قوّة، ولا مساند ولا ناصر. إنّها أعجوبة حقًّا أن يتمكّن شخص واحد من كسب الناس، وجعلهم يؤمنون به، ويلتفّون حوله، حتّى أصبح أكبر قوّة في العالم.

ثالثًا: سرعة الوصول إلى الهدف، إذ أصبح أكثر من نصف النّاس في العالم مسلمين خلال أقلّ من نصف قرن. عند ذلك يثبت ما ذكرناه من أنّه لا وجود لقيادة في العالم كقيادته ﷺ. وهذا هو قصد القرآن من قوله: ﴿يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ﴾، إذ أنّ الأخصّائيّين والخبراء في التربية الإنسانيّة ينبهرون إلى الأبد بسرعة بظهور المسلمين ونموّهم واستقلالهم ونتاجاتهم. وهذا المثل قد ذكر في القرآن المجيد للأمّة الإسلاميّة.

خصائص الإسلام التنمويّة

أوّد أن أطرح هنا سؤالًا، وهو: هل إنّ هذه المواصفات الّتي ذكرها القرآن الكريم تخصُّ المسلمين الأوائل، وإنّهم يجب أن يتّصفوا بها؟ وهل إنها من خصوصيّاتهم بالذات أو خصوصيّات الإسلام نفسه؟ وبعبارة أخرى، إذا وجد أناسٌ في أيّ زمان ومكان كانوا، واعتنقوا الإسلام، وعملوا بأحكامه، فإنّهم سيحملون المواصفات المذكورة ذاتها من نمو، وتكاثر، وكمال، واستقلال، ونيل إعجاب الآخرين وانبهارهم. فالخصائص إذًا هي خصائص الإسلام وليست خصائص الناس، وهي نابعة من الإيمان بالإسلام واتّباع تعاليمه. وما جاء الإسلام ليعطّل طاقات المجتمع ويقف حائلًا دون تفتقها، أو يُرغم المسلمين ليعيشوا في دوّامة من المراوحة الرتيبة. كلا، إنّه دين التّنمية والتحرّك والنشاط، ودين برهن من الناحية العمليّة أنّه قادرٌ على الأخذ بيد المجتمع إلى الإمام حيث الرقيّ والتقدّم. ولاحظوا ماذا أحدث الإسلام من ثورة، وماذا قدّم من عطاء في القرون الأربعة الأولى من حياته!

يقول «**ويل ديوارنت**» في «**تاريخ الحضارة**»: «**لا حضارة تبعث على الانبهار كالحضارة الإسلامية**». إذًا، الإسلام كشف عن خصوصيّاته على الصعيد العملي، ولو كان الإسلام من دعاة الجمود والانكماش والرتابة لظلّ يراوح في مكانه بين العرب! ولو لم تكن له حضارة لما تقدّم، ودعا إلى التطور والتقدّم، وما تلك الحضارة الباهرة الرائعة الّتي صنعها على مرّ التاريخ، وما تلك المعطيات الحضارية والثقافية ال!تي زخرت بها حضارته الأولى، إلّا دليل على أنّه لا يتعارض مع تطور الزمن وتقدّمه!

نظرة الغربيّين للإسلام السياسيّ

إنّ من الإنصاف القول إنّ «**للغوستاف لوبون**» دراسات متعدّدة حول التاريخ الإسلامي، وكتابه قيّم للغاية. ولكن يتطرّق أحيانًا إلى مواضيع تبعث على العجب

والدهشة، ولا غرو فهذا هو ديدن الغربيّين وأسلوبهم. إنّه عندما يصل به المقام إلى الحديث عن أسباب انحطاط المسلمين وأفول الحضارة الإسلاميّة، يذكر - غباءً - تعارض الإسلام مع متطلّبات العصر كأحد الأسباب. وهذا هو فهمه كإنسان غريب عن الإسلام وحضارته، حيث ينظر إليه من زاويته الخاصّة فيقول: «**إنّ الزمن في تطور، لكنّ المسلمين يريدون أن يبقى الإسلام في كلّ عصر على حالته التّي كان عليها في عصره الأول، وهذا أمر لا يمكن تحققه. وكذلك فهم بدل أن يتركوا الإسلام جانبًا، ويسايروا تطوّرات العصر، نراهم بقوا على تمسّكهم بالإسلام فانحطّوا وتخلّفوا**».

في ضوء ما تقدّم، فكلّ شخص يرغب أن يتعرّف إلى المثال الذي يذكره هذا المستشرق الكبير لدعم مزاعمه! يا للعجب العجاب، فأيّ مبدأ من مبادئ الإسلام تمسّك به المسلمون فتخلّفوا ولم يواكبوا التطوّرات الحاصلة في كلّ عصر؟ وأيّ مبدأ في الإسلام وجده «**غوستاف لوبون**» لا يلائم متطلّبات العصر ومستلزماته؟ وأيّ شيء لمسه من المسلمين حتّى قال: إنّهم كشفوا عن جمودهم وتحجّرهم من خلال عدم مسايرتهم لتطوّرات العصر، والمفروض - على حدّ قوله - أن لا يتحجّروا ويكونوا ضيّقي الأفق، بل عليهم أن يواكبوا تلك التطوّرات ويكيّفوا أنفسهم معها؟.

ويستطرد قائلاً: «**إنّ من المبادىء الإسلامية الرائعة المعطاءة مبدأ المساواة الّذي أتى أكله في عصر صدر الإسلام، ومهّد السبيل للشعوب الأخرى لتدخل في دين الله أفواجًا، ولا سيّما من غير العرب كالفرس الّذين اكتووا بنار ظلم حكّامهم وعلمائهم من المؤبدين. وهؤلاء عندما اطّلعوا على ذلك المبدأ العظيم انفتحوا على الإسلام واعتنقوه؛ لأنّهم لم يجدوا فيه تمييزًا عنصريًّا أو طبقيًّا، وراقت لهم تعاليمه الساميّة. لقد كان هذا المبدأ في بادئ الأمر يصبّ في خدمة المجتمع الإسلاميّ، وظلّ المسلمون الّذين جاؤوا فيما بعد على إصرارهم وتعنتهم في الاستمرار بتطبيق هذا المبدأ في العصور اللّاحقة في حين أنّهم لو نبذوه جانبًا لظلّت زمام الأمور بأيديهم، وكانت لهم السيادة والحاكميّة. وعندما تسلّم العرب مقاليد الأمور، ودخلت الشعوب الأخرى في الإسلام، كان عليهم**

أن يفضّلوا السياسة على الدّين، ويقدّموها عليه؛ لأنّ السياسة تقتضي ترك مثل هذه المفاهيم والمبادئ، واستغلال الشعوب الأخرى، وجرّها لتكون تحت نيرها وسلطتها حتّى تستطيع توطيد أركان حكومتها. هذه هي السياسة، أمّا هؤلاء فكانوا لا يفهمون، إذ تشبّثوا بمبدأ المساواة، ولم يفرّقوا بين العرب وغيرهم، وفتحوا الطريق أمام الأعاجم وكسبوهم إلى صفوفهم، وعيّنوهم قضاة من الدرجة الأولى بعدما هيّؤوا لهم الفرصة للتزوّد من التعاليم الإسلاميّة. وجاء هؤلاء بالتدريج، وأصبحوا في موضع قوّة وقدرة، فسحبوا البساط من تحت أرجلهم أي أرجل العرب. وأوّل من كان لهم قصب السبق في ذلك هم الفُرس الذين سيطروا على الوضع إبّان الحكم العباسي مثل البرامكة وآل سهل. وعيّنوا أقاربهم ومعارفهم في مناصب الدولة المختلفة بعدما عزلوا العرب عنها. كانت هذه الحوادث في أوائل القرن الثاني، ومرّت سنون كانت السيادة فيها للفرس، ولا سيّما في عصر المأمون إذ بلغت أوجها وذلك لأنّ أمه كانت فارسيّة حتّى يُنقل أنّ المأمون كان ماراًّ ذات يوم في طريق، فاعترضه إعرابيٌّ قائلًا له: «اعتبرني واحدًا من الفرس وأغثني». وظلّت هذه الحالة حتّى عصر المعتصم حيث تغيّرت الأوضاع تمامًا، وانقلبت ضدّ الفرس والعرب في آن واحد بلحاظ أنّ أم المعتصم كانت تركيّة، لهذا تعامل المعتصم بقسوةٍ وفظاظة مع الاثنَيْن محافظة منه على منصبه، فكان سيِّئ المعاملة مع العرب لأنّه كان يعتبرهم من أنصار بني أميّة، وكانت سياسة هؤلاء عربيّة، وكانوا يفضّلون العرب على غيرهم. نعم، كان العرب من أنصار بني أميّة، وكان العباسيّون - على العموم - ضدّ العرب لأنّهم كانوا يعتبرونهم أنصار بني أميّة وحماتهم. وقد عمل العباسيّون على إحياء اللّغة الفارسيّة؛ لأنّهم كانوا لا يرغبون في تذويب الفرس بالعرب، وقد أصدر إبراهيم الإمام أوامره إلى مناطق إيران كافّة بقتل كلّ عربي (وقد ذكر هذه التعليمات جرجي زيدان وغيره من المؤرخين). نعم، وكان المعتصم ينظر إلى العرب على أنّهم أنصار الأمويّين، وإلى الفرس على أنّهم أنصار العباسيّين ومؤيّدو العبّاس نجل المأمون، لذلك سافر إلى «**تركستان**» فجلب أقارب أمّه من هناك، وفوّض لهم كثيرًا من أمور الدولة، وبهذا يكون

قد أبعد الاثنَيْن: العرب والفرس، عن زمام الأمور، وقلّدوها قومًا آخرين وهم الأتراك».

هذا هو كلام «**غوستاف لوبون**»، وكلّ ما فيه هو لماذا أعرض العباسيّون عن اتّباع السياسة الأمويّة العربيّة مع أنّهم كانوا عربًا، ولا يدري هذا الرجل فقد غاب عن ذهنه أنّه رأى في فضيلة من فضائل الإسلام عيبًا ونقصًا فيه، ودليلًا على عدم انسجام الإسلام مع متطلّبات العصر، وشاهدًا على جمود المسلمين وتحجّرهم.

إنّه يقول: «**إنّ هذا المبدأ جيّد من الناحية الأخلاقية، ولكنّه من الناحية السياسيّة قد يكون كذلك وقد لا يكون، وقد يكون مناسبًا لزمن معيّن، حيث يساعد على كسب الشعوب الأخرى للإسلام، ولكنّه قد لا يكون كذلك في زمن آخر، حيث ينبغي على المسلمين أي العرب في تلك الفترة أن يتخلوا عن مبدأ المساواة سياسيًّا؛ لأنّ الظروف لا تساعد على وجوده**».

حقًّا، لقد وقع «**غوستاف لوبون**» في خطأ؛ لأن التوجه السياسي في الإسلام غير في أوروبا.

النظرة الصحيحة لمتطلّبات العصر

أولًا: لأنّ المسلمين لو اتّخذوا من الإسلام ألعوبة للسياسة، لما كان له هذا الأثر الّذي هو عليه، ولما كان المسلمون أمّة بهذا الشكل.

ثانيًا: إنّ هدف الإسلام هو إقرار المساواة بين النّاس بشكل تامّ، ولو شرّع الإسلام مبدأ نفعيًّا على النحو المؤقّت، أي: مثلًا، لكسب بعض الناس والاستفادة منهم، ثمّ بعد ذلك نقضه لما كان إسلامًا حقيقيًّا بمعنى الكلمة. ولا شكّ، فإنّ هذا هو دأب السياسة الأوروبيّة أنّها تسنّ مبدأ، ثمّ تنسفه من وحي الدوافع المصلحيّة. فمثلًا، تصدر وثيقة حقوق الإنسان لتنضوي بقيّة الشعوب تحت سلطتها وهيمنتها كما حدث ذلك، وإذا ما انضوت فإنّها تقول لها: كلّ هذا الكلام لا طائل تحته ولا قيمة له.

هذا هو أسلوب التفكير السائد عند هؤلاء. أنّهم يقولون: إنّ الإسلام فظٌّ غير مرن ولا ينسجم مع متطلّبات العصر، وبعبارة أخرى مع السياسة. ونحن نقول: إنّ الإسلام جاء لمحاربة أمثال هذه السياسة المنحرفة في العالم. إنّه لا يعتقد بمتطلّبات العصر الّتي يريدها هؤلاء، ولا يقرّ بها كمستلزمات حقيقيّة للتطوّر والتقدّم. إنّه يعتبرها انحرافات العصر لا متطلّباته، ويعلن محاربته لها ووقوفه ضدّها.

إنّ ما ذكره «**غوستاف لوبون**» وأمثاله هو نفس المؤاخذة الّتي تشدّق بها البعض ضدّ سياسة أمير المؤمنين عليه السلام، فقالوا عنه: «**إنّ كل شيء فيه حسن، إذا كان رجل علم وعمل وتقوى وعاطفة وإنسانيّة وحكمة وخطابة، لكنّ عيبه الوحيد والكبير أنّه لم يكن سياسيًّا!**». لماذا لم يكن سياسيًّا؟ لأنّه - على حدّ زعمهم - لم يكن مرنًا أي: كانت تعوزه المرونة، وكان متشدّداً للغاية حيث لم يهتمّ ولم يفكر بالمصالح السياسيّة للدولة. إنّ الشخص السياسي - برأي هؤلاء - ينبغي أن يكذب ويزوّر الحقائق، ويعد ولا يفي بوعوده، ويوقّع على ميثاق أو حلف، ثمّ ينقض توقيعه بل وينكره، ويظهر البشاشة والطلاقة بوجه شخص ما حتّى إذا استسلم له قتله. [هذا هو السياسيّ في عرف هؤلاء دون سواه، فما أجهل هؤلاء وما أغباهم! إنّ هؤلاء يرون أبا جعفر المنصور سياسيًّا لأنّه تحالف مع أبي مسلم الخراساني وفوّض إليه بعض الأمور، وأبو مسلم هذا نهض لصالح المنصور ولم يترك جريمة إلّا وارتكبها لصالح بني العباس]. علمًا أنّ بعض الإيرانيّين - ويا للأسف - يعبّرون عنه بالبطل الوطني. علينا أن نكون حذرين ونعرف أنفسنا حيث يردّدون دائمًا هذا اللقب. وما أدرى الإيرانيّين كم قتل أبو مسلم منهم؟ لقد قتل أكثر من ثلاثمئة أو أربعمئة ألف، وفي خبر آخر ستمائة ألف. فكم كان مجرمًا! وإلى أي حدّ يصل الإجرام بالإنسان؟ [لقد كان المنصور سياسيًّا - من وجهة نظر هؤلاء المتشدّقين - والسياسة الّتي يقصدونها تعني استعمال الخداع ومختلف الحيل، وتعني البطش والتنكيل، وتعني استغلال الآخرين لتحقيق مآربهم كما نرى المنصور قد استغلّ أبا مسلم للفتك بأعدائه، وقد نفّذ الأخير ما أُريد منه، وبمجرّد

أن أراح الخليفة من خصومه ومناوئيه، برز نجمه وعلا كعبه تدريجيًّا حتّى أصبح يدًا للمنصور نفسه، فرأى فيه المنصور خطرًا على حكومته. ففي إحدى السنين، ذهب أبو مسلم إلى مكة على رأس جيش جرّار، وحينما عاد منها، ووصل مدينة الريّ استدعاه المنصور قائلًا له: «**عندي معك شغلٌ**». لكنّ أبا مسلم لم يذهب، وكتب له مرّة ثانية وثالثة فلم يذهب أيضًا وأخيراً كتب له رسالة هدّده فيها. فتردّد أبو مسلم بين الذهاب وعدمه، واستشار الكثيرين فأشاروا عليه بعدم الذهاب لوجود خطر عليه. ولكن، كما يقال أتتك بخائن رجلاه، فذهب وحده بناءً على أوامر المنصور نفسه، فدخل عليه وسلّم معظّمًا إيّاه، وبعد أن سأله المنصور عن أحواله، طفق يغيّر معه لهجته ويؤنّبه، طارحًا عليه بعض الأسئلة منها: لماذا لم تنجز العمل الفلانيّ؟ ولماذا عصيتني في الأمر الفلانيّ؟ وهكذا، ولمّا رأى أبو مسلم أنّه قد وقع في مأزق، وأنّ المنصور مصمّم على قتله، عرض عليه أن يعفو عنه ليقضي على أعدائه، أي أعداء المنصور، فقال له المنصور: «**لا عدوّ لي هذا اليوم أشدّ منك**». وكان المنصور قد وضع خلف الباب عددًا من جلاوزته مع أسلحتهم، وأوصاهم أنّه بمجرّد أن يعطيهم إشارة متّفق عليها يهجموا على أبي مسلم ويقتلوه. وبينما كان مشغولًا في تعنيفه وتقريعه، أعطى تلك الإشارة، فهجم الجلاوزة على أبي مسلم وقطّعوه إربًا إربًا، ثمّ لفّوه في خرقة. نعم، فإنّ المنصور - برأي هؤلاء - سياسيٌّ كبير، لأنّه يعرف كيف يقضي على مناوئيه.

أمّا الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فإنّهم ينتقدونه لأنّه لم يتعامل مع الأحداث كتعامل المنصور، مثلًا يقولون: لماذا لم يداهن الإمام معاوية؟ ولماذا لم يكتب له كتابًا يستغفله فيه؟ ولماذا لم يتركه على حاله؟ وما هو السبب الّذي دعاه أن لا يبقيه على السلطة ويخدعه بذلك، ثم يستدعيه إلى مركز الخلافة ويقتله وفق خطّة مدبّرة؟ لماذا لم يكذب في سياسته، ولم يفرّق بين أحد، ولم يرشِ أحدًا؟ ولماذا لم يعمل الإمام في بيت المال كما عمل معاوية؟، وأمثال ذلك من الأسئلة الّتي يثيرونها مدّعين أنّ نقض الإسلام يكمن في كونه متشدّدًا، ولا ينسجم مع متطلّبات العصر. وإذا ما أراد السياسيّ

أن يعمل وفق الإسلام فلا يمكنه أن يكون سياسيًا عندئذٍ.

وكما ذكرنا، فإنّ الإسلام ما جاء إلّا ليكافح هذا اللون من السياسة، ويعمل كلّ ما في وسعه لخدمة البشريّة وإسعادها، وهو - بلا شكّ - الحارس الأمين لها، ولو كان قد أبدى شيئًا من المرونة والتنازل، فلا يعدو أن يكون إسلامًا، بل حيلة ومكرًا. إنّ الإسلام هو الحافظ الصحيح للأمور، وهو الحقيقة ذاتها، والعدالة نفسها. وأساسًا، فإنّ فلسفته في مثل تلك المواقف المذكورة ينبغي أن تكون قويّة متصلّبة.

إنّ سياسة علي عليه السلام هي الّتي جعلت منه حاكمًا على قلوب الناس قرونًا عديدة. إنّه دافع عن أفكاره في عصره، وظلّت أفكاره بمثابة مبادئ ثابتة ودروس ذات مغزى في العالم، لهذا فإنّ منهجه صار عقيدة وإيمانًا بين الناس، فلم يخسر في سياسته إذًا، ولو كانت سياسته وهدفه أن يستعذب متاع أيّام قلائل (كما كان معاوية الّذي كان يصرّح بأنه غرق في نعم الدنيا ومباهجها)، لقلنا أنّه خسر، لكن بما أنّه كان رجل إيمان وعقيدة وهدف فلم يندحر ولم يخسر أبدًا. إذًا، من التوقّعات الخاطئة الّتي ينتظرها هؤلاء فيما يخصّ الانسجام مع متطلّبات العصر، هي أن يتلّون السياسيّون بلون كلّ عصر، ويتّصفوا بالدّهاء والمكر والخديعة؛ كالثعلب الماكر، مطلقين على ذلك اسم المرونة والذكاء والانسجام مع الزمان. ويتوقّعون من الإسلام أن يكون كذلك، وأن يسمح لمعتنقيه بأن يكيّفوا أنفسهم مع الزمن، مدّعين أنّ نقص الإسلام يكمن في عدم مرونته وانفتاحه على التطوّرات الحاصلة في كل عصر. وقد غاب عنهم أنّ من دواعي فخر الإسلام واعتزازه أنّه وقف بكلّ صلابة، أمّا هذه الأباطيل ولنا أن نسأل هؤلاء: أين تكمن عظمة الحسين عليه السلام؟ هذا الإمام الّذي أخذ بمجامع القلوب، وخلّدته الدهور. إنّها تكمن في أنّه لم يكن متلوّنًا انتهازيًّا، ولم يكن ماكرًا مخادعًا، بل كان صادقًا نزيهًا عفيفًا في توجّهاته وممارساته، ولم يتأثّر بظروف عصره، كما لم ينتحل نحلة حكّام عصره، فلم يكن أمويًّا، مثلًا عندما حكم معاوية أو ولده يزيد، وهذه قمّة النزاهة والصدق، ولمَ لا يكون ذلك؟ وهو لم يألف الوصوليّة والنفعيّة

والانتهازيّة أساليب للانسجام مع كلّ عصر! ولذلك عندما عرض عليه الوزغ الدنيء مروان أن يبايع يزيد، لم يفكّر بمصلحته الشخصيّة بل فكّر بمصلحة دينه ورسالته، وكانت لا تهمّه مصلحة أخرى غير هذه المصلحة، وذلك لأنّه الإمام الهادف المسؤول، ولذلك أجاب قائلًا: «**على الإسلام السلام إذ قد بليت الأمّة براعٍ مثل يزيد**»[1].

(1) العلامة المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، نشر دار إحياء التراث العربي، 1403هـ ط 2، ج 44، ص 326.

4

الفصل الرابع

الاعتدال بين الإفراط والتفريط(1)

لا إفراط ولا تفريط

قال تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1]. إنّ إحدى الخصائص الّتي يتميّز بها الدّين الإسلاميّ هي الاعتدال. وقد أطلق القرآن الكريم على الأمّة الإسلاميّة اسم الأمّة الوسط، وهذا التعبير في غايةٍ من الروعة والجمال. والأمّة المدربّة على مفاهيم القرآن فكرًا وممارسةً، بعيدة كلّ البعد عن الإفراط والتفريط، وعن التطرّف وعدمه، وعن الاتجاه شطر اليسار أو اليمين. والتربية القرآنيّة تؤكّد على الاعتدال في كلّ شيء دومًا وأبدًا، علمًا أنّ بحثنا حول مواكبة العصر والانسجام مع متطلّباته ذو جانبَيْن هما: جانب الإفراط، وجانب التفريط. ولعلّ بعض التيّارات الفكريّة الّتي ظهرت في العالم الإسلامي انطلقت من هذه النقطة بالذات، حيث كان بعضها متشدّدًا متطرّفًا في غير الموقع المناسب، في حين كان البعض الآخر مرنًا معتدلًا في غير الموقع المناسب أيضًا، وأنا قد سمّيت وما زلتُ أُسمّي مثل هذا اللّون من التطرّف جهلًا، ونقيضه جمودًا، وسأبيّن ذلك لكم.

التيّارات الفكريّة ومتطلّبات العصر

التيّار الأول: التفريط

1. إلغاء العبادة في الإسلام:

في واقعنا المعاصر مثالٌ حيّ وهو «**الحبيب بورقيبة**» الذي لا أدري كيف أُعبّر عنه؟

---

(1) سورة البقرة، الآية 143.

وما أوقحه وأصلفه من شخص! حيث يتطاول على أحكام الشريعة عندما يجنّ جنونه في كلّ عام ضدّ فريضة الصوم، طالبًا من الناس أن لا يصوموا، متذرّعًا أنّه يؤثّر على سير العمل بإضعاف قوّة العامل، مدبّجًا مزاعمه الواهية هذه بلون إسلاميّ حيث يقول: «**إنّ الإسلام يهتمّ بالعمل كثيرًا، والعمل محترم جدًّا في الإسلام**»، وأمثال هذه التخرّصات الّتي يتقوّلها لدعم توجّهاته المحمومة. نعم، وهو يقول: «**على العامل أن يعمل، وكل ما من شأنه الإخلال بالعمل أو إقلاله فهو مرفوض**». وفي مقابل هذا الكلام يمكن القول: إنّ كل ما من شأنه تعزيز العمل وتوطيده فهو مرغوب ومستحسن، فمثلًا لو فرضنا أنّ الخمر يزيد من قدرة العامل، فعليه أن لا يصوم، ويتعاطى في كل يوم قنيّنة واحدة منه حتى تزداد قدرته على العمل!! [ويُنقل أنّ الوليد بن عبد الملك أو الوليد بن يزيد بن عبد الملك ذهب إلى المسجد لأداء صلاة الصّبح، وكان ثملاً لكثرة ما احتسى من الخمر، وما زالت آثار الخمر باديةً عليه، فصلّى صلاة الصّبح أربع ركعات، واقتدى به المأمومون وتابعوه، وبعد أن فرغ من الصلاة التفت إلى المصلّين قائلًا لهم: «**أنا في غاية الثمالة والسرور هذا اليوم فلو أردتم أن أُصلي لكم أكثر، لفعلتُ**»! أمّا بالنسبة إلى «**بورقيبة**» فإنّه ارتكب خطأً فادحًا حين اتّخذ ذلك القرار، وخطؤه ينطلق من تصوّره أنّ الإنسان كالآلة، وهو ليس إلّا ماكنة تعمل باستمرار للإنتاج، وكلّما استطعنا مضاعفة عمل تلك الماكنة، كان أفضل، ويكون مثل الإنسان بهذا كمثل الحيوان الّذي يستفاد منه للحمل، وليس له إلا ذلك، وكلّما حمل أكثر، كان أفضل.

وبناءً على مزاعم «**بورقيبة**» فلا يجب الصوم، لأنّه يؤثّر على سير العمل سلبًا، وقد غاب عن باله أنّ العمّال الصائمين صومًا حقيقيًّا يتضاعف عملهم عشرة أضعاف العمّال المفطرين، وذلك للقوّة الروحيّة الّتي يحملونها بين جوانحهم، تلك القوّة الّتي غفل عنها «**بورقيبة وأمثاله**». ونحن نلاحظ أنّ كلًّا منّا يعيش وله ظروفه الخاصّة الّتي يجعل منها برنامجًا متّبعًا في حياته، فمثلًا ينبغي أن يتناول مقدارًا معيّنًا من الغذاء أو الخبز، فلو حدث خلل في هذا البرنامج، فليس في مقدوره المشي أو يمشي مجهدًا،

ولكن هل هذا هو قانون الحياة البشريّة الحتميّ، بحيث لا يمكن معارضته؟ لا. فنحن في ظلّ هذا البرنامج نكون أسرى الغذاء والبطن. ولو بدّل الإنسان برنامج حياته في غذائه بأن يأكل نصف ما كان يأكله فربّما تتضاعف طاقته ضعفين، ولعلّ إنسانًا يأكل في اليوم لوزتين يتمتّع بقوّة تضاهي قوّة من يتناول رطلًا واحدًا من الغذاء يوميًّا. ولو عاد الإنسان إلى رشده وغيّر مسيرة حياته، فسيصبح في وضع آخر ويتبدّل برنامجه تمامًا. ولعلّكم طالعتم الصحف الصادرة قبل مدّة، حيث نقلت وكالات الأنباء أنّ بوذيًّا مرتاضًا وقف على أقدامه لمدة اثنتَيْ عشرة سنة متواصلة دون أن يجلس أو ينام، وبعد هذه الفترة طهرت روحه كما يدّعي فجلس، وقد أُقيم حفل لتكريمه، وتوافد عليه الأطبّاء لإجراء الفحوصات عليه، فوجدوه سليمًا وفي صحة جيّدة. هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ قانون الحياة البشريّة يتّخذ طابعًا آخر من خلال تغيير الظروف. ولا يخفى، فأنّى ذكرت الحالات الاستثنائية لهذا القانون؟ وما ذكرتها إلّا كمثال لأبرهن من خلاله أنّ في الإنسان طاقات كامنة، وما أعظمها من طاقات! وأنّه عرضة للتغيير.

2. الاعتدال وقانون الحياة البشرية:

أ.الإمام علي عليه السلام:

لو أخذنا الإمام عليًّا عليه السلام كمثال لاتّضحت الصورة جليّة لذي عينَيْن عن عظمة هذا الرجل، وعظمة الطاقات الكامنة فيه. ويتجسّد ذلك في كتابه لواليه على البصرة «**عثمان بن حنيف**»، إذ يقول: «**ألا وإنّ إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه ومن طعمه بقرصيه**»[1]، بعد ذلك يقول: «**وكأنّي بقائلكم يقول: إذا كان هذا قوت ابن أبي طالب فقد قعد به الضعف عن قتال الأقران ومنازلة الشجعان**»[2].

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 417، الكتاب 45.
(2) م.ن، ص 418.

بعدها يجيب على هذا الافتراض جواباً عجيباً بقوله عليه السلام: «**ألا وإنّ الشجرة البريّة أصلب عودًا والروائع الخضرة أرقُّ جلودًا، والنباتات البدويّة أقوى وقودًا وأبطأ خمودًا**»[1].

وكأنه يريد أن يقول: إنّ من يظن أنّ هذا هو القانون الطبيعي فهو على خطأ. نعم، فكلّما اعتُني بالكائن الحيّ أيًّا كان إنسانًا أو حيوانًا أو نباتًا، صار أضعف وأعجز وأكثر غنجًا ودلالًا، وكلّما قلّ الاعتناء به وترك وحده في مواجهة المشاكل والمصاعب، كان أقوى وأقدر. ولكم أن تقارنوا بين الأشجار الكائنة في الغابات، أو على سفوح الجبال مع الأشجار الموجودة في البيوت، وبين النباتات البريّة ونباتات الغابات مع النباتات الّتي يتعاهدها البستانيّ بالرعاية دائمًا.

وكذلك الإنسان، إنّه ليس بالشكل الّذي يجب أن يأكل فيه ثلاث وجبات يوميًّا، وإذا لم يأكل فإنّه يمرض. كلّا ليس هذا الشكل. لندعه يواجه المصاعب حتّى تقوى شوكته.

لو تصفحنا التاريخ لوجدنا الدروس والعبر. كم كان عمر أمير المؤمنين عليه السلام في حرب صفين والجمل والنهروان؟ كان عمره يناهز الستين. أمّا نحن فما عندنا من قوّة الشباب فهي قبل سنّ الأربعين، أمّا بعد هذا السنّ فإنّ تلك القوّة تبدأ بالضعف والفتور، وإذا ما بلغنا الخمسين فإنّنا نصاب بالضعف والعجز إلى الحدّ الّذي نشعر فيه بالشيخوخة، لكنّ عليًّا عليه السلام كان بنفس القوّة في جميع مراحل عمره، فكما كان قويًا في سنّ الثلاثين كان كذلك في سنّ الستّين، وإذا كان قد حارب «**عمرو بن عبد ود**» وهو شاب، فقد حارب «**كريز بن الصباح**» وهو شيخ دون أن تضعف قوّته أو تختلف عمّا كانت عليه.

ب. مالك الأشتر:

لا تقولوا: إنّ عليًّا يختلف عن الآخرين أو أنّه كان نادرة الدّنيا، فالآخرون هم أيضًا كانوا كذلك مثل «**مالك بن الأشتر النخعي**»، هذا الرجل العظيم كان شيخًا يناهز الستين

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 417، الكتاب 45.

أيضًا، وقد عرفته ميادين القتال شجاعًا لا يُضاهي، وأبدى من البسالة والشجاعة في صفّين ما بهر الآخرين. ويحدّثنا التاريخ أنّه قد تقابل مع «**عبد الله بن الزبير**» في حرب الجمل، وكان «**عبد الله**» شابًّا في غاية الشجاعة، وقد تصاولا وتجاولا ونال أحدهما من الآخر ضربًا وطعنًا إلى أن تكسّرت سيوفهما، فتصارعا، ولمّا صرع «**مالك**» «**عبد الله**»، صرخ «**عبد الله**» مستغيثًا: «**اقتلوني ومالكًا**». فجاء القوم يهرعون، وخلّصوا «**عبد الله**» من يد «**مالك**». وبعد أن مرّت مدّة على هذه القضية، التقى «**مالك**» بـ«عائشة» وهي خالة «**عبد الله**»، فعاتبته «**عائشة**» ولامته على ما صنع بابن أختها، فأقسم لها «**مالك**» أنّه كان جائعًا في تلك اللّحظات حيث لم يدخل الطعام فمه منذ ثلاثة أيام (وكان من الأشياء الّتي يعتبرونها عارًا هي أن يقتل الإنسان وتبقر بطنه، فتخرج منها ما يستقذره الإنسان لهذا كانوا يأكلون قليلًا قبل الحرب جهد الإمكان). وأردف قائلًا: «**لو كنتُ قد أكلتُ شيئًا لما نجا ابن أختك منّي**». وينقل لنا التاريخ أنّ المسلمين شدّوا حجر المجاعة على بطونهم في غزوة الخندق، وقاتلوا بكلّ شهامة ورجولة. وليس هذا خارجًا عن قانون الفطرة والطبيعة.

3. الصوم يتوافق مع العصر:

إنّ فلسفة الصوم - من الناحية الجوهريّة - هي أنّه يحرّر الإنسان من الترف والتنعّم، ولعلّ الصائم يشعر بالضعف والفتور في اليوم الأوّل من أيام الصوم، وذلك لأنّه يريد الانعتاق من قيود الترف والتنعّم، ولكن في الأيّام الأخيرة من الشهر يشعر أنّه لا يختلف أبدًا عن أيّام إفطاره. وما أكثر تصوّراتنا الخاطئة في حدود قابليّاتنا! وبعض الأشخاص يرفضون بشدّة معاذير الكثيرين من الّذين لا يصومون بحجة أنّهم مرضى. وهؤلاء يظنّون أنهم إذا صاموا فإنّ الصوم يضعفهم، وبما أنّه يضعفهم فهم لا يصومون.

وهل هناك حماقة أشدّ من قول القائل: إنّ الصوم يؤثّر على قوّة العمل، ويعمل على تقليلها؟ وهل الإنسان خُلِق ليعمل فقط؟ وهل هو حقًّا كالماكنة الّتي ينبغي أن تنتج أقصى ما يمكنها؟ وهل هو كالحيوان الّذي خلق لحمل الأثقال؟ أليس له عقل؟ أليس له قلب وروح؟ ألا يحتاج هذا الإنسان إلى التقوى؟ هل هو يحتاج إلى العمل فقط؟ ألا يحتاج إلى الإنسانيّة؟ ألا يحتاج إلى تذليل الطبيعة الماردة؟ ألا يحتاج إلى كبح جماح شهواته؟ ألا يلزمه تعزيز إرادته العقلائيّة والإنسانيّة؟ وهل من الصحيح أن ينظر إلى كلّ شيء من منظار العمل والعمل فقط؟ اذهبوا إلى دوائر المرور والشرطة، وانظروا إلى أي حدّ تنخفض إحصائيّات الجرائم في شهر رمضان المبارك! وإلى أي حدّ تقلّ أعمال التخريب، والقمار، والشغب، والقتل، والإخلال بالأمن في هذا الشهر الشريف! وفي مقابل ذلك، تزداد أعمال الخير وسائر الأعمال الإنسانيّة، وكم تسمو الإنسانية! وكم يتضاعف البرّ والإحسان! وكم تنشط صلاة الأرحام!

فعلينا إذاً أن نأخذ بعين الحسبان جميع هذه الفضائل، ولا نفكر بالعمل والشغل فقط! نعم، فتلك التصرّفات وأمثالها نسمّيها تطرّفًا، ونسمّيها جهلًا، وينبغي وضع حدّ لها.

التيّار الثاني: الإفراط

وما أجهل أولئك الّذين يضعون تلك التصرّفات والتقوّلات في قائمة متطلّبات العصر، والانسجام مع الظروف الموجودة، ومراعاة المستلزمات الزمنيّة وتطوّراتها! وما أشدّهم تطرّفًا عندما يقولون: إنّ النّاس كانوا يصومون في زمن النبي ﷺ لأنّه لم تكن هناك حاجة إلى العمل، أمّا مجتمعنا اليوم فهو بحاجة ماسّة إلى العمل. إذًا يختلف هذا الزمن عن زمن النبي ﷺ، ويتّبع هذا الاختلاف تبديل في متطلّبات الزمن ومستلزماته، وعليه فيجب علينا رفع الصوم في هذا العصر!

أمّا التفريط في العمل فهو على العكس، إذ أنّ أصحابه يُظهِرون تزمّتًا وتعنّتًا وجمودًا، ويصرّون على قضايا يربأ الإسلام عن مثلها، فخطر الجمود لا يقلّ عن خطر الجهل.

إنّ في ديننا ما يكفي من الاعتدال والحمد لله، وفي إطار الانسجام مع تطوّرات العصر ومتطلّباته، فكما لا نقرّ بتصرّفات «**بورقيبة**» وأمثاله الّتي تتطاول على الدين وتتلاعب بأحكامه بذريعة تبدّل الزمن وتطوّر الأوضاع، فكذلك لا نقرّ التصرّفات الأخرى الّتي تتذرّع بمواضيع لا أساس لها في الدين باسم الدين، ويُصرّ أصحابها على أمور ما أنزل الله بها من سلطان، فيقولون مثلاً: إنّ التلميذ المبتدئ الّذي يريد أن يدرس يجب أن يبدأ درسه من جزء عمّ في القرآن حتّى يصبح متعلّمًا. ولا أدري، فهل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام بهذا؟ هل أكّدوا على الطفل أن يبدأ من جزء عمّ حتمًا؟

هذا - واقعًا - عمل غير مستحسن لأنّه لا يحفظ حرمة القرآن. ونحن قد طالعنا بأنفسنا ورأينا الآخرين. إنّ الأطفال الذين لا يراعون مسألة الطّهارة والنظافة فكيف يراعون حرمة القرآن ويحفظون جزء عمّ؟ إنّهم - بلا شكّ - يمزّقونه قطعة قطعة، ولكن علينا أيضًا أن نكون يقظين بأن لا يكون ترك هذا الجزء الشريف ذريعة بأن لا يتعلّم الأطفال قراءة القرآن، إذ ربما يصل الطالب حتى صفّه الأخير وقد تعلّم كلّ الدروس ما عدا القرآن. فذلك جمود، وهذا جهل. فلتكن الأمّة الإسلامية معتدلة لا جاهلة، ولا جامدة متحجّرة. وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**اليمين والشمال مضلّة والطريق الوسطى هي الجادّة**»[1]، فالنزوع نحو الاثنَيْن خطأ كبير، فاستقيموا حتى تحقّقوا هدفكم، واطلبوا من الله أن يدلّكم على الطريق المستقيمة دائمًا.

---

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 58، الخطبة 16.

5 الفصل الخامس

الاعتدال بين
الإفراط والتفريط(2)

تمهيد

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾[1].

إنّ من علامات المسلم تشخيصه الطريق الوسطى الّتي تكون وسطًا بين الإفراط والتفريط، والتطرّف وعدمه. وقد وردت في هذا الصدد عبارة في حديث مشهور: «**فَإِنَّ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلَفٍ عُدُولًا يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ**»[2].

وبعبارة أخرى، إنّهم يحولون دون وصول الضرر الصّادر من الأصدقاء والأعداء معًا. فالضرر لا يصدر من الأعداء فقط، إذ ربما يصدر من الأصدقاء، فيكون خطره أكثر من ضرر الأعداء أنفسهم، ونحن نناقش القسمَيْن لنتمكّن من تمييز الطريق الوسطى بالنسبة إلى انسجام الإسلام مع متطلّبات العصر، تطرّف الأعداء من جهة، والصادر عن الأصدقاء من جهة أخرى. وقد ذكرتُ البارحة أنّ في قضية انسجام الإسلام مع متطلّبات العصر تيارَيْن متضادَّيْن، وكلاهما على خطأ، وهما موجودان على مرّ التاريخ الإسلاميّ. أحدهما: التيّار المتطرّف الّذي جسّدته التصرّفات غير المناسبة بالنسبة إلى الأحكام الدينيّة من خلال تصوّرات واهية وآراء هزيلة أسميناها «**الجهل**». والثاني: التيّار المتحجّر المتزمّت المناهض لروح الإسلام، والّذي مثّلته ممارسات المحبّين من

(1) سورة البقرة، الآية 143.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج 1، ص 32، باب صفة العلم و فضله و فضل العلماء .

أهل الاحتياط الّذين أفضى احتياطهم إلى قصم ظهر الدين مئة في المئة؛ لأنّه احتياط ساذج قاصر. ولا ننكر وجود تيار وسط بين التيّارَيْن، ولكن بما أنّنا نروم تشخيص هذا التيّار والاطّلاع عليه بدقّة، لهذا ينبغي التعرّف - بعمق وبصورة صحيحة على ذينك التيّارَيْن لتحقيق ما نروم إليه.

وذكرت في محاضرتي ليلة أمس مثالَيْن حول التصرّفات الصبيانيّة بشأن الأحكام الدينيّة الّتي يُطلَق عليها جزافًا اسم التحرّر والتنوير الفكريّ، وربما أطلق عليها اسم الاجتهاد، وهي ليست كذلك لأنّ الحقّ يقتضي أن نسمّيها «**الجهل**» لا الاجتهاد. وهذا المثل - كما هو معلوم - يتعلّق بأحد رؤساء الدول العربيّة وموقفه من الصوم.

محرّمات الشريعة ومتطلّبات العصر

عليّ أن أذكر أمثلة أخرى، علمًا أن واجب كلّ مسلم الوقوف بشدّة مقابل هذه التيّارات ومروّجيها. ومن الأسئلة الّتي تُوَجَّه إليّ باستمرار، ولا سيَما عندما سافرتُ أخيرًا إلى الأهواز للمشاركة في احتفال أقامته كليّة الزراعة بمناسبة النصف من شعبان، حيث كانت هناك ندوتان للإجابة عن الأسئلة المطروحة؛ سؤال حول الحكمة من تحريم لحم الخنزير، وهو سؤال سمعته مرارًا. والسائل يطرحه بهذا الشكل: إنّ لحم الخنزير حرام، وهذا أمر حكيم للغاية، وكان الناس لا يعرفون لحم الخنزير في عصر صدر الإسلام، ولا يعرفون ما به من جرثومة أو ميكروب يطلق عليه «**التريشين**» الّذي يُسبّب مضاعفات كثيرة لمن يتناوله، ففي ذلك العصر كان الناس لا يعرفون هذه الجرثومة، كما لم تكن هناك وسيلة للقضاء عليها، وإنّما عرف النبي ﷺ هذه الحقيقة من خلال الوحي، حيث أُمر أن يبلّغ الناس بعدم تناول لحم الخنزير، فحرمته إذًا بسبب وجود تلك الجرثومة في جسمه. أمّا اليوم فإنّ الاكتشافات العلميّة الجبّارة الّتي تمّ إنجازها نبّهت الناس على وجود الجرثومة في لحم الخنزير، وعلّمتهم كيفيّة القضاء عليها. وبناءً على هذا، فإنّ العلّة الّتي كانت موجودة في تحريم لحم الخنزير

قد انتفت هذا اليوم بسبب العلم.

إذًا، لو تيسّر لنا أن نأكل لحم الخنزير هذا اليوم، فلا يعد عملنا خلافًا للتعاليم الإسلاميّة! ولو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيًّا هذا اليوم وسألناه عن جواز أكله بعد القضاء على جرثومته، لأجاز لنا ذلك، ولقال إنّ نهيه السابق عن أكله هو عدم وجود الوسيلة الّتي تكفل القضاء عليه، أمّا اليوم إذ توفّرت هذه الوسيلة فلا مانع من أكله.

النظرة الصحيحة لمحرّمات الشريعة الإسلاميّة

ذكرتُ هناك أنّ بعض مقدمات هذا الكلام صحيح تامّ، وبعضها ناقص مبتور. وإنّ ما ذكر بشأن وجود الدليل لكل حكم من الأحكام صحيح، وهو عين ما ذكره علماء الإسلام من أنّ لكلّ حكم شرعي حكمة خفيّة، وكما يقول علماء الفقه والأصول: «**إنّ الأحكام تابعة لسلسلة من المصالح والمفاسد الواقعية**». أي إذا حرّم الإسلام شيئًا فلوجود مفسدة فيه، ماديّة كانت أم روحيّة، شخصيّة كانت أم اجتماعيّة، ففي كل الأحوال إنّ علّة التحريم وجود الضرر. وبعبارة أخرى، إنّ التحريم التعبّدي لم يُشرّع اعتباطًا بل لوجود حكمة لا نعرفها. وهذا ما يتّفق عليه علماء مدرسة أهل البيت جميعهم. أمّا علماء الجمهور كالأشاعرة، فإنهم لا يقولون بهذه حيث لهم أفكارهم الخاصّة بهم، وهي بلا شكّ أفكار خاطئة قد أضرّت الإسلام والمسلمين كثيرًا. وبما أنّ توحيدهم ناقص، فإنّهم يرون أنّ الله أرفع شأنًا من أن يُشرّع حكمًا لمصلحة معيّنة، وهذه الصفة لا تنطبق عليه بل تنطبق على الإنسان؛ لأنّ الله أرفع من ذلك كلّه، وحاشاه أن يأمر بشيء أو ينهي عنه لمصلحة معينة أو علّة محدّدة، علمًا أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام قد سئلوا نفس السؤال حول صحّة تلك الاعتقادات، فأجابوا بالسلب - وكما هو معلوم - فإنّ عقيدتهم هي أنّ الله لا يشرّع أو يخلق شيئًا إلّا بحكمة ومصلحة، وتقتضي سنّة العدل الإلهي أن يكون عادلًا في التكوين، وفي التشريع، وعلى هذا الأساس اعتبر العدل أحد أصول الدّين.

إذًا قولكم - أيّها القائلون - إنّ الإسلام لم يحرّم شيئًا إلّا لعلّة صحيح، وإن اتّفق معكم فيه، إذ لم يحرّم أو يُنجّس لحم الكلب مثلًا إلّا لمصلحة، ولا بدّ من وجود شيء فيه يضرّ الإنسان اقتضى تحريمه، ولكن ليس من حقّنا الخوض في تلك المصلحة أو العلّة، كما لا يمكننا التقصّي عنها.

إنّ الحديث الّذي يتداول حول هذه الأشياء في واقعنا المعاصر هذا اليوم، لم يكن له وجود في عصر صدر الإسلام. ولكن هناك موضوع آخر ينبغي التنبيه له وهو: أنّنا لو فرضنا أنّ مجتهدًا يحصل عنده الاطمئنان بأنّ الإسلام قد حرّم لحم الخنزير بسبب وجود تلك الجرثومة الّتي تمّ اكتشافها هذا اليوم، ويفتي بحلّية أكل لحمه، فإنّنا لا نطيعه هنا، ولا نتّفق معه في فتواه، إذ يجب أن يكون المجتهد متمرّسًا، لأنّه يمكن أن تكون في الشيء المحرّم عشرات الأخطار الّتي لم يكتشف العلم إلا واحدًا منها، وما زالت بقيّة الأخطار على حالها.

فعلى سبيل المثال، نجد أنّ العلم قد اكتشف مادة البنسلين، وبيّن فوائدها بالشكل الّذي جعل الناس يقبلون عليها، وبعد سنين عدّة تبيّن أنّ في هذه المادة أضرارًا، أو لا يُسمح بإعطائها لكلّ المرضى على الأقلّ، فالعلم هنا قد اكتشف جانبًا من هذه المادة، وبقي الجانب الآخر منها غامضًا، فمتى يحصل الاطمئنان لدى المجتهد أنّ سبب تحريم الإسلام للحم الخنزير هو وجود تلك الجرثومة فقط؟ ولو قلنا إنّه قد تعجّل لأصبنا كبد الحقيقة؛ لأنّه لو سئل فيما إذا كان يجزم بعدم اكتشاف العلم لشيء جديد آخر مضرّ في الخنزير بعد عشرين سنة، فما عساه أن يقول؟ وما يدريك لعلّ صفات بعض الحيوانات تكمن في لحومها، بحيث إذا تناول أحد ذلك اللّحم، فإنّ تلك الصفات تنتقل إليه! ومن صفات الخنزير أنّه قذر للغاية. وورد في الحديث أنّ من الصفات المعنويّة لهذا الحيوان أنّه يذهب الغيرة، ومن الطبيعي - كما تعلمون - أنّ لكل حيوان صفات معنويّة تخصّهُ، فمثلاً يتّصف الكلب بالوفاء في حين يفتقد

الخنزير هذه الصفة، ولا تتوفّر فيه أبدًا. وعندما سئل الإمام الرضا عليه السلام عن الحكمة من تحريم لحم الخنزير؛ أجاب «**لأنّه يذهب الغيرة**». وهذا ما نلاحظه عند الأوروبيّين، إذ بدت عليهم - بكل وضوح - أعراض تناول هذا اللّحم إذاً، فالإنسان الذي يجزم بفلسفة الأحكام ولا يرى غيرها مصرًّا على أنّها هي لا غير ناضج وغير واعٍ. ومثالنا على ذلك الخمر المحرّم في كافّة الشرائع السماويّة، فربّما يقول القائل: إنّه قد حرّم لضرره على الكبد والقلب، لكنّ التجارب أثبتت أنّ الإنسان لو تناول قليلًا منه فإنّه ليس مضرًّا فحسب، بل نافع ومفيد. وبناءً على هذا، فقليله حلال و كثيره حرام. وهذا هو تخبّط آخر، والمطلوب هو التأنّي في الحكم والتقويم بالنسبة إلى هذه المسائل. وهناك بعض الأشخاص كانوا يقولون: إنّ الحكمة من تحريم الخمر هي لأنّه يزيل العقل، ونحن عندنا استعداد إلى الحدّ الّذي لو تناولنا أيّ مقدار منه فإنّه لا يسكرنا، فيكون - على هذا الأساس - حلالًا لنا وحرامًا على غيرنا . وهذا - لعمري - هو البعد الحقيقيّ عن جادّة الصواب، إذ لعلّ هناك آلاف الحكم الّتي أدّت إلى تحريم الخمر ونحن غافلون عنها، أو لم ندركها إلى حدّ الآن، هذا أولًا، وثانيًا: إنّ الشيء المحرّم - ولو لم يكن هناك ضرر في ذرّة واحدة من ذرّاته - يبقى محرّمًا على الإطلاق، وينبغي ابتعاد الناس عنه.

القوميّة وسيلة الاستكبار

أودّ أن أضرب لكم مثالًا آخر، وهو: بعد الحرب العالميّة الأولى، خطّط أرباب السياسة آنذاك لإثارة الحِسّ القومي لدى الشعوب لأسباب استعماريّة خبيثة. وقدّم الرئيس الأميركي «**توما ويلسون**» مشروعًا يتكوّن من أربع عشرة فقرة، إحداها: إثارة المشاعر القوميّة وتهييجها علمًا أنّ فقرات هذا المشروع لم تخصّ الدول الإسلاميّة، بل كانت تخصّ دول العالم ككل. وهذا المشروع يشبه مشروع أرسطو الّذي قدّمه إلى الاسكندر عندما طلب منه الأخير ذلك، بعدما قام بفتح العالم واكتساح أقطاره كالسّيل

الجارف، فاستشاره في كيفية المحافظة على تلك الفتوحات الّتي وضع الاسكندر - من خلالها - جميع العالم تحت رايته، فقال له أرسطو: «**فرّق تسد**»، أي إذا فتحت قطرًا من الأقطار فمزّق شعبه تمزيقًا. وانتخب من بينهم أشخاصًا للحكومة، وحاول أن يوقع بينهم الخصومة إذ يتنازعون فيما بينهم، ويناوئ أحدهم الآخر؛ فيكون اعتمادهم التامّ عليك فقط. وتستطيع - من خلال هذا الأسلوب - أن تفتح الأقطار واحدًا بعد الآخر، وتخضعها لسيطرتك.

هذا التوجه نفسه قد وُجِد في الحرب العالميّة الأولى، وكان المنظّر له «**ويلسون**»، ويقضي هذا التوجّه بتقوية الحسّ القومي وإثارة النعرات العنصريّة والعرقيّة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى الوطن الإسلامي الّذي كانت شعوبه المختلفة تحت راية حكومة واحدة، فقد عمل أصحاب هذا التوجّه على إثارة النعرة القوميّة لكلّ شعب من شعوبه، وذلك من أجل تفتيته.

ومن بين أقطار هذا الوطن الدولة العثمانيّة، وهي تركيا الحاليّة، وقد كانت إحدى دول العالم الكبيرة، وكانت الدول العربية تحت نفوذها. وما قام به الخبثاء من المستعمرين هو تحريض بعض الشخصيّات العربيّة لإشعارهم بضرورة الاعتزاز بقوميّتهم والدفاع عنها، ومناصرتها ضدّ الدولة العثمانيّة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، قاموا بتحريض «**مصطفى كمال أتاتورك**» بحشو دماغه بأنّهم أتراك ولغتهم تركيّة، واستجاب هذا المعتوه، وقام بأعمال طائشة ضدّ الإسلام، فبدّل الحروف العربيّة باللاتينيّة، وركّز هو وأتباعه على العنصرية والعرقيّة، واعتبر الدين مسألة ثانويّة، وقضيّة فردية خاصّة لا علاقة لها بالقضايا الاجتماعية. وقد تمّ التصويت في المجلس على إلغاء الدين وعلمنة الدولة، وما ترتب من أثر على هذه الأعمال هو تقطيع أوصال العالم الإسلامي بفصل تركيا البلد المسلم عن بقيّة البلدان الإسلاميّة.

اللّغة العربيّة والدين الإسلاميّ في ظلّ متطلّبات العصر

وصلت بهم الصلافة والوقاحة إلى أنّهم قالوا: ليس لله تعالى لغة خاصّة، فلماذا تكون الصلاة باللّغة العربيّة؟ لنصلّي بلغتنا التركيّة! ولا فرق في ذلك؛ لأنّ الإسلام أراد من الناس أن يصلّوا بأيّة كيفيّة كانت، ولم يؤكّد على كيفيّة محدّدة، ولغة معيّنة، فالمهم هو الصلاة وليس المهم لغة الصلاة، فلا تهمّ أيّة لغة كانت! وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، فلا دليل يحتّم علينا أن نصلّي باللّغة العربيّة!

هذا لون من ألوان الطيش والتسرّع؛ لأنّه لو لم تكن للدين لغة خاصّة به فلا يمكنه البقاء. ولا نعني مثلًا أنّ للإسلام - بالحرف الواحد - لغة خاصّة به، أي إنّ الإسلام لم يوجب على النّاس أن تكون لغتهم في المحادثة عربيّة، كما لم يضع لغة خاصة ليتحدّث بها الناس فيما بينهم، ولم يفرض خطاً معيّنًا عليهم بحيث ينبغي على الناس - مثلًا - أن يكتبوا بالخط العربي فقط، وذلك لأنّه ليس دينًا عنصريًا، فهو يخلو من هذه القيود. لكن لا ننكر القول: إنّ الإسلام قد اختار لغة خاصّة في ممارسة الأعمال الدينيّة، وذلك للتوحّد بين جميع الناس تحت رايتها، وسواءً كان هذا العمل صالحًا أو لا، باعتبار أنّ لشعوب الأمّة الإسلاميّة لغات مختلفة، لكنّه - على الأقلّ - يجعل تلك الشعوب متوحّدة اللّغة في حقل واحد من حقول أعمالها. وهذا نعم التوجّه، لأنّه يعمل على وحدة الجنس البشريّ، وإنّها - حقّاً - لخطوة نحو تلك الوحدة. ولو كان الإسلام قد كلّف النّاس أن يتكلّموا بلغة واحدة، لما كان هذا التكليف عمليًّا، ولما كان حسنًا؛ وذلك لأنّ لكلّ شعب لغته وآدابه الخاصّة به، والّتي تمثّل جزءًا من تراثه وتراث البشريّة جمعاء. وفي هذا الصدد، يتوجّب علينا أن نحافظ على اللّغة الفارسيّة وذلك لما فيها من جواهر نفيسة، ومعطيات ثرّة وقيّمة، فيها عظيم الخير والفائدة للإنسانية. ولا أقول هذا انطلاقاً من كوننا إيرانيّين ونحمل الحسّ القومي، بل أقوله من وحي حبّ الناس، وحبّ الخير لهم، والتعلّق بالأشياء النفيسة لبني الإنسان. فكتاب الشاعر

«**سعدي**» المعروف بـ «**كلستان**» يعدّ واحدًا من ذخائر البشرية. وهناك فنّ من الفنون الشعريّة في الأدب الفارسي يُعرف بـ «**مثنوي**» ويعدّ أحد الذخائر أيضًا. وفي اللّغة العربيّة كذلك إذ لو استثنينا القرآن الكريم ونهج البلاغة، والصحيفة السجادية، حيث لكل منه مكانته الخاصّة، فإنّ كثيرًا من الكتب العربية تعدّ جزءًا من ذخائر البشرية، وديوان ابن الفارض - مثلًا - واحد من هذه الذخائر.

إذاً، لا يمكن أن يختار جميع الناس في العالم لغة واحدة لهم، ولكن نعمل جهد الإمكان على جعل اللّغة الدينيّة لشعوب الأمّة الإسلاميّة واحدة. وهذا ممكن مع العلم أنه لا يعني أنّ لغة الله تعالى - والعياذ بالله - عربية لأنّه - جلّ شأنه - لا يحتاج إلى اللّغة، وحتى لو لم نتكلّم فهو يعلم بنيّاتنا، ولكن - كما قلت - أنّ لهذا العمل فلسفة خاصّة به، ينبغي المحافظة عليها.

وما ورد من توجّهات وتصرّفات معادية للإسلام يدلّل على قصور فكري بيّن، وكم من عالم يجهل أشياء كثيرة.

وفي هذا الصدد يقول الشاعر «**أبو نواس**»:

وقل لمن يدّعي في العلم فلسفة   حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء

وهناك نكتة، أرى لزامًا عليّ، أن ألفت إليها أنظاركم وهي: أنّه ليس في مقدور كلّ لغة في العالم أن تعكس - تمامًا - مفاهيم ومعاني لغة أخرى، إذ لكلّ لغة نكهتها الخاصّة بها. فلو اجتمع - مثلًا - كافّة أدباء اللّغة الفارسيّة لترجمة سورة الحمد - كما هي عليه - لما استطاعوا. وكذلك لو أراد شخص ما ترجمة اللّغة الفارسيّة - بما توحيه من معنى، وبما هي عليه من ظرافة - لما استطاع أيضًا، ولا أحد يقدر - مهما حاول - أن يترجم شعر الخيّام إلى لغة أخرى. وأتذكر أنّني ألّفت كتابًا قام بتعريبه أحد الفضلاء، وعندما طالعتُ التعريب لم أدرِ في خلدي أنّه هو الشيء نفسه الّذي كتبته. وتدلُّ الإحصائيّات على أنّك لو نقلت كلامًا إلى شخص، ونقله هو إلى شخص

ثالث، والثالث إلى رابع، وهكذا إلى ثلاثين أو أربعين شخصًا، ونقل لك آخرهم، ما قلته أنت من كلام للأوّل لوجدت أنّه يختلف اختلافًا كبيرًا عمّا قلته، ولما أشبهه أبدًا، وذلك نتيجة ما طرأت عليه من تغييرات، هذا بالنسبة إلى الكلام العاديّ الذي نقوله نحن فكيف بالدّين؟

إنّ إحدى ميزات الإسلام أنّ نصوصه محفوظة؛ القرآن الكريم محفوظ، الأدعية محفوظة، وعلينا نحن أن نحافظ على تلك النصوص. وإنّه لمنتهى الجهل والحماقة أن نفكّر تفكيرًا ساذجًا بأنّ الله ليس له لغة خاصّة، فلهذا نترجم الصلاة من اللّغة العربيّة إلى اللّغات الّتي تتكلّم بها الشعوب الأخرى. وهذا أنموذج آخر يعكس الجهل والتصرّفات الصبيانيّة الّتي تصطنع في الدّين من قبل بعض الأشخاص الرعناء، وينبغي على العقلاء الصلحاء الوقوف بشدّة للحيلولة دون حدوث مثل هذه التصرّفات.

6

الفصل السّادس

عوامل تطهير الفكر الإسلاميّ

التيّارات الفكريّة الملوِّثة

قال تعالى: ﴿ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ﴾[1].

إنّ المنهل الفكري الصافي الّذي يكون نظيفًا وخاليًا من الملوّثات في البداية يمكن أن يتعرّض - بسبب ملامسته التدريجيّة للمناهل الفكريّة الأخرى، أو بسبب تلاقف الأيدي له على مرّ الأجيال - إلى تلوّث محسوس تمكن ملاحظته، أو غير محسوس لا يدركه إلّا العلماء المختصّون، وذلك لامتلاكهم المجاهر الّتي تمكّنهم من رؤية ذلك التلوّث وتشخيصه. وكما ذكرنا سابقًا، فمثلما تتمّ تصفية المياه الملوّثة بواسطة الأجهزة الموجودة، فكذلك تتمّ تصفية الأفكار وتعقيمها.

إنّ أكبر تيّار معنوي في العالم هو الإسلام، الإسلام الّذي شقّ طريقه وغذّى الحياة. لنرَ هل تعرّض هذا التيّار الهادر الّذي أخذ مجراه طيلة القرون الأربعة عشرة المنصرمة للتلوّث كما تتعرّض المياه أو غيره من الأشياء؟ وإذا كان بالإمكان تلوّثه فما هي الأحداث الّتي مرّت على العالم الإسلاميّ وأدّت إلى تلويث هذه المياه الصّافية؟ وقبل أن أتعرّض إلى هذا الموضوع، أودُّ أن أطرح عليكم نقطة تتعلّق به.

إنّ عوامّ الناس ليسوا من أهل البحث والتّحقيق، ولكن تجدهم دائمًا في قلب الأحداث، إذ يحصون الأحداث المُهمّة الّتي لها أهمّيّتها من منظور تأريخيّ، ولو سألت أكثرهم عن أهمّ الأحداث الّتي ظهرت في التاريخ الإسلامي، فإنّ أوّل حدث مهمّ يتبادر

---

(1) سورة البقرة، الآية 143.

إلى ذهنه هو حملة المغول ضدّ البلاد الإسلاميّة. والحقّ هو هذا. إنّه حدث مُهمّ، ومُهمّ للغاية، لأنّه كبّد المسلمين خسائر ماديّة ومعنويّة جسيمة جدًّا. وكم قتل من الأبرياء في تلك الحملة المشؤومة! وكم أحرق من الكتب والمكتبات! وكم قتل من العلماء!

إنّها حملةً وحشيّة همجيّة كلّفت المسلمين غاليًا، وكانت بشكل يفوق التصوّر، وكم قتل من المسلمين فيها! وكم دُمّر من المدن! وقد دمّر المغول بعض المدن تدميرًا لم يبقوا لها أثرًا؛ ومن هذه المدن نيسابور الّتي أصدرت الأوامر بقتل كلّ إنسان فيها، بل وإهلاك كلّ كائن حيّ. هذه حادثة، وحادثة مُهمّة، ولكن بقدر ما هي مُهمّة فإنّها تدلّل على نفسها بنفسها. إنّها تشبه التلويث المحسوس في المياه. ولكن هناك بعض الأحداث الّتي وقعت في دنيا المسلمين، وهي صغيرة جدًّا في ظاهرها كالميكروب الّذي لا يُرى إلّا بالمجهر، لكنّ خطرها على الإسلام إن لم يكن أشدّ من خطر المغول فليس أقلّ منه، وسأُوافيكم بأمثلتها فيما بعد.

وهناك تيّارات أخرى، إن لم تكن أخطر من التيّار المغولي، فهي ليست بأقلّ منه، وحملة المغول كانت تمثل تلويثًا محسوسًا، وهناك تلويث غير محسوس، منها الخوارج، فإنّ تيّارهم لم يكن تيّارًا عسكريًّ وانتهى، وإنّما كان تيّارًا دينيًّا، عليه صبغة الدّين، وقد ابتدعوا فقهًا من عنديّاتهم كان له تأثيره على فقه سائر الفرق الإسلاميّة.

أيضًا التيّار الأشعريّ، فإنّ عندهم اعتقادًا راسخًا عجيبًا بالظاهر، واعتقادهم هذا بلا حدود، وكانوا يقطعون بصحة كلّ حديث ينسب إلى النبيّ ﷺ، وكانوا ينقلون كلّ عبارة مكتفين بظاهرها، حتّى لو كان هناك ألف قرينة تقول بخلافها. كنتُ أطالع مرّةً الجزء الأول من «**تأريخ الآداب**» لمؤلّفه «**أدوارد بروان**»، وكان يتكلّم فيه عن تأريخ العقائد الإسلاميّة، وتعرّض فيه إلى الأشاعرة، وذكر حديثًا نقل عن المستشرق الهولندي المعروف «**راينهارت دوزي**» الّذي يحظى بمنزلة كبيرة على الصعيد العالميّ،

ومضمون هذا الحديث «**إنّكم سترون ربّكم يوم القيامة كما رأيتموه في غزوة بدر**»، فتعجبتُ كأشدّ ما يكون العجب، واستوقفني هذا الحديث الغريب، فبحثت عنه، فلم أجده في كتب الحديث بل في كتب الكلام، هذا أوّلًا. وثانيًا: نصّ الحديث هو: «**أنّكم سترون ربّكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر**»[1]، فتصوّر هذا المستشرق أنّ المقصود من ليلة البدر، غزوة بدر!

فانظروا! ولاحظوا! كيف يُحرّف الحديث، ويتغيّر نصّه عندما تتلاقفه الأيدي، ويكون في معرض التوجّهات المريضة؟

القرآن الكريم والتلوّث الفكريّ والثّقافيّ

في البداية، علينا أن نتحرّى هل أنّ تلك الأحداث لها وجود أو لا؟ ومن الطبيعي أنّها لم تكن ممكنة إلى حدّ ما، ولكن إذا تجاوزنا ذلك الحدّ تكن ممكنة. وذلك الحدّ الّذي لم تكن فيه ممكنة هو عندما نقول أنّ القرآن، وهو الكتاب السماوي المقدّس، والعمود الفقري للإسلام، مصون ومحفوظ، ولم يستطع أحد أن ينال منه بالتحريف وغيره، كما لم يكن في مقدور أيّة قوّة أن تتصرّف وتتلاعب به كما يحلو لها. وما أعظم قوله تعالى في هذا الصدد: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾[2]. فالله تعالى أنزل هذا القرآن ببلاغة فريدة، وفصاحة فذّة، وروح عالية؛ بحيث كان يحفظ في الصدور منذ البداية. وبالإضافة إلى ذلك، كان يكتب بأمر النبي الكريم ﷺ، ومع ذلك لم يقدر أحد من المسلمين الجهلاء أو من الأعداء الأذكياء أن يغيّر هذا الكتاب المقدّس ويبدّله. وهنا يتجلّى موقعه كجهاز للتصفية.

---

(1) راجع: الإمام أحمد بن حنبل، مسند أحمد، دار صادر - بيروت - لبنان، لا.ت، لا.ط، ج 4، ص 362. الشهرستاني، الملل والنحل، محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت - لبنان، لا.ت، لا.ط، ج 1، ص 63.

(2) سورة الحجر، الآية 9.

السنة النبويّة والتلوّث الفكريّ والثّقافيّ

لكن لو تجاوزنا القرآن إلى غيره، فإنّ هذا الغير كان معرّضًا للتلوّث؛ كالسنّة النبويّة مثلاً. ودليلنا على هذا الكلام نأخذه من حديث النبيﷺ نفسه الّذي ذكرته كتب أتباع أهل البيت والمسلمين عامّة. وهذا الحديث هو: «**كثرت عليّ الكذّابة**»[1]، وقال كذلك: «.. **فإذا أتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله عز وجل، فما وافق كتاب الله فخذوا به، وما خالف فاطرحوه**»[2]، فهذا ما قاله النبيﷺ في حياته، والإسلام كان لا يزال في عنفوان مسيرته. والّذي نستفيده هنا هو ظهور مجموعة من الكذّابين في ذلك الزمان، ولعلّ عددهم لم يكن بتلك الكثرة مع العلم أنّ النبيﷺ توقّع أن يزداد عددهم في العصور اللّاحقة، وقد ازداد فعلًا، لكن إذا كذب أحد في عصر النبيّﷺ فإنّما يكذب إمّا لغرض شخصيّ أو لأمر تافه. ومن أجل أن يدعم كلامه كان يقول: «**سمعت من النبيّ هكذا، أمّا في عصر ما بعد النبوّة فإنّ الكذب اتّخذ طابعًا اجتماعيًّا، وكان وسيلة بيد أرباب السياسة، حيث استغلّه الخلفاء ليصبّ في صالح سياستهم، وبذروا من أجله الأموال الطائلة، وكانوا يبحثون عن المحدّثين من ذوي الإيمان الضعيف، ومن عبدة الدرهم والدينار، فيدفعون لهم ما شاؤوا من المال ليضعوا لهم حديثًا في موضوع معيّن يلتقي وتوجهاتهم.**

ويتحدّث التاريخ عن نماذج من هذا اللّون فضّلت المال البخس على دينها العزيز. ومن هذه النماذج «**سمره بن جندب**» الّذي أعطاه معاوية ثمانية آلاف دينار ليقول: إنّي سمعتُ من النبيّ أنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِى نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ...﴾[3] نزل في حقّ «**عبد الرحمن بن ملجم!**».

وكان الخليفة العباسي «**المهدي**»، وهو ابن المنصور، وثالث الخلفاء معروفًا يزجر الطيور، ومن عاداته المشهورة عنه انشغاله بذلك، وكان يتسابق مع آخرين في ذلك

(1) الشيخ الكليني، الكافي، ج1، ص62.
(2) راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 50، ص 80.
(3) سورة البقرة، الآية 207.

المضمار. فجاءه أحد المحدّثين المتزلفين، وأسمعه حديثًا مفترى إرضاءً لنزواته الشخصيّة، وهذا الحديث هو: «**لا سبق إلّا في خفّ أو حافر أو طائر**»، فأضاف عبارة (أو طائر) من عنده ممّا راق لـ«المهدي» ذلك فأعطاه ما شاء الله من المال.

فهذه الأحـداث وأمثالها قد ظهرت في العالم الإسلاميّ بكثرة، وكان زمام المبادرة في وضع الحديث وجعله بيد اليهود، حيث بثّوا أفكارهم ومعتقداتهم في وسط المسلمين من خلال الحديث، وكانوا بارعين جدًّا في النّفاق، إذ كانوا يظهرون الإسلام ويتزاورون مع المسلمين ويماشونهم، لكن كانوا يروّجون أفكارهم بين المسلمين من خلال الحديث، وكانوا حاذقين محنّكين في هذا العمل. ولا يخفى، فإنّ المسيحيّين والمانويّين لهم باع أيضًا في هذا الحقل، لكنّ اليهود كانوا أكثر منهم. وذلك لقابليّتهم المدهشة في التظاهر إلى الحدّ الّذي كان المسلمون يرونهم أكثر منهم إسلامًا. [ويُنقل عن يهودي أسلم وله بنت خطبها شابّ يهوديّ كان قد أسلم أيضًا، فلم يوافق على تزويجها منه، ولمّا سألوه عن السبب قال: عندما أسلمتُ كنت لا أرعوي عن الكذب مدّة خمس عشرة سنة بعد إسلامي، فكيف أصدّق بهذا الشاب ولم يمرّ على إسلامه إلّا سبع سنين]. فهذه وأمثالها هي الملوّثات الّتي تظهر في مجرى الأفكار فتلوّثه.

وسائل التّطهير والتّصفية الفكريّة في الإسلام

للإسلام أجهزة تصفية خاصّة، مَهمَّتها تطهير ذلك المجرى من كلّ ألوان التلويث، وهي:

الجهاز الأوّل: القرآن الكريم، وما علينا إلا أن نعرض عليه ما عندنا من كلام وحديث.

الجهاز الثاني هو: العقل الّذي جعله القرآن حجّة.

وهناك أجهزة أخرى للتطهير والتصفية، ألا وهي أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمّة عليهم السلام،

وسننهم المتواترة الّتي قد فرغ من قطعيتها ويقينيّتها، وليس هناك أدنى مجال للشكّ والشبهة فيها.

القرآن الكريم ومواجهة التلوّث الفكريّ والثّقافيّ

الآن على سبيل المثال، لنعرف كيف كان الأئمّة عليهم السلام يتعاملون مع القرآن الكريم كجهاز للتصفية؟ وهذا ما نستشفّه من بعض الشواهد التاريخيّة، فقد ظهرت في زمن «**المأمون**» - مثلًا - نهضة علميّة، وكان يعقد مجالس كثيرة للبحث والمناظرة، يشعر من ورائها باللذّة والبهجة، وذلك لأنّه كان عالمًا ومن أهل المطالعة. ويُنقل عنه أنّه منح الحريّة للأديان والمذاهب كافّة من أجل ممارسة شعائرها ونشاطاتها. وكانت مناظرات الإمام الرضا عليه السلام مع أصحاب الملل والنحل قد اتّخذت طابعها من خلال تلك المجالس، حيث كان المأمون مكثرًا من عقد تلك المجالس، ولا سيّما فيما يخصّ المسلمين عامّة وأتباع أهل البيت. وقد ذكر القاضي «**بهلول بهجت أفندي**» التركي في كتابه القيّم للغاية «**تشريح ومحاكمة**»[1]، والّذي تُرجِم إلى الفارسيّة المناظرات الّتي كانت تجري بين «**المأمون**» وعلماء الجمهور حول الخلافة، وكان بعض الخلفاء يمهّدون لمناظرات الأئمّة مع غيرهم. وكان «**هشام بن الحكم**» يشترك في تلك المناظرات أحيانًا، ومن هذه المناظرات مناظرة جرت بين «**الإمام الجواد**»، وهو لم يزل طفلاً، وبين «**يحيى بن أكثم**». ... فقال له «**يحيى بن أكثم**»: «**ما تقول يا ابن رسول الله في الخبر الّذي روي: أنّه نزل جبريئل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال: يا «محمّد إنّ الله عزّ وجلّ يقرئك السلام ويقول لك سل أبا بكر، فهل عنّي راض فإنّي عنه راض؟**»».

فقال أبو جعفر عليه السلام: «**لست بمنكر فضل أبي بكر، ولكن يجب على صاحب هذا الخبر أن يأخذ مثال الخبر الّذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجّة الوداع: «قد كثرت عليّ الكّذّابة وستكثر فمن كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث**

(1) وترجمته في العربية «التفصيل والمحاكمة».

فاعرضوه على كتاب الله عزّ وجلّ وسنتي، فما وافق كتاب الله وسنّتي فخذوا به، وما خالف فاطرحوه». وليس يوافق هذا الخبر كتاب الله[1]. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[2]**. فالله عزّ وجلّ أخفى عليه رضاء أبي بكر من سخطه، حتى سأل عن مكنون سرّه؟ هذا مستحيل في العقول».**

قال «**يحيى**»: «**وقد رُوِيَ أيضًا أنّ أبا بكر وعمر سيّدا كهول الجنّة فما تقول فيه؟**»، فقال عليه السلام: «**وهذا الخبر محال أيضًا لأنّ أهل الجنّة كلّهم يكونون شبابًا ولا يكون فيهم كهل، وهذا الخبر وضعه بنو أميّة لمضادّة الخبر الذي قال رسول الله في الحسن والحسين بأنّهما سيّدا شباب أهل الجنّة[3]**».

إذًا، القرآن الكريم مقياس عظيم للتقويم، وجهاز تصفية لكلّ الملوّثات ظهرت على مرّ التاريخ، وهناك أشياء تبعث على سرورنا واغتباطنا. ومن هذه الأشياء مثلًا: لا أحد يستطيع أن يقول: إنّ دينكم - مهما كان في بدايته - فهو كبقية الأديان، حيث مرّت أحداث في التاريخ أدّت إلى تشويه معالمه وتحريفه، كالّذي حصل للدّين الزرادشتي حيث لا يمكن الاطمئنان أبدًا إلى الكتاب الأصلي لزرادشت، فماذا كان كتاب زرادشت الأصليّ؟ وفي أيّ سنة كان يعيش زرادشت؟ وهكذا أثيرت كثير من علامات الشكّ والترديد حول حقيقته، وإلى بضع سنين متقدّمة، كان الشكّ يحوم حول حقيقة وجوده، وما زال هناك قدر من الشكّ حوله، فهل هو شخصيّة أسطوريّة كـ«رستم» و«**اسفنديار**»، أو شخصيّة واقعيّة؟ ولو فرضنا أنّه كان ذا تعاليم صحيحة، فإنّ من تعاليمه مثلًا: الكلام الصالح، العمل الصالح، والعقيدة الصالحة، وهذه ليست تعاليم حقًا؛ لأنّ أقلّ ما يقال عنها أنّها ذكرت مجملةً، وبشكل عام، ولا تحمل في طيّاتها أيّ معنى ومفهوم، وذلك أنّ كلّ إنسان يعدّ كلامه صالحًا، وعمله صالحًا، وعقيدته صالحة.

---

(1) راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 50، ص 80.

(2) سورة ق، الآية 16.

(3) البحراني، السيد هاشم بن سليمان، حلية الأبرار في أحوال محمّد وآله الأطهار عليهم السلام، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، 1411 هـ ط 1، ج 4، ص 623.

انظروا إلى التوجّهات الموجودة في عالمنا المعاصر، فالرأسماليّة - مثلًا - ترى أنّ أقوالها وأفعالها وأفكارها صالحة، في حين ترى الشيوعيّة أنّ الصالح ما تعتقده هي فقط، وهكذا بقيّة المبادىء والأفكار في العالم. فالمنهج الّذي يُعدّ منهجًا حقيقيًّا في الحياة هو المنهج الّذي لا يكتفي بقوله: «**الكلام الصالح، والعمل الصالح، والعقيدة الصالحة**»، بل عليه حينما يقول: الكلام الصالح أن يوضّح أبعاد ذلك الكلام ومواصفاته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العمل الصالح، والعقيدة الصالحة. ولو استقرأنا المسيحيّة واليهوديّة لوجدناهما على نفس الشاكلة، فالدّين الوحيد الّذي أثبت وجوده وبرهن على مبدئيته من دون أن تنال منه يد التلويث والتحريف شيئًا هو الدين الإسلاميّ. وقد ذكرتُ سرّ ذلك سلفًا علمًا أنّي لا أقول أنّه لم يظهر تيّار ملوّث في العالم الإسلامي. كلّا، ولكن كلّما ظهر هناك تيّار منحرف فإنّ وسائل التطهير الموجودة في الدّين تعمل على تقويمه من الانحراف، وتصفيته من التلوّث، وأوّلها: القرآن الكريم نفسه، وهو المعيار الأعلى في هذه العمليّة، ثمّ يأتي بعده ما تواتر من أحاديث عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وتمّ التسليم بصحتها. وبالنسبة إلى اتّباع أهل البيت فما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة المعصومين عليهم السلام، وفرغ من قطعيّتها، أقول: ما تواتر وما صحّ؛ لأن هناك بعض الأحاديث صحيحة، ومتواترة من بين هذا الركام الهائل من الأحاديث المشكوكة والمريبة، وتعدّ تلك الأحاديث الصحيحة المتواترة حجّة بالنسبة إلينا، ويمكن أن تكون معيارًا يعتمد عليه في التشخيص، وهناك شيء آخر - لا مناص من ذكره - وهو أنّ القرآن الكريم عدّ العقل حجّة منذ البداية، ولم يكُ موقف الإسلام من العقل سلبيًّا في يوم من الأيام، في حين أنّ هناك من المنحرفين المحسوسين على الإسلام من يرى خلاف ذلك، ولهم تعاليمهم الخاصّة بهم، وهؤلاء لا يقيمون وزنًا.

ومن هؤلاء: الوضيع «**حسين علي البهاء**» الّذي تنسب إليه البهائيّة، مع العلم أنّه من الخطأ أن يعدّ الإنسان هذا الوضيع المنحرف في عداد رؤساء المذاهب والأديان. فمن أقواله مثلًا: أغمض عينيك لترى جمالي، واسدد أذنيك لتسمع كلامي!! يا للعجب

العجاب! أيّ جمال هذا الّذي لا يراه الإنسان إلّا أن يُغمض عينيه؟! وأيّ كلام هذا الذي لا يسمعه الإنسان إلّا أن يصمّ أذنيه؟!

أمّا قرآننا العظيم فإنه يقول: افتح عينيك لترى جمالي، وافتح أذنيك لتسمع كلامي، وأطلق عقلك لتدرك حقائقي. وكم يذمُّ أولئك الّذين لا يستعملون عيونهم وآذانهم وعقولهم، ويتظاهرون بالتسليم والتعبّد الأحمق! وما أروع الأدب القرآني عندما يخاطب المسلمين بقوله: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**» أو «**يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ**»! ولم يقل: «**يا أغنام الله!**» مثلًا، ليقصد على أنّهم أغنام وما عليهم إلّا الانقياد والتسليم.

ومن مميّزات هذا الكتاب العزيز أنّه يفسّر التاريخ في ضوء المنطق العقليّ، وعندما يذكر الصلاة، فإنّه يذكر معها فلسفتها، وحينما يتحدّث عن وجود الله، فإنّه يثبته بالمنطق الاستدلاليّ والعقليّ، وعندما يتعرّض للحديث عن بعض القضايا والأحداث، أو عن بعض الناس فإنّ نبرته تقطر ذوقًا وأدبًا. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ...﴾[1] ويندر فيه أنّه يستعمل كلمات نابية، أو كلمات تشمّ منها رائحة الشتم والسباب - لو صحّ التعبير - ولو استعمل ذلك فإنّه يستعمله بحقّ، وفي بعض المواطن ومن هذه المواطن مثلًا: عندما يتمرّد الإنسان على عقله، هذه الحجة الناطقة - على حدّ تعبير الإمام الكاظم عليه السلام، ولا يستعمله في تعامله مع الحياة، فيقول: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[2].

وأشار في بداية الكلام إلى مسألة رؤية الله عند الأشاعرة، وكيف تمّ تفسير تلك الرواية بطريقة ملوّثة، وما أروع القرآن هنا! وما أعظمه جهازًا للتعقيم! وما أسرعه في إسعافنا، حين يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ...﴾[3].

(1) سورة الأعراف، الآية 179.
(2) سورة الأنفال، الآية 22.
(3) سورة الأنعام، الآية 103.

فالقرآن وغيره من المصادر السليمة المعتدّ بها هي المقاييس الّتي وضعها الإسلام تحت تصرّفنا لنتمكّن من الامتحان والاختبار، وما علينا إلّا أن تستقصي ما ظهر في التاريخ الإسلاميّ من تيّارات، وندقق فيها مليًّا.

أنا حاولتُ جاهدًا - في هذه الليلة - أن أؤدّي حقّ البحث في حديثي عن أجهزة التّصفية والتّعقيم الّتي يزجر بها إسلامنا العظيم، ولا أدري إلى أيّ مدى حالفني التوفيق والنجاح في ذلك، وأرتئي أن تتعرّفوا إلى هذه الحقيقة وهي: أنّ الإسلام لم يسلم من ظهور تيّارات ملوّثة كانت وما زالت تفعل فعلتها، ولو لم نتعرّف إلى هذه التيّارات، فما هي فائدة جهاز التصفية؟

7

الفصل السّابع

النبوّة والإمامة
وقيادة الأمّة الإسلاميّة

مهامّ النبيّ محمّد ﷺ

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾[1]. للنبيّ الكريم ﷺ ثلاث مهامّ مختلفة، يختصُّ بها دون غيره، ولا تتعلّق إلّا به، وإذا ما انتقلت إلى الآخرين، فإنّما تصدر عنه إليهم، كما صدر بعضها بالفعل. ولقد جمع النبي صلّى الله عليه وآل هذه المهامّ الثلاث بأمرٍ ربّاني، وهي:

1. النبوّة والرسالة:

يتجلّى دورها في تبليغ الأحكام الإلهيّة الّتي كان يتلقّاها عن طريق الوحي، فكان يُبلغ الناس بما يوحى إليه مكلّفاً بذلك بصفته رسولًا ونبيًّا. قال تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾[2]. ومن الأحكام الّتي كان يتلقّاها ويؤمر بتبليغها: الصّلاة والصّوم والحجّ والزكاة وسائر المعاملات، وكلّ ما يتعلّق بالممارسات العباديّة وغيرها، مع العلم أنّ التعليم كان يرافق عمليّة التبليغ، وكان الناس في المقابل يشعرون بمسؤوليّتهم إزاء هذه المَهمّة النبويّة، فيأخذون عنه ما يلقي عليهم.

2. القضاء:

أمّا ثاني هذه المهام، فهي مَهمّة القضاء، وهي مَهمّة مقدّسة، وعندما أقول: مقدّسة، فإنّي أقصد: أنّها يجب أن تصدر من قِبل الله - جلّ شأنّه - حتى يتيَسّر له أن يكون نبيًّا. وهذه المَهمّة، أعني القضاء والحكم بين الناس، منصب حسّاس ومُهمّ،

(1) سورة الحشر، الآية 7.

(2) سورة المائدة، الآية 99.

لذلك ينبغي أن يفوّض من قِبل الله تعالى لأحد، حتى يتمكّن من الحكم بين الناس.

والحكم بين الناس يأتي بسبب الاختلاف الحاصل بينهم من حيث الحقوق الاجتماعيّة، وهذا ما يتطلّب وجود شخص يحمل مؤهّلات الحكم لأجل إحقاق الحقّ، وهذا الشخص يبتُّ في الأمر وفق قانون معيّن بعدما يقوم بدراسته وتحقيقه.

إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن نبيًّا هاديًا فحسب، بل كان قاضيًا أيضًا، والمنصبان أعني: النبوّة والقضاء، يقبلان الفصل في حدّ ذاتهما، ومنصب القضاء منصب مقدّس، والقاضي ينبغي أن يُنَصَّب من قِبل الله تعالى. وقد قال عزّ من قائل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[1]. هذه الآية تتعلّق بمنصب القضاء الّذي كان للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وتريد من الناس التسليم الكامل أمام حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتنبّههم أن لا يتوقّعوا تحّيز النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لأحدهم عندما يحكّموه. فعلى سبيل المثال: لو أنّ مسلمَيْن ترافعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قضيّة، وكان أحدهما من المسلمين المهاجرين الّذين ضحّوا بأموالهم، وفارقوا زوجاتهم وأولادهم في سبيل الله، والثاني من المسلمين الجدد، فلا يتوقّع المسلم الأوّل تحيّز النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى جانبه باعتبار سابقته في الإسلام، وكذلك لو كان المترافعان مسلمًا وذميًّا ممّن يعيش في ظلّ المسلمين، وله معهم ميثاق، وكانت المرافعة تدور حول قضيّة مالية، فلا يتوقّع هذا المسلم كذلك تحيّز النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جانبه؛ لأنّ هذا خلاف المنطق الإيماني، أعني التوقّع خلاف المنطق الإيمانيّ، لأنّ الإيمان في هذه المواطن يتحقّق بالتسليم الكامل لقرار النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وحكمه عند الترافع إليه.

فالآية المذكورة ترتبط بالقضاء كأحد المهامّ الّتي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمارسها.

3. الحكومة:

وأمّا ثالث هذه المهامّ، فهي مَهمّة الحكومة الّتي فوّضها الله تعالى إلى نبيّه

(1) سورة النساء، الآية 65.

الكريمﷺ، وينبغي أن تكون الحكومة من قِبل الله جلّ شأنه حتّى تضمن شرعيّتها. فالنبي ﷺ كان حاكمًا على الناس، وكان سياسيًّا ورئيس دولة، ومسؤولًا عن المجتمع، وقد أسّسﷺ حكومة في المدينة كان يرأسها بنفسه، وكان يصدر الأوامر، ويعلن النفير العامّ أو التعبئة العامّة عندما تقتضي منه الظروف ذلك، وكان يأمر بزراعة محصول من المحاصيل في السنة الفلانيّة، وهكذا كان دأبه طيلة عشر سنين، وهي الفترة الّتي حكم فيها بصفته رئيسًا للدولة الإسلاميأة في المدينة المنوّرة. فمنصب الحكومة وإدارة شؤون الأمّة هو غير منصب النبوّة، ومنصب القضاء، فكان يبيّن الأحكام، ويبلّغ الأوامر الصادرة عن الذات الإلهيّة المقدّسة بصفته نبيًّا، وكان ينظر في دعاوى الناس ومرافعاتهم بصفته قاضيًا، وكان يدير شؤون الأمّة السياسيّة والاجتماعيّة بصفته حاكمًا ورئيسًا.

الخلافة بعد النبيﷺ والمهامّ الثلاثة

يقول تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[1]. هذه الآية الكريمة تطالب الناس أن يتحلّوا بالانضباط والطّاعة المطلقة في مقابل الحاكم الربّاني، وأن ينفّذوا ما تُصدر السلطة من أوامر دون نقاش. ونحن - الإماميّة - نستفيد من هذه الآية المباركة بصفته دليلًا قاطعًا على أنّ ذكر: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ يرتبط بالخلافة. فالآية تتحدّث عن منصب الخلافة، وهذا منصب آخر، وهو منصب مقدّس كذينك المنصبَيْن اللّذَيْن كانا للنبيّﷺ، وتعيين الخليفة يتمّ بأمر من الله تعالى بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهنا يثار موضوعان: الأول: هل إنّ الله تعالى أمر نبيّهﷺ بتعيين خليفة بعده، وتفويض تلك المهام له، أم لا؟ نعم، ولكن ليس بمعنى اقتضاء النبوّة للنيابة، ومجيء نبيّ آخر بعده؛ لأنّه خاتم الأنبياء، ولا نبيّ بعده، وبما أنّه مبيّن للأحكام، فلا بُدّ له من

(1) سورة النساء، الآية 59.

تعيين أحد يُبيّن الأحكام بعده مع الفارق من حيث إنّ النبي ﷺ كان يتلقّى الأحكام من الوحي بصورة مباشرة، أمّا الّذي يأتي بعده فيتلّقاها منه، ويبلّغها للناس، وهذه هي الإمامة، وهي منصب علميّ ومرجعيّة على جميع الأصعدة السياسيّة والاجتماعيّة والتربويّة والاقتصاديّة وغيرها.

هذا بالنسبة إلى تعيين الأحكام كمَهمّة من مهامّ النبي ﷺ، وعليه أن يفوضّها لمن يأتي بعده. أمّا القضاء فهو كذلك على نفس النمط، أي: لا بدّ أن ينتقل أيضًا إلى خليفة النبيّ ووصيّه، وذلك لأنّ منصب القضاء لا يُلغى بموت النبيّ ﷺ، حيث إنّ الناس بحاجة إلى من يقضي بينهم، وينظر في دعاواهم، ويحكم في المشاجرات الحاصلة في وسطهم، لذلك لا بدّ للنبيّ ﷺ أن يعيّن شخصًا بعده للقضاء ورفع الخصومات حتّى ترفرف العدالة بأجنحتها على الناس، وتقصّ أجنحة الظلم والفوضى. لكن هناك اختلاف في هذه القضيّة بين الإماميّة وغيرهم من المسلمين؛ فعامّة المسلمين يرون أنّ الخليفة نفسه له الحقّ في ممارسة منصب القضاء، أو يعيّن قاضيًا. أمّا الإماميّة فيرون أنّ هذا المنصب هو من حقّ الإمام المعيّن من قِبل النبي ﷺ، لأنّ الإمامة تعني الحكومة، والحكومة لا تسقط بموت النبيّ ﷺ، وذلك لحاجة الناس إليها بعده.

إنّ الذي قصدته من وراء بحثي هذا هو أنّ تلك المهامّ الثلاث الّتي يختصّ بها النبي ﷺ تنتقل بشكل من الأشكال إلى من يأتي بعده، باستثناء النبوّة حيث إنّه ﷺ كان يعرف الأحكام عن طريق الوحي، أمّا الذي يأتي بعده فيعرفها ويتعلّمها عن طريقه، أعني: إنّ النبيّ ﷺ نفسه يقوم بتعليم الخليفة وإعداده ليكون مرجعًا للناس من بعده.

هذا فيما يخصُّ الموضوع الأول، أمّا الموضوع الثاني: فيدور حول منصب النبوّة من حيث تفرّده عن منصبَيْ القضاء والحكومة، إذ هو منصب شخصي تعييني، أي لا يمكن أن يكون عامًّا مطلقًا. أمّا منصبا القضاء والحكومة فيمكن أن يكونا عامَّيْن، أعني

بذلك: إنّ النبيّ ﷺ لا يسعه توضيح منصب النبوّة، أو الإمامة بشكل عام، مثلًا أن يقول: كلّ من حاز على المؤهّلات الفلانيّة فهو نبيّ أو إمام، إذ ربما وجد بينهم مئة شخص كلّهم يحملون تلك المؤهلات، فهذا لا يمكن حدوثه أبدًا. أمّا القضاء والحكومة في تعيين مؤهلات من يتولاهما بشكل عام، أي إنّ النبيّ ﷺ يقول مثلًا: كلّ من يحمل المواصفات الفلانيّة، يمكنه أن يكون قاضيًا، وهذه المواصفات على سبيل المثال: العلم بالقرآن، معرفة النبيّ ﷺ وإدراك النبوّة، العدالة، ترك الدنيا والإعراض عنها، ولو توفّرت فإنّها تكون مصداقًا للحاكم المذكور في نصّ المعصوم «**قد جعلته عليكم حاكمًا**»[1].

فمثل هذا الشخص يمكنه القضاء بين الناس، ويمكن القول: إنّه منصّب من قِبل الله تعالى على النحو غير المباشر، وذلك أنّ النبي ﷺ ذكر مبدأ في القضاء، يستطيع بموجبه أن يكون قاضيًا.

نحن الإمامية أتباع أهل البيت نقول: إنّ الشرط الأول في القاضي أن يكون مجتهدًا، أي أخصّائيًا في حقل القضاء، والشرط الثاني أن يكون طاهر المولد، والثالث: أن يكون عادلًا غير فاسق ولا منحرف، والرابع: أن لا يرتكب خلافًا أو معصية، وأن لا يكون مرتشيًا، وهذا الشرط الأخير لا يقتصر على القضاء فقط، بل يشمل الشؤون الحياتيّة كافّة، أي لا يكون القاضي ممّن يرتكب المعصية ويقترف الذنب في ممارساته ونشاطاته الأخرى، وذلك لأنّ البعض يقولون: إنّ القاضي ينبغي أن يكون أمينًا، وغير مرتشٍ، وأن لا يقع تحت تأثير الآخرين في مجال عمله فقط، ولا إشكال لو كان من شاربي الخمر؛ لأنّ شرب الخمر لا علاقة له بالقضاء.

أيّ كلامٍ هذا؟! والإسلام يقول: إنّ شغل القضاء مقدّس إلى الحدّ الّذي لا يحقّ فيه لأحد ممارسته إلّا إذا كان نزيهًا في كلّ حياته، إذ لا تقتصر النزاهة على القضاء فقط،

---

(1) الشيخ الكليني، الكافي، ج 1، ص 67.

بل تشمل كلّ ميادين عمله ونشاطه. فلو كانت عدم نزاهته خارج القضاء فقط، فلا يحقّ له أيضًا أن يكون قاضيًا، لكن لو وجد أحدًا حائزًا على هذه الشرائط، وتحلّى بكلّ مؤهّلات هذه المهنة المقدّسة، فيمكننا أن نطلق عليه: أنّه مُنَصّب من قِبل الله تعالى.

منصب القضاء في عصر الغيبة الكبرى

إنّ الشخصّ الّذي يبيّن الأحكام الإلهيّة بعد النبيﷺ هو الإمام، لكن قد انتهت مرحلة الإمامة وليس هناك من إمام يرجع إليه الناس، فماذا يفعلون إذًا؟ والجواب هو أنّ الإمام قد عيّن نائبًا عامًّا له حسبما ورد عن أحد الأئمّة المعصومين عليهم السلام ما نصّه «**انظروا إلى من روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، فقد جعلته عليكم حاكمًا**»[1]. وقد يأتي أحد فيدّعي أنّ من حقّه تعيين قيّم على القاصرين، وهذا نقول له: إنّ هذا المنصب مقدّس، والمنصب المقدّس ترتبط قدسيّته بالتنصيب الإلهي، وهذا التنصيب إمّا مباشر بتحديد شخص معيّن، أو غير مباشر من خلال ذكر الشرائط بشكل مجمل.

إلى هنا لا مناقشة في هذا الموضوع من ناحية المبادئ الإسلامية، ولو ادّعى شخص أنّ له حقّ الإفتاء، وعلى الآخرين العمل بفتواه، فينبغي الالتفات قبل كلّ شي إلى أنّ هذا المنصب منصب مقدّس، وأنّ كفاءة بيان الأحكام الإلهية هي مِنحة ربانيّة، منَّ الله بها على نبيّه الكريم محمّدﷺ أوّلًا وتحوّلت من النبيّﷺ إلى الإمام عليه السلام، ثمّ من الإمام إلى من توفّرت فيه الشرائط المطلوبة، فهل هذه الشرائط متوفّرة في الشخص المفتي أم لا؟ وهل هو في حدّ من الكفاءة والتأهيل بحيث يليق بهذا المنصب المقدّس أم لا؟ فلو كان كذلك، وانطبق عليه ما ورد عن المعصومين عليهم السلام بقولهم: «**أمّا من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه حافظًا لدينه تاركًا لهواه مطيعًا لأمر مولاه، فللعوام أن يُقلّدوه**». فهو مستحقّ لمنصب الإفتاء ومرجعيّة المسلمين، وإلّا

(1) راجع: الشيخ الكليني، الكافي، ج 1، ص 67.

فالموضوع هو من المواضيع الّتي كان لها وجودها في التاريخ الإسلاميّ، ومنصب الإمامة والمرجعيّة العلميّة منصب خاصّ لا يُفوّض إلى كلّ أحد.

المرجعيّة الفكريّة والعلميّة بعد النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم

أتذكّر أنّ المرحوم آية الله العظمى السيّد البروجردي كان يُنبّه على هذا الموضوع مرارًا، وكان يقول: هناك موضوعان لو فصلناهما عن بعضهما لزالت اختلافاتنا مع إخواننا السُّنّة، وكانت النتيجة في صالحنا، وهذا الموضوعان هما: موضوع الخلافة والقيادة، وموضوع الإمامة. فبالنسبة إلى الخلافة، نحن نقول بأحقيّة الإمام عليّ عليه السلام لها، وهو الخليفة بعد النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، في حين يرى المسلمون عامّة أنّ الخلافة لأبي بكر، وبالنسبة إلى الإمامة، فنحن لا نناقش مسألة الحكومة كمَهمّة من مهامّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقط، وذلك لأنّ للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مهامًا أخرى، منها: مَهمّة الرسالة والنبوّة وتبيين الأحكام، والّذي يهمّنا هو أن نعرف من هو الشخص المؤهّل لمرجعيّة الأحكام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويكون كلامه حجّة علينا؟ (وليكن من كان).

بعد ذلك يجيب - رحمه الله - عن أنّ بعض الروايات ذكرت أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم نصّ على الإمام علي عليه السلام خليفة وحكامًا من بعده، وبعضها ذكر أنّه نصّ عليه مرجعًا للأحكام أيضًا، ونحن نقول لإخواننا السُّنّة: إنّ لنا معكم حديثًا حول الخلافة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليس محلّه الآن، وذلك لأنّ موضوع الخلافة قد انتهى، فلا عليّ موجود حتى يكون خليفة ولا أبو بكر، لذلك نوصد باب النقاش على هذه القضيّة هنا، بيد أنّه يظلّ مفتوحًا في مجال حِجيّة قول من يأتي بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وهنا نقول: إنّ الحديث المشهور وهو: «**إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ...**» [1] يوضّح بلا شكّ أنّ الحجيّة لقول الأئمّة عليهم السلام وإنّ منصب الإفتاء والمرجعيّة العلميّة للعترة الطاهرة الّتي أذهب الله عنها الرجس وطهّرها تطهيرًا، وهذا ما ينفعنا في الحياة الحاضرة، حيث إنّنا نرجع إلى

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 2، ص 226.

العترة الطاهرة في تعلّم الأحكام، وربّما يثار هنا سؤال وهو: هل أنّ النبيّ ﷺ صرّح بحجيّة قول عترته، وأنّها كحجيّة قوله ﷺ؟ نعم، إنّه صرّح بذلك مرّات، فلا نقاش إذًا في قضية الخلافة؛ لأنّ ملفّها قد طُوي كما يقال. أمّا قضيّة أخذ الأحكام فقد كانت وما زالت موجودة، وستبقى كذلك؛ لأنّها قضية تعيش مع الإنسان ومع متطلّبات الحياة، وهي من ضروريات كلّ مرحلة يعيش فيها جيل من الناس، فلماذا نتعب أنفسنا في مناقشة قضيّة الخلافة، ولا نناقش قضيّة معاصرة مُهمّة ألا وهي قضيّة المرجعيّة ومَهمّة الافتاء والقضاء؟ مع أنّنا نتمسّك باعتقادنا الاستدلاليّ القويّ من أنّ عليًّا هو الخليفة الشرعيّ بعد النبيّ ﷺ، ولا يمكن التفريط بهذا أبدًا؛ لأنّ القضيّة قضيّة حقّ لا مناص عنه، ولو قُدّر للإمام عليه السلام أن يتسلّم مقاليد الأمور لكانت الأوضاع غير ما هي عليه الآن في العالم الإسلاميّ، بيد أنّ هذا بحث نظري يتعلّق بالماضي.

أمّا بالنسبة إلى القضاء، فلم يكن له إلّا الإمام عليّ أيضًا، وكان هو القاضي بعد النبيّ ﷺ. أمّا الخلفاء الّذين حكموا بعد النبيّ ﷺ فلم يتدخّلوا في القضاء، لأنّ مَهمّته عسيرة، ويحتاج إلى كفاءة علميّة عالية. ولذلك كان الخلفاء يرسلون خلف الإمام لحلّ كثير من المشاكل والدعاوى القضائيّة، ولا سيّما في زمن عمر، حيث كان يقول: «**عليّ يقضي بينكم**»، وكان الإمام يبادر إلى حلّ كلّ معضلة تبرز في هذا الحقل.

لقد كان منصب القضاء منصبًا مهمًّا وحسّاسًا، وعندما توسّعت رقعة الدولة الإسلاميّة ازدادت الحاجة إلى وجود قضاة أكثر حيث كانت كلّ ولاية بحاجة إلى قاضٍ، ولذلك فُصِل القضاء عن منصب الخلافة، وأصبحت له استقلاليّته إذ كان الخليفة يمارس عمله في حدود صلاحياته المحدّدة له ما عدا القضاء الّذي كان يمارسه قاض مستقلّ يعيش في مركز الخلافة، وأما بقيّة الولايات والأمصار فكان يعيّن لها القضاة من مركز الخلافة، ولا بدّ أن يكونوا من العدول. بعد ذلك ازدادت أهمّية القضاء شيئًا فشيئًا حتّى برز منصب جديد في القضاء هو منصب «**قاضي القضاة**»، وأوّل من تسلّم هذا المنصب هو «**أبو يوسف**» تلميذ «**أبو حنيفة**». وقد ذكرت قبل ليالٍ أنّ «**أبا حنيفة**» هذا

لم يساوم العبّاسيّين، أمّا تلميذه «**أبو يوسف**»، وهو من أبرز تلامذته، فقد ساومهم، وذلك بحكم منصبه ومسؤوليّته في تعيين القضاة وإرسالهم إلى الولايات والأمصار مع العلم أنّهم يجب أن يُرسلوا من مركز الخلافة، فلا بدّ إذًا من وجود منصب أعلى في القضاء، وهو قاضي القضاة حتى يتسنّى له إرسال القضاة، وكان هذا المنصب يُشبه وزارة العدل في يومنا هذا تقريبًا.

كان «**أبو يوسف**» أوّل شخص يتولى هذا المنصب، وهو أوّل من فصل زيّ القاضي عن الأزياء الأخرى، حيث كان الزيّ قبله موحّدًا، ولكي يكون هناك امتياز معيّن للقضاة قام باختيار زيّ مستقلّ لهم يختلف عن بقيّة الأزياء، ولا أدري هل كان هذا العرف سائدًا في عصور ما قبل الإسلام أم لا؟ أي: هل كان زيّ القضاة مستقلًّا ومتميّزًا في تلك العصور، أم أنّه ظهر لأوّل مرّة في عصر «**هارون الرشيد**»؟ مع العلم أنّ زيّ طلبة العلوم الدينيّة قد استقلّ وتميّز عن بقيّة الأزياء منذ ذلك العصر.

8

الفصل الثّامن:

متطلّبات العصر (1) الاتّجاهات والوسائل

تمهيد

قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدًا رَّابِيًاۖ...﴾[1].

إنّ محور محاضراتنا هو قضيّة الانسجام مع متطلّبات العصر، والتكيّف مع تطوّراته، ولا ينبغي أن ننسى ذلك عندما يذهب بنا الحديث مذاهب شتّى، فقضيّة الانسجام مع متطلّبات العصر، واستيعاب ظروف تطوّره هي الأساس، وبما أنّه يمكن بروز لونَيْن من التفكير فيها: أحدهما: التطرّف والجهل، والثاني: الجمود والتحجّر، فعلى الإنسان المسلم أن يتّخذ موقفًا معتدلًا حيال هذَيْن اللّونَيْن، من خلال تَربيته القرآنيّة، ومعايشته الاعتقاديّة والعمليّة مع القرآن الكريم، وعلينا جميعًا تشخيص مسؤوليتنا، وتحديد مَهمّتنا في خضمّ كلّ ألوان الجمود والجهل. وبعبارة أخرى، بما أنّنا مسلمون، فلا بُدّ أن يكون لنا موقف من متطلّبات العصر، وينبغي أن يكون موقفًا صحيحًا صائبًا متّسمًا بالفضيلة وبعيدًا عن رذيلتَيْ التطرّف والجمود، وهذا الموقف يتطلّب وجود معيار سليم للتشخيص، ومن دونه لا يمكن اتّخاذ هذا الموقف، فما هو هذا المعيار، حتى نطمئنّ هل إنّنا من أهل الاعتدال والأمّة الوسط الّتي ذكرها القرآن، أو من ذوي الجهل والانحراف؟

(1) سورة الرعد، الآية 17.

ما هو المقصود من متطلّبات العصر؟

المقصود هو أنّ الزمان في تطوّر، وأنّ لكل مرحلة من مراحله متطلّباتها الخاصّة بها. وبعبارة أخرى، لو وضعنا كلمة «**طلبات**» بدل كلمة «**متطلّبات**» لتيسّر فهم الموضوع أكثر، فلكلّ عصر طلباته المختلفة، وتطوراته المتنوّعة، ونلاحظ هذا من خلال تماسّنا المتواصل مع الحياة، حيث نحن الآن في النصف الثّاني من القرن الرابع عشر الهجري، والنصف الثاني من القرن العشرين، ونرى أنّ لهذه الفترة طلباتها الّتي تختلف تمامًا عن طلبات النصف الأوّل من هذا القرن. ولو تساءلنا عن معنى الطلب، نقول: إنّنا نعبّر عنه تارةً بظهور شيء جديد في هذا القرن، «**فالطلب أساسًا يعني ظهور شيء جديد**»، فيكون لهذا القرن طلبه أو تطوّره الخاص به. فكلما ظهر فيه شيء جديد فهو طلب، والتبعيّة لمتطلّبات العصر أو طلباته تعني بروز ظواهر جديدة في ذلك العصر، تتمخّض عنها طلبات جديدة فيه، لذلك ينبغي تكييف أنفسنا مع تلك الطلبات أو الظواهر الجديدة، والقبول بها، فهذا لون من التعبير عن الطلب سأتعرّض له عاجلًا.

أمّا اللّون الآخر من التعبير فيعني طلب الناس في كلّ زمان، أي رغبتهم، وذوقهم وطبيعتهم، بمعنى أنّ هذه الأشياء تختلف باختلاف كلّ عصر. ومن نافلة القول أن نذكر أنّ لكلّ زمان ذوقًا خاصًا به، وطبيعةً تسود وجوده؛ لأنّ الأمثلة على ذلك كثيرة، وما نشاهده من موضة الأزياء والأحذية لكلّ فترة ما هي إلّا دليلًا على أن نقول حيث إنّ لكلّ فترة موضتها الخاصّة بها، وتبعًا لتغير الموضة تتغيّر رغبات الناس، وهذا يعني أنّ عليهم الانسجام مع متطلّبات كلّ مرحلة، واتّباع رغبة الأكثريّة والذوق العام السائد، وكما قالوا قديمًا: «**إذا لم ترد أن تفتضح فكن مع الجماعة**»، فإذا اختارت الجماعة أسلوبًا معيّنًا في الحياة فلا تشذّ عنهم.

هذان لونان من التعبير عن متطلّبات العصر، ولو كانت متطلّبات العصر بهذا المعنى فكلا التعبيرَيْن غيرُ صحيحَيْن، حيث يكون الإنسان أسيرًا لمتطلّبات عصره.

ولو أخذنا المعنى الأوّل، فهو يعني أن نكون مع كلّ ظاهرة جديدة يفرزها العصر الّذي نعيش فيه.

متطلّبات العصر بين الصّحة والفساد

يقفز هنا سؤال مفاده: هل أنّ كلّ ظاهرة جديدة صحيحة، وتصب في صالح البشريّة وسعادتها؟ هل أنّ البشريّة خُلقت بشكل يكون فيه كلّ شيء جديد في صالحها ولأجل تقدّمها؟ هل المجتمع غير معرّض للانحراف؟ ألا يمكن أن تؤدّي تلك الظاهرة الجديدة إلى الانحراف والتردّي؟ ولمَ لا يمكن؟ فإنّ ظواهر كلّ زمان يمكن أن تكون في صالح البشريّة، ويمكن أن لا تكون، ودليل ذلك وجود إنسان مصلح ينهض ضدّ عصره، وآخر رجعيّ ينهض ضدّ عصره أيضًا، مع وجود الفارق بينهما، وهو أنّ الرجعيّ ينهض ضدّ تقدّم عصره، أمّا المصلح فهو ينهض ضدّ عصره وانحرافه، فكلاهما ينهض ضدّ عصره.

إنّنا نعدّ السيّد «**جمال الدين الأفغاني**» مصلحًا، وكلّ العالم يعدّه كذلك، فهو قد ثار ضدّ الأوضاع السائدة في عصره، أي إنّه لم يخضع لظروف زمانه، ولم يتأثّر بها، ولم يواكب الجديد الّذي ظهر آنذاك، فلم نُسمّه مصلحًا؟

إنّنا نسمّيه كذلك لأنّنا نرفض المبدأ القائل إنّ كل ظاهرة جديدة في الحياة صحيحة، أو أينما كانت الأكثرية فهي على حقّ وصواب. ونقول - بكل موضوعيّة - إنّ السيّد ثار ضدّ الفساد والانحراف اللّذَيْن كان يعجُّ بهما زمانه، وفي مقابل ذلك، إنّ كلّ من طالع تأريخ ذلك العالم يسمّيه رجعيًا، أي إنّه ثار ضدّ الرّقي والتقدّم في عصره.

إذًا، يمكن أن يكون هناك مصلح، ويمكن أن يكون هناك رجعي في كلّ زمان، والحقّ أنّ الظواهر الجديدة الّتي تبرز في كلّ زمان: إمّا تحمل صبغة التقدّم، أو صبغة الانحطاط. وفي ضوء هذه الحقيقة الموضوعيّة تنتفي صحّة المقولة الشائعة بوجوب

الانسجام مع العصر وتطوّراته ومتطلّباته. وقد وضّحتُ فلسفة هذا الأمر وسرّه آنفًا، وقلتُ: إنّ الله تعالى فرّق في الخلقة بين الإنسان والحيوان بأن جعل الإنسان كائنًا مختارًا حُرًّا ومبدعًا، وجعل الحيوان كائنًا ثابتًا على وتيرة واحدة، وأودع فيه ما يناسبه من الغرائز، فلا حريّة، ولا إبداع، ولا اختيار له، ولا يتقدّم أو يتأخّر عن نظامه التكويني، ويظلّ على ما كان عليه منذ خلقته الأولى.

وينقل التاريخ أنّ الإنسان عندما تعرّف على النحل ثبت له أنّ نظام خلاياها الّذي كانت عليه سابقًا ما زال قائمًا. وفي وقت كان الإنسان متخلّفاً من الناحية الحضاريّة كان هذا النظام موجودًا، وتقدّم الإنسان قاطعًا أشواطًا كبيرة، والنظام على ما كان عليه، فلا تقدّم، ولا تأخّر فيه، ولا انحراف نحو اليمين، أو نحو الشمال. أمّا الإنسان فهو مختار حرّ مبدع.

لماذا الإنسان خليفة الله؟

قال تعالى: «**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**»[1]، فسمّى الإنسان خليفة، وما أعظمها من تسمية! ولم أطلق عليه هذا الاسم، ولم يطلقه على النّحل أو الحيوانات الأخرى؟ نقول: إنّ لهذه التسمية أسبابها الكثيرة. ومن هذه الأسباب أنّ الله تعالى أودع في الإنسان قابليّة الإبداع، بحيث يمكنه أن يلعب دورًا مؤثّرًا في الحياة، ويأتي بجديدٍ ما عهدته، مع العلم أنّ حياته تبدأ من الصّفر، ثم يتدرّج فيها حتّى يُبدع ما يبعث على الانبهار والعجب، وبإذن الله ما يبدعه! وبحكم كونه خليفة الله، فلا بدّ أن يضع حضارته بتخطيطه وإبداعه، وما تفننه في إنتاج طراز متنوّع من السيّارات في كلّ عامٌ إلّا دليلًا على تلك القابلية المودعة فيه، وبها يتقدّم الإنسان، ويصل أعلى درجات الرقيّ، وما كان هذا إلا لأنّه خلق حرًّا مختاراً. ولا يخفى، فإنّ هذا الإنسان نفسه يستطيع أن يتأخّر ويرجع إلى الوراء إذ لم يكن طريق الرجعة مقطوعًا عليه.

(1) سورة البقرة، الآية 30.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «**اليمين والشمال مضلّة والطريق الوسطى هي الجادّة**»[1]. نستشّف من هذا الكلام أنّ الإنسان يمكنه أن يتقدّم، ويمكنه أن يتخلّف. وبناءً على هذا، فإنّ احتمال الانحراف وارد لديه، فلا يمكن إذًا الإقرار بكلّ ظاهرة جديدة في الحياة على أنّها صحيحة، أو أنّها «**تجدد**»، أي إنّ السير وراءك ما هو جديد توجّه مغلوط فيه، فالمفروض أن نكون نابهين واعين، ونحسب لكلّ ظاهرة حسابها، ونقوّمها التقويم الصائب وفق المعايير الأخرى الّتي سأذكرها، فإذا كانت صحيحة أخذنا بها، وإذا كانت خاطئة رفضناها. ولذلك لا يمكن أن ننظر إلى متطلّبات العصر على أنّها تمثّل موضة أو رغبة، أو حسّ عامّ، أي لا يكن معيارنا ذوق الأغلبيّة من الناس، وتوجهها العامّ، كما نقرأ في الصحف أنّ موضة الأزياء وغيرها تمثّل ظاهرة جديدة من ظواهر العصر، ولهذا أقبلت عليها الأغلبية وأخذت بها.

الاتّجاهات في تفسير متطلبات العصر والموقف منها

1. الظواهر العصريّة:

ما معنى الظاهرة في كلّ عصر؟ إنّ الهيرويين يُعَدّ من ظواهر العصر، إذ لم يكن موجودًا في الماضي، وقد ظهر على أثر التقدّم العلمي الحاصل في الكيمياء، فهل هو شيء صحيح مقبول؟ فحذار إذًا من ظاهرة العصر الّتي تُفرض على المجتمع فرضًا. وأنّها لمهزلة - حقًا - أن يُعدّ الزيّ النسائيّ الّذي يعلو على الركبة ظاهرة جديدة من ظواهر العصر! ولا أدري فأيّة ظاهرة هذه!؟ ما المقصود بهذه الظاهرة؟

2. الرغبة عند الأكثريّة:

لعلّ هناك من يقول: يجب النزول عند رغبة الأغلبيّة، فهي الّتي تؤيّد هذا التوجّه بالنسبة إلى الأزياء، وعالم اليوم غير عالم الأمس، إذ يرغب أن تكون الأزياء بشكلها

---

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 58، الخطبة 16.

الحالي، ولا تكون كما كانت عليه في عالم الأمس.

ولا أدري! فما هو معنى رغبة الأكثريّة؟ وما معنى أنّ عالم اليوم يرغب كذا ولا يرغب غيره؟ إنّ هذه الرغبة - مجرّد إنّها رغبة - لا تصحّ أن تكون دليلًا على ضرورة الانسجام مع متطلّبات العصر! ولا أدري لماذا عندما يدور الحديث حول قطع يد السّارق يعلو هذه الأكثريّة الضجيج وتقوم قيامتها!؟ بحجّة أنّ هذا حكم لا ينسجم ومتطلّبات العصر! والكلّ يقرّ أنّ السرقة جريمة اجتماعيّة دنيئة، ولا بدّ من الحيلولة دون وقوعها لما تسبّب من مساوئ للجميع، فماذا يقول هؤلاء المتعصرنون؟ هل نقف بوجه هذه الجريمة، أو لا؟

الكلّ طبعًا يقولون: يجب الوقوف بوجهها. فما ذنب الإسلام إذًا وهو يريد خير النّاس وسعادتهم وأمنهم؟ إنّ ذنبه الوحيد هو أنّه وضع قانونًا لعقوبة السّارق، وقد أثبت جدارته من الناحية العمليّة، حيث إنّه أنجع قانون لاستئصال السرقة، ويتذكر الحجّاج جيّدًا أن قطّاع الطرق في صحراء الجزيرة العربيّة كانوا يداهمون الحجيج ويتعرّضون لقوافلهم قبل خمسين سنة! وكان اللّصوص لا يحجمون عن نهب قافلة تضمّ خمسمئة حاجّ!! ولكن عندما قطعت أربع أيدٍ من أيدي هؤلاء الجناة ساد الأمن في ربوعها.

فهل مثل هذه الأحكام المفيدة للبشريّة، يرفضها عالم اليوم؟ وهل هناك بديل أفضل لاجتثاث جريمة السّرقة من أساسها؟ ولو كان هناك بديل أفضل، وتمخض عن نتائج أحسن، فإنّنا نأخذ به، ونقبله بكلّ رحابة صدر. ويطرح المعترضون دعوة تنادي بضرورة تربية السّارق أوّلًا، ونحن نتّفق مع هذه الدعوة حيث إنّ السارق ينبغي أن يخضع لتربية خاصّة تؤثّر فيه. لكنّ حديثنا يدور حول الّذي لم تؤثّر فيه التربية، ونقول: ما هو الحلّ لمثل هذه النماذج؟ وهل أتى التعليم والتربية أكلهما في عالم اليوم للوقوف بوجه الجريمة؟ ولو حقّق التعليم والتربية أهدافهما لم تَعُد هناك

حاجة للعقوبات كليّة، فلمَ لا يكون ذلك؟ وإن دلّ هذا على شيء، فإنّما يدلّ على أنّ التربية والتعليم غير قادرَيْن وحدهما على الحيلولة دون وقوع الجريمة. وقد أحصى تقرير خبريّ رسميّ نُشِر في العام الماضي في ألمانيا الغربيّة بضع وثمانين سرقة مسلّحة على المصارف خلال سنة واحدة، وقد بلغ الأمر في أميركا حدًّا فتحت فيه مدرسة خاصّة لعصابات السرقة، لتعليم المنتمين إليها فنون السّرقة!

ولا أدري ما هو العلاج المطروح في العالم هذا اليوم للحيلولة دون السرقة؟ ولا شيء هناك إلّا استهجان هذا العمل الإجرامي! أو التنديد به! فما جدوى ذلك؟

أتذكر قصّة ذلك المريض الّذي أكثر الجدال حول اختيار الطبيب المناسب له. وفي خضمّ ذلك الجدال، قال أحد الحاضرين: «**أعرف طبيبًا هو أفضل من رأيت من الأطباء في عمري**»، قالوا له: «**كيف؟**» قال: «**ابتُلِيَ أحد الأشخاص بمرضٍ عانى منه طويلًا، فهرع إليه الأطباء من الدرجة الأولى، وبذلوا جهودًا كثيرة في علاجه من خلال تشكيل فريق طبّي، وإعطائه الوصفات المتعدّدة، وتبديل وصفة بوصفة أخرى أحسن منها. وكلّ تلك الجهود ذهبت سُدىً، مع العلم أنّه كان يطرأ عليه تحسّن أحيانًا. بعد ذلك وصف أحد الأشخاص طبيبًا فجلبوه إليه، ولمّا حضر الطبيب عنده وفحصه، قال بجرأة نادرة: «لم يفهم أولئك الأطبّاء علّة هذا المريض، وقد أخطؤوا في التشخيص، وكان كلامهم فارغًا«. بعدها أمر فورًا بأخذه إلى المستشفى ليرقد هناك من أجل إجراء عمليّة جراحيّة له. وبالفعل، كان ما أراد، ورقد في المستشفى، ولم تمرّ ساعة واحدة على رقوده حتّى أجريت له العمليّة، وعندها صمت ولم ينبس ببنت شفة**». بعد لحظات سأله أحد الحاضرين عن حال المريض، فأجاب: «**إنّه قد مات**»، فقالوا: «**بعد كلّ هذا الكلام، وكلّ هذا المدح والثناء يموت المريض!**» فالذي يظهر أنّ ذلك الشخص المسكين وقع تحت تأثير ذلك الطبيب، واغتبط دون أن يفكّر بعاقبته، وبعد ذلك جاء ذلك الطبيب وأنهى عمله بكلّ حزم ثمّ ذهب! فما هي الفائدة المرجوّة من تعليم الطرق والأساليب دون التفكير بالنتائج؟ وعالم اليوم يستنكر قطع يد السّارق، فما الحيلة؟ إنّ من الأشياء الّتي لا ينبغي للمسلم

أن يقع تحت تأثيرها هو الإعجاب، أي لا يعجب بأعمال الأكثريّة وينبهر بها، ونعم ما قاله الإمام علي عليه السلام في هذا المجال: «**لا تستوحشوا في طريق الهدى لقلّة أهله ...**»[1]؛ أي إنّه يريد أن يقول: «**كونوا أصحاب شخصيّة، وليكن لكم استقلالكم ورأيكم**»؛ حيث إنّ فقدان الشخصيّة هو الّذي قصم ظهور الناس. ولا أدري لماذا عندما يرى شعب من الشعوب نفسه أنّه أقليّة، ويرى الأكثرية منساقة وراء موضة من الموضات، أو فكرة من الأفكار، يقلّدها تقليدًا أعمى، ويحتقر نفسه، ولا يجرؤ أن يُخطّئ تلك الأكثرية الّتي من الممكن أن تكون على خطأ، ويكون هو على صواب!؟

3. الحاجات الحقيقيّة:

يمكن أن يكون هناك تفسير آخر لمتطلّبات العصر يقول: إنّ متطلّبات العصر تعني الحاجات الحقيقية في كلّ عصر، والّتي هي في تغيّر مستمرّ. فإذا ما احتاج الإنسان شيئًا فهذا يعني أنّه يطلب شيئًا.

كلٌّ يعلم أنّ الحاجة هي محور النشاط البشريّ، أي إنّ الله تعالى خلق الإنسان مفطورًا على حاجات تلازمه، مثل الحاجة إلى الطعام، والحاجة إلى اللّباس، والحاجة إلى السّكن، والزراعة، والخياطة، والزّينة، والنقل، والسّفر، والعلم، والوسائل الفنيّة، وما إلى ذلك من الحاجات المتنوّعة. فالحاجة قضيّةٌ جديّة لازمة أي إنّ الإنسان مجبول على السّير وراء إشباع حاجاته، ولا بدّ له من ذلك، وإذا لم يفعل، يتعرّض إلى نكبات الدّهر.

ولو أراد شخص أن يعبّر عن أمثال هذه الأمور بالحتميّة التاريخيّة، فليُعبّر؛ حيث إنّ هناك جملة من الحاجات ثابتة لا تتغيّر، ولا مناص عنها لكلّ إنسان. فلا بُدّ له من نظام لإشباع حاجاته الثابتة والّتي لا تتغير، ولا مناص لكلّ إنسان عنها، فلا بُدّ له من نظام لإشباع حاجاته الروحيّة، ولا بدّ له من نظام أخلاقي لتهذيب نفسه. هذه أمور لا يختلف

---

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 319، خطبة 201.

فيها عصر عن عصر آخر، كذلك لا بدّ له من نظام يوجّه علاقاته الاجتماعيّة، ونظام يوجّه علاقاته مع الله تعالى، ومع الأرض، والطبيعة، والنبات، والحيوان، ويبيّن ما هو حقّ الإنسان على النبات، أو حقّ النبات عليه. هذه كلّها واحدة في كلّ زمان، وثابتة لا تتغيّر، بيد أنّ الإنسان يحتاج إلى عدد من الوسائل لتأمينها، وهذه الوسائل تختلف في كلّ عصر لأنّها من إبداع الإنسان نفسه، ولا علاقة للدّين بها (طبعًا الوسائل الشرعية)، حيث إنّه يعيّن الهدف، وكيفية بلوغه وتحقيقه. أمّا الوسائل المتبنّاة في تحقيق حاجات الإنسان فهي من مَهمّة العقل، حيث يؤدّي دوره في هذا المضمار تدريجيًّا من خلال تفنّنه في إبداع الوسيلة الأفضل والأنسب. والإنسان بصفته المخلوق الأتمّ والأكمل (على حدّ تعبير العلّامة الطباطبائيّ) يحاول تحقيق هدفه عن أيّ طريق تكون سهلة، وأقلّ نفقة، أي لا تكلّف كثيرًا. وعندما تتغيّر الوسائل الضامنة لتأمين حاجات هذا الإنسان تبعًا للتطوّرات الحاصلة في كلّ عصر، فإن متطلّبات العصر تتغير أيضًا.

وهذه حقًّا هي متطلّبات العصر، ولا يخطر على البال أنّها تمثّل ظاهرة محضة، أو رغبةً، أو إعجابًا، أو موضة قط. إنّها حاجات حقيقيّة تفرض نفسها ولا بدّ من إشباعها، وموقف الإسلام منها موقف إيجابي، إذ لا يقف حائلًا دون تحقيقها، لا سيّما وهي حقيقيّة واقعيّة.

وإنّما يقف الإسلام بوجه الهوس والتعصرن اللامعقول، ولا يدين إلّا من يبقى متخلّفًا عن ركب الحضارة والمدنيّة الّتي فيها خير البشرية ونفعها. من أمثال من يفضّل المحراث على الجرّار في حراثة الأرض، مع أنّ الأخير أفضل بكثير من المحراث. ولا مانع - من وجهة نظر إسلاميّة - في استعمال تلك الآلة ما دامت هي الأفضل، ولا يدين إلّا التهتّك والخلاعة والميوعة والمجون، ويقف - بكل حزم - بوجه كل لون من ألوان الفساد الأخلاقي والاجتماعي، ويرفض بشدّة ارتداء الزيّ الّذي يعلو على الركبة مثلًا، أو الأفلام المثيرة والهدّامة. فهذه ليست حاجات واقعيّة ضروريّة، كما لا يمكن القبول بها كظاهرة جديدة صحيحة من ظواهر العصر.

الوسيلة ومتطلّبات العصر

ولا يخفى، فإنّ الوسيلة المستعملة في تأمين الحاجات المتنوّعة، يمكن أن تستخدم في تحقيق أهداف مشروعة، ويمكن أن تستخدم في أهداف غير مشروعة أيضًا، فهي خرساء ولا موقف لها. مثل: مكبّرة الصوت الّتي تقوم بتقوية الصوت حتى يصل إلى أبعد حدّ ممكن، فهي تقوم بواجبها في ما إذا كانت الأهداف مشروعة أو غير مشروعة. فلو كان الهدف ذكر الله والدّعوة إلى الصلاة، تقوم بواجبها، ولو كان الهدف الغناء والدعوة إلى الكفر، تقوم بواجبها أيضًا.

فالمؤاخذة على من يستعملها، وعلى هدفها، وكذلك المذياع فهو وسيلة للبثّ إلى أبعد مدى ممكن فهو - في حدّ ذاته - وسيلة يمكن الاستفادة منها في مجال الخير كبثّ القرآن الكريم، ويمكن أن تكون في مجال الشرّ كبثّ الأغاني وغيرها، فهو بنفسه لا يتكلّم إلّا إذا كان هناك من يبثّ فيه، وكذلك التلفاز على تلك الشاكلة نفسها. ولو اعترض أحد على أمثال هذه الوسائل الّتي توصل الإنسان إلى أهدافه الصحيحة، ورفض استخدامها، في وقت يأتي فيه شخص آخر، ويستخدمها في أهداف غير مشروعة وغير صحيحة، مع إمكان استخدامها في أهداف مشروعة وصحيحة من قبل ذلك الشخص الأوّل، فهو يقاتل في سبيل الطاغوت بكلّ ألوانه، وهذا يستخدم الأسلحة الحديثة من دبّابة ومدفع رشاش ومدفع هاون، في حين يعرض الأوّل عن هذه الأسلحة، ويلجأ إلى السّيف والرّمح وأمثالهما من الأسلحة القديمة، فهذا مُدان حقًّا، وهدفه مدان أيضًا، ولا يلقى إلّا الخزي والاستهزاء؛ لأنّه أدان نفسه بما جنت يداه.

هذا هو معنى متطلّبات العصر أو مطالبه. ولا ينبغي الخلط بين متطلّبات العصر ورغبة النّاس وإعجابهم، أو الظواهر الّتي تبرز في كلّ عصر. إنّ الحاجات الأوليّة للإنسان ثابتة، أمّا الحاجات الثانويّة الّتي توصل الإنسان إلى حاجاته الأوليّة فهي متغيّرة. فالإنسان العاقل يكيّف نفسه مع متطلّبات العصر الّتي هي في تغيّر، ولو

تعنّت، ولم يواكب تلك المتطلّبات فلا يجني غير الخيبة والخسران، ويفقد شخصيّته إذ لا يسمع كلامه أحد، ولا يقام له أيّ وزن واعتبار، إذ يرى المذياع يصل صوته إلى ثلاثة وعشرين مليون نسمة في آن واحد، ويسمع طفله الّذي عمره خمس سنوات يردّد أغاني ذلك المذياع، وهو ما زال على تعنّته وتزمّته.

إنّ العالم الذي اخترع جهاز التسجيل لم يدر في خلده أنّه سيستعمل لتسجيل الأغاني الّتي تفسد أخلاق الناس، بل اخترعه لتسجيل الكلمات والخطب، ووقائع الاحتفالات والندوات والمؤتمرات، حتّى تصل إلى أقصى نقاط المعمورة، فليس الذنب ذنبه، أو ذنب جهازه، بل الذنب ذنب من يستعمله في غير الطريق الصحيحة، أو ذنب من لا يستفيد من هذا الجهاز العظيم لتحقيق أهدافه الصحيحة والسليمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفيلم، فعندما ظهرت الأفلام إلى عالم الوجود لم يكن الناس على درجة من الوعي والفطنة ليدركوا أنّ هناك من سيستخدم هذه الأفلام لأهداف فاسدة هدّامة هي أسوأ من الهيروويين وأكثر منه تحذيراً، فما أشجع من يقف حائلًا دون هذه الأفلام الفاسدة! وهل هناك أفضل من هذا العمل؟

وأمّا من لم يقدر على ذلك فلينافس؛ أعني فلينافس هذه الأفلام الهدّامة بأفلام بنّاءة مفيدة. ولكن مع الأسف، لا ينافس إلى أن يتصدّى بعضٌ في عرض فيلم عن الكعبة في المكان نفسه الّذي تُعرَض فيه الأفلام الماجنة الخليعة، وهذا عيب ناشئ عن تقصير أولئك الّذين لم يفكّروا مسبقاً بأنّ الأفلام يجب أن تدخل إلى حياة النّاس في شؤونها المختلفة، ولا سيّما الدينيّة منها. وينبغي المبادرة إلى عرض الأفلام الهادفة المفيدة في دار خاصّة للتبليغ قبل أن يتبادر الآخرون إلى عرض أفلامهم المبتذلة في تلك الأماكن. وأؤكّد قولي إنّه إن وقف أحد دون عرض الأفلام المبتذلة، فذلك أفضل، وإلّا فالمبادرة والتصدّي لعرض الأفلام المفيدة هو البديل، مع العلم أنّ الأفلام المفيدة لا تقتصر على عرض الكعبة أو حجّاج بيت الله الحرام، بل توجد أفلام أخرى كثيرة وجيّدة تستطيع أن تؤدّي دورها في كسب نصف الشباب أو أكثر إلى خطّ الهداية

والرشاد. وهل هناك فيلم أفضل من فيلم يعرض كيفية تكوّن الجنين، أو كيفية تفتح الأوراد، أو حركات القلب، أو ما شاكل ذلك؟ وإنّي أجزم أنّه لو عرضت مثل هذه الأفلام فسيكون لها تأثيرها البالغ، وما هي إلّا مواد مفيدة من درس التوحيد، ولو تحقّق هذا، وتحدّثنا حول متطلّبات العصر، فسيقول الآخرون: إنّ هذا الفيلم دليلٌ على ذلك، ويبقى الفيلم بريئًا لأنّه وسيلة سمعيّة بصريّة من وسائل التعليم. أمّا الجهل والعاند فهما مرضان فتّاكان، ولهما تأثيرات سيّئة حتى على الدين نفسه.

9

الفصل التّاسع

متطلّبات العصر (2)
الحاجات الإنسانيّة

تمهيد

قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ﴾[1].

تعرّضنا البارحة إلى موضوع متطلّبات العصر، وبيّنّا معنى هذه المتطلّبات، مع نبذة عن الظواهر الجديدة الّتي تبرز في كلّ عصر، فإنّي أذكر خلاصة لموضوع أمس.

لقد ذكرتُ أن أحد التفسيرَيْن المطروحَيْن لمتطلّبات العصر وهو الظواهر الجديدة الّتي تبرز في هذا العصر أو ذاك، فلو برزت ظاهرة معيّنة في عصر متأخّر عن عصر سابق، فيجب القبول بها بوصفها جديدة للعصر المتأخّر، وعلى هذا الأساس يتمّ تأييد كل ظواهر العصر الجديد، وهذا ما يطلق عليه اسم التجدّد أو الرقيّ أو التقدّم.

هذا اتّجاه خاطئ، وتصوّر مغلوط فيه، وذلك لأنّ ظواهر كلّ عصر جديد تنقسم إلى قسمَيْن: الأوّل: الظواهر الّتي يمكن أن تنبثق عن نوع من أنواع الرقيّ والتقدّم، والثاني: الظواهر الّتي يمكن أن تتمخّض عن الانحراف، وهذان الإمكانان موجودان في كلّ عصر. وبعبارة أخرى، لا يمكن الإقرار بكلّ شيء على أساس أنّه جديد، ولا رفض كلّ شيء على أساس قدمه، فلا الجديد دليل على الجودة أو الرداءة، ولا القديم كذلك. ويُلغى وفق ذلك مقياس الجودة والرداءة على أساس الحداثة والقدم، وربما يكون الشيء جيّدًا، وينبغي الأخذ به في حين هو قديم، وربما يكون رديئًا وينبغي رفضه في حين هو جديد، فليس كل جديد مستحسنًا ولا كلّ قديم مستهجنًا.

(1) سورة الأنفال، الآية 22.

هذا أحد التفسيرَيْن لمتطلّبات العصر، أمّا التفسير الآخر فيرى أنّ المتطلّبات تعني ذوق الناس ورغبتهم، وبعبارة أخرى تعني مطالب الناس، فالناس يرغبون في شيء، ولا يرغبون في آخر، فهل على الإنسان أن ينسجم مع متطلّبات العصر أو مع أذواق الناس ورغباتهم؟

وهذا أيضًا اتجاه خاطىء لأنّ أذواق الناس ورغباتهم يمكن أن تكون صحيحة، ويمكن أن لا تكون كذلك، وكم حدث أنّ كثيرًا من الناس أصحاب أذواق مريضة، واتّجاهات منحرفة في وقت يمثّلون فيه غالبيّة المجتمع؟ وهذا ما تعرّضنا له أيضًا.

وبالإضافة إلى هذين التفسيرَيْن، هناك تفسير آخر لمتطلّبات العصر ينبغي التأمّل فيه، والقبول به، وهذا التفسير يقول: إنّ متطلّبات العصر تعني حاجات العصر. فالإنسان يحتاج إلى جملة أمور هي في عداد الحاجات الثانويّة الّتي تنبثق من الحاجات الأساسيّة من أجل بلوغ الأهداف الّتي لا بدّ منها في كلّ عصر، وهذا ما يتطلّب منه البحث عن وسيلة لتأمين تلك الحاجات. ولا يخفى، فالوسائل في تطوّر، وأغلبها يسير نحو التكامل، والتطوّرات الحاصلة في المجتمع البشري من هذه الناحية تؤثّر على متطلّبات العصر في ضوء معناها الأخير، أي حاجات العصر، فتطوِّرها معها.

وهناك مثال يوضّح لنا هذا التفسير أكثر وهو: إنّ الإنسان يحتاج إلى التدفئة في فصل الشتاء، وما دام فصل الشتاء موجودًا فهذه الحاجة قائمة، ولا تختلف إلّا وسائل التدفئة الّتي يستعملها، والّتي تتفاوت من عصر إلى آخر. ففي البداية، كان الفحم هو الوسيلة الوحيدة للتدفئة، وكان له دوره الأساس في ذلك، لهذا كان ذا قيمة خاصّة بلغت حدًّا كان الشاعر «**نسيم شمال**» يخاطبه: «**أيّها السيّد فحم**»، «**أيّها الملك فحم**»، «**أيّها الأمير فحم**»! ولكن هل كانت للفحم أصالته؟ وهل كان في عداد الحاجات الأوليّة للإنسان؟ لا، إذ أنّ الفحم كان مجرّد وسيلة لتدفئة الإنسان في عصر من العصور، ولم تعد له قيمة تذكر بعد اكتشاف النفط الّذي هو أفضل من الفحم بكثير

من حيث رخصه وسهولة إعداده، فالفحم أو النفط حاجة ثانويّة للإنسان إذ الحاجة الأوليّة والأساسيّة هي التدفئة.

فهذا مثال بسيط يبيّن لنا أنّ حاجات العصر في تبدّل وتغير دائمَيْن، وهناك أمثلة ونماذج أخرى يلحظ من خلالها التغيير الحاصل في حاجات الإنسان، بالشكل الّذي تحلّ فيه وسيلة أفضل وأزهد وأيسر وأقوى، مكان وسيلة أخرى، فهذه واقعًا هي متطلّبات العصر الّتي لا بدّ لكلّ عاقل وعالم أن يقرّبها، هذه خلاصة لحديث أمس.

النظريّات حول حاجات الإنسان

أمّا حديث اليوم فإنّه يدور حول الإنسان، ووجود نوعَيْن من الحاجات له، وهما:

الأوّل: الحاجات الثابتة.

الثّاني: الحاجات المتغيّرة.

1. نظريّة أنّ حاجات الإنسان كلّها متغيّرة:

البعض يقولون: إنّ جميع حاجات الإنسان متغيّرة، ولا توجد هناك حاجات ثابتة، أي لا وجود لشيء في العالم يحتاجه الإنسان في جميع مراحل حياته، ويقولون: إنّ كلّ شيء مثل الفحم.

فيأتي عصر يحتاج إليه الإنسان، ويأتي عصر آخر لا يحتاج إليه، وبما أنّه لا يحتاج إليه في هذا العصر فسينتفي وجوده بحكم الحتميّة التاريخيّة شاء الإنسان أم أبى. وهؤلاء الّذين يتشدّقون بهذا الكلام يحكمون على الماديّات والمعنويّات بنفس الحكم من حيث التغيّر لا الثبات. وعندما يناقشون موضوع الدين، فإنّ حساسيّتهم منه تصل إلى حدٍّ يكونون فيه غير مستعدّين لمناقشة الدّين فيما إذا كان وجوده ضرورة أم لا! ويدّعون أن لا ضرورة هناك تقتضي الخوض في هذا الموضوع؛ لأنّ الدّين ظهر في عصر كان الناس بحاجةٍ إليه، وبما أنّ هذه الحاجة متغيّرة ولا تظلّ على حالها، لذلك

يرتفع وجوبها تدريجيًّا، ولا تعد هناك أيّة ضرورة لوجودها، وإذا ما تحقّق هذا فلا يبقى لها أيّ وجود أبدًا شاء الإنسان أم أبى. وعندما يكون الدّين كالفحم، إذ يصادر بحكم عدم الحاجة إليه، وقد بذل أصحاب هذه الأفكار قصارى جهدهم من أجل تجميل أفكارهم الساخرة هذه، وإظهارها بمظهر برّاق كي تجذب الآخرين، وهذا التوجّه هو نفس توجّه أعضاء حزب توده وأنصاره، وغيرهم من الماديّين. يقولون: لا وجود لحاجة ثابتة في العالم، وكلّ شيء في تطوّر، وحاجات الناس تتطوّر تبعًا لتطوّر العصور، وقد أثّروا بكلماتهم الجوفاء في مئات، بل الآلاف من الشباب، فحرفوهم وسمّموا عقولهم، ولا بدّ لنا هنا من توضيح هذا الموضوع.

2. نظرية أنّ حاجات الإنسان بين الثبات والتغيّر:

إنّ هذا القانون العامّ يتّخذ من حيث الأصل طابعَيْن هما: الطابع الفلسفي، والطابع الاجتماعي. فمن حيث طابعه الفلسفي، إنّ كلّ شيء في العالم متغيّر وليس له بقاء، ومن حيث طابعه الاجتماعي، إنّ كل شيء في المجتمع وليد الحاجة، وبما أنّ الحاجات الاجتماعيّة في تطوّر، لذلك يكون بقاء الأشياء مؤقّتًا.

أمّا الطابع الأول، هل هو صحيح أم لا؟ نقول: هو بشكل مطلق غير صحيح، أي: إنّ كلّ شيء في تطوّر، غير صحيح، وينطبق هذا فقط على الماديّات، والعالم المادّي، أي لو قلنا: إنّ جميع الأشكال الماديّة لهذا العالم في تطوّر، فهذا صحيح إذ لا يتسنّى لنا أبدًا العثور على شيء يحمل المواصفات المادّية، وهو باق على حاله منذ الأزل، وسيبقى على هذه الحال في المستقبل. وهل الجبال الّتي نشاهدها أو البحار الّتي نلاحظها هي على حالها منذ الأزل؟ وستبقى على الحال نفسها في المستقبل؟ لا، فلا بدّ من تطوّر قد طرأ ويطرأ عليها، وقد التفت الحكماء المسلمون منذ القديم إلى هذه الآية الكريمة: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ

أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ﴾[1]، فذكروا أنّها تخصُّ التطوّر الحاصل في جميع الأشياء الماديّة، بحكم قرينة: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ﴾.

ولا يخفى، فإنّ الجبال ذكرت هنا كمثال، والمقصود جميع الأشياء، إذ تحمل ذات الصفة الّتي عليها الجبال، وقد قال أحد الحكماء قديمًا: «**لا يغسل المرء في نهر مرّتين**»، وقصده هو لو اغتسل الإنسان هذا اليوم في نهر، وذهب إليه غدًا ليغتسل، فلا يجد الماء ماء الأمس، ولا يجد نفسه شخص الأمس، فإذًا لا يتسنّى لكلّ أحد أن يغتسل في نهر مرتَيْن أبدًا، ولا نقاش في الحقيقة القائلة: إنّ الأجسام وبقيّة الأشياء الماديّة في تطوّر، وتدلّ الدراسات الجغرافيّة الّتي أجريت على بحر الخزر الواقع في محافظة مازندران أنّ امتدادًا ملحوظًا قد طرأ على ساحله باتّجاه الطرف الآخر منذ أربعين سنة إلى الآن، وهناك قرائن علميّة أثبتت وجود طريق برّي كان يربطنا مع الولايات المتحدة، وبسبب التطوّرات التدريجيّة الحاصلة في الأرض فقد حالت المحيطات الموجودة في العالم هذا اليوم بيننا وبينها، فلا البحار، ولا السهول، ولا البراري، ولا المناطق تبقى على الحال نفسها الّتي كانت عليها منذ القديم، وطهران الحاليّة تختلف عن طهران قبل خمسين سنة من حيث التقلّبات الجويّة حرًّا وبردًا، فلا وجود الآن لموجات البرد القارس الّتي كانت تتعرّض لها طهران قديمًا، وما يدرينا لعلّها تتبدل إلى منطقة حارّة في المستقبل، وربّما تتبدّل المنطقة الحارّة هذا اليوم إلى منطقة باردة غدًا. وهكذا فكلّ شيء في الدنيا يسير نحو الشيخوخة والهرم حتّى الجزئيات الصغيرة الّتي تتكوّن منها الذرّة، فإنّها تمرّ بمراحل التوالد والتكاثر والشباب والشيخوخة. وقد ثبت علميًّا أنّ لها إشعاعات تتكسّر وتتحطّم بالتدريج، بعدها تظهر جزئيات أخرى تكوّن ذرّة جديدة، وهكذا. إذًا لا بقاء لجسم ماديّ في العالم على وتيرة واحدة، ولا تختلف الأجسام الماديّة في انطباق هذه الحقيقة عليها إلّا من حيث وقت بقائها وطول أعمارها فقط، إذ ربما يكون عمر بعضها قصيرًا، في حين يكون عمر البعض الآخر طويلًا.

(1) سورة النمل، الآية 88.

قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[1]. هاتان الآيتان توضّحان بما لا يقبل الشكّ أنّ كلّ شيء يسير نحو التغيير والزوال وليست المسألة إلّا مسألة وقت فقط، إذ البعض يعيش أكثر في الحياة، والبعض الآخر لا يعيش إلّا قليلًا. ومهما عاش الاثنان فلا بدّ من الموت، ولو فسّرنا النفس في الآية الثانية بالذات فهي تعني أنّ جميع الأشياء تسير نحو الفناء، ولكن هل أنّ عبارة «**كلّ شيء في تطور مستمرّ**» صحيحة؟ لا، لأنّه يمكن أن يكون في العالم شيء متغيّر ولكن ليس من جنس الأجسام الماديّة كالروح الإنسانيّة مثلًا، فجسم الإنسان يكبر ويهرم ويتغيّر ثمّ يفنى، ولكنّ روحه هي ليست كذلك.

وقد ثبت علميًّا أنّ جسم الإنسان يتكوّن من أحياء مجهريّة صغيرة هي الخلايا، وهذه الخلايا قسمان: خلايا عصبيّة، وخلايا غير عصبيّة. وكان القدماء يقولون إنّ الخلايا غير العصبيّة، تبلى وتتجدّد، وهذا ما ثبت في عصرنا الحاضر. أمّا بالنسبة إلى الخلايا العصبية، فإنّهم يقولون إنّ الخليّة نفسها لا تموت، ولكن يتبدل شكلها وقالبها.

إذا أخذنا هذا المسجد بعين الحسبان، وقلنا: إنّه لو تمّ تغيير جميع أجزائه من سقف، وأرضيّة، وجدران، فإنّ الذي يراه بعد هذا التّغيير، يتصوّر أنّه هو المسجد نفسه الذي رآه فيما مضى، في حين لم يبق من المسجد القديم جزء واحد. والواقع هو هكذا، حيث إنّ هذا المسجد إذ لو تأمّلنا فيه بدقّة، فإنّنا نلاحظ أنّه يتغير مرّات عدّة على امتداد عمره، وكم بلى منه، وكم تجدّد، وكم تغيّر. هذه حقيقة لا مناص عن الإذعان بها، لكن لا بدّ من القول إنّه في الوقت الّذي يتعرّض فيه جسم الإنسان للتغيير مرارًا، تظلّ شخصيته كما هي دون تغيير حيث إنّ في جسم الإنسان حقيقة ثابتة كانت ولا زالت، هي الّتي تكون شخصيّة الإنسان وما حكم المتغيّرات الطارئة إلا كحكم الملابس الّتي يرتديها الإنسان.

(1) سورة الأنبياء، الآية 34.

ينقل أنّ لـ»ابن سينا» تلميذًا اسمه «**بهمنيار**»، كان على ما يبدو من شمال إيران، وكان في البداية مجوسيًّا ثمّ أسلم، ويعدّ من فضلاء طلّاب «**ابن سينا**»، وله مناقشة حول الزمن يقول فيها: «**بما أنّ الزمن هو الشاخص لكلّ شيء، أي إنّه أحد أجزاء ذات كلّ شيء، فإنّه في تطوّر بحكم تطور الأشياء**». وكان «**ابن سينا**» لا يتفق معه في هذا الرأي، وحدث مرّة أن سأل «**بهمنيار**» أستاذه سؤالًا، فلم يجبه، فاستفسر منه مستغربًا عن سبب عدم ردّ الجواب، فأجابه «**ابن سينا**» بقوله: «**خذ الجواب ممّن سألته!**» فقال له: «**أنا سألتُ منك، ولم أسأل أحدًا غيرك**»، وهنا أجابه «**ابن سينا**»: «**إنّك سألتَ عن شخص كان موجودًا، والآن ليس له وجود، إذًا ممّن تريد الجواب؟**» فقبل وسلّم بأنّ شخصية الإنسان حقيقة ثابتة، وأنّ شخصيّتك واحدة حيث إنّك تلميذي.

نحن الآن لا نتعرّض للروح في بحثنا هذا، وما ذكرناه من موضوع كان لإثبات بطلان المبدأ الفلسفيّ القائل بتطوّر كلّ شيء وعدم ثباته، ومن المسلّمات في نقضه قضيّة الرّوح.

وهناك موضوع آخر وهو أنّ كلّ شيء في تطوّر أمر، وأنّ القوانين في تطوّر أمر آخر.

إنّ القانون يعني ذلك المبدأ، وذلك الناموس الّذي يجري في ضوئه تطوّر الأشياء، ونحن نقول: إنّه لا يبقى شكل من الإشكال في العالم على حاله، لكن، هل أنّ القانون الّذي يخصّ شكلًا من الأشكال يتطوّر أيضًا؟ لا؛ لأنّ القانون بما هو قانون ثابت، فمثلًا «**داروين**» يعتقد أنّه اكتشف سلسلة من القوانين الّتي تتعلّق بالكائنات الحيّة، وقال: إنّ هذه الكائنات في تطوّر وتكامل. ولنا أن نسأل هنا ونقول: إذا كانت تلك الكائنات في تطوّر وتكامل، فهل أنّ قوانين «**داروين**» نفسه هي في تطوّر وتكامل؟ أي هل إنّ مثلها كمثل الطفل الصغير الّذي يكبر، أو يتطوّر نوعيًّا على حدّ تعبير «**داروين**»، إذ يقول: «**إنّ الأنواع تتطوّر تطوّرًا نوعيًّا حيث يتطوّر نوع من الأنواع إلى نوع آخر**

بالتدريج»، فهل أنّ القوانين العلمية لداروين نفسه تتطوّر؟

لا، إنّها قوانين عالميّة ثابتة كانت وما زالت تُحكم سيطرتها على العالم، وتلعب دورها في شتّى الحقول العلميّة كقانون الجاذبية العامّة الّذي يعتبر أحد تلك القوانين الثابتة.

ولو قلنا: إنّ النبيّ ﷺ خالدٌ بجسمه، فربّما يعترض معترض بقوله: إنّه حسب القانون الفلسفي لا يظلّ شيئًا ثابتًا على حاله، وعندئذٍ تنتفي قضية خلود النبيّ ﷺ بشخصه. والحال أنّ محور البحث ليس الشخص بما هو شخص، ولا الشيء بما هو شيء، حسب مواصفاته الشيئيّة الماديّة، بل إنّ محور البحث هو القانون. فالقرآن الكريم - على سبيل المثال - قانون، وقانون ثابت، وحقائقه ثابتة، ومفاهيمه خالدة. فلو قال أحد إنّ أوراقه تبلى، نقول له: إنّ الورق وجود ماديّ ولا بدّ أن يبلى، لكنّ القرآن بما هو قرآن خالد لا يبلى، ويظلّ على خلوده وإشعاعاته، يبيّن الحقائق ويطرح المفاهيم، ويقدّم للبشرية قوانين لا يجد إليها البلى سبيلًا.

إنّ القانون ليس جسمًا ماديًّا فالجسم يبلى ويفنى. أمّا القانون فهو ثابت لا سيّما إذا كان مطابقًا للواقع، وأمّا إذا كان غير مطابق فهو ليس صحيحًا منذ يومه الأوّل.

على أيّ حال، لا ضير أن تكون للبشريّة قوانين ثابتة وخالدة لا ينالها البلى، فالبلى ينال الأجسام الماديّة فقط، وهذه حقيقةٌ نقرّ بها، ولا نرفضها، وقد أشار إليها القرآن في كثير من آياته، إذ قال - عزّ من قائل -: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾[1]، وقال -تعالى-: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾[2]. فلا أبديّة لجسم من الأجسام، ولا خلود له، بيد أنّ بحثنا لا يدور حول الأجسام، بل حول القوانين، وكلامنا هو إنّ للبشرية سلسلة من القوانين السماويّة باقية ما بقي الدّهر، وما أفدحه من خطأ يرتكبه من يتصوّر أنّ رداءة الأشياء بسبب قدمها؛ لأنّ القدم ليس دليلًا على الرداءة، كما أنّ

(1) سورة الرحمان، الآية 26.

(2) سورة التكوير، الآيتان 1 - 2.

الحداثة ليست دليلًا على الجودة، وكم من قديم هو جيّد مفيد، وكم من جديد هو مضرّ رديء.

إنّ أصحاب هذا التصوّر يقولون - مثلًا - إنّ الإقطاع أصبح قديمًا، ولم تعد له قيمة تذكر هذا اليوم، لذلك فهو رديء بسبب قدمه، وكأنّه كان جيّدًا في يومه الأوّل بسبب حداثته، ولا نقص فيه إلّا قدمه. وما أتفه أصحاب هذا التصوّر إذ يرفضون الإقطاع لقدمه - بزعمهم - في حين هو مرفوض منذ يومه الأوّل، ومنذ أن كان جديدًا! وهل هو إلّا أن يستولي أحد الأشخاص على أراض كثيرة بمنطق القوّة والعنجهيّة، مستعبدًا عددًا من الفلّاحين كي يعملوا له بكل مشقّة وهو يأكّل حصيلة أتعابهم، فأين جودته إذًا؟

إنّ هؤلاء يتصوّرون أنّ نظام الإقطاع كنظام السيّارة فهو جيّد ما دام جديدًا، أمّا إذا أصبح قديمًا فإنّه يفقد جودته. ولا أدري ماذا أقول لهؤلاء، وإنّي حائر حقًّا، فهل الإقطاع كان جيّدًا عندما كان جديدًا؟ إنّ نظامًا كهذا لا يقاس بقدم ولا حداثة، ولا تتوقّف جودته ورداءته على قدمه وحداثته، إذ هو اليوم رديء كما كان رديئًا بالأمس، وسيظلّ على رداءته مهما بلى الزمان أو تجدّد. ولا معنى لرداءته بسبب قدمه. مع العلم أنّه بسبب هذه التوجّهات الخاطئة يعدّ أصحاب هذا التصوّر كلّ قديم رديئًا. ويرون أنّ قدم الأشياء كلّها دليل على رداءتها، ويقولون: إلى متى يظلّ الإنسان يرتدي نوعًا واحداً من الملابس؟ ولا أدري فهل أنّ حكم جميع الأشياء كحكم الحذاء والملابس؟!

مزيدًا من اليقظة إذًا، حيث إنّ ذلك المبدأ الفلسفي لا ينطبق على المبادئ والقوانين، بل ينطبق على الأشياء والأجسام. ولنتوقف عند هذه النقطة لنطرح الموضوع بشكل آخر ذكرته في البداية، ولا أراني أستوفيه بالبحث هذه الليلة، وهذا الموضوع هو موضوع الحاجات حيث أشير إليه إشارة عابرة.

لقد ذكرتُ أن للإنسان حاجات ثابتة، وأخرى متغيّرة، أمّا أصحاب ذلك التصوّر

فإنّهم يرون أنّ جميع الحاجات متغيّرة، ووضعوا لرؤيتهم هذه أساسًا مزعوماً رفضه الشيوعيّون أنفسهم. وهذا الأساس هو أنّهم يرون أنّ كلّ ما في المجتمع من علم، وفن، وصناعة، وقضاء، ودين ومذهب، وأخلاق، ومعلومات، وسياسة، وحقوق عائليّة، هي كلّها بنى فوقيّة، وبمثابة أغصان الشجرة، وفرضوا لها جميعًا بنية تحتيّة وجذرًا هو الآخر يتطوّر، وبما أنّه يتطوّر فإنّ كلّ شيء يتطوّر معه أيضًا.

لقد رأوا أنّ الاقتصاد هو أساس كلّ شيء، وقالوا إنّ كلّ ما يطلبه الإنسان سببه العامل الاقتصادي ومن أجل المنفعة الاقتصاديّة، وفي الاقتصاد تتطوّر وسيلة الإنتاج، والتبدّل الحاصل في وسيلة الإنتاج يؤدّي إلى تبدّل في الأخلاق والقيم، لأنّها جميعًا تتمخض عن وسيلة الإنتاج، هذا هو أساس كلامهم. لكن قد ثبت اليوم أنّ هذا الأساس وهذا المبدأ من أفدح الأخطاء، لأنّ ملخّص كلام هؤلاء هو أنّ جميع نشاطات الإنسان تصبّ في خدمة بطنه.

تراودني هذه الفكرة دائمًا وهي أنّ الغربيّين وأمثالهم الّذين يضربون على وتر الإنسانيّة، ويفتخرون أنّهم دوّنوا وثيقة حقوق الإنسان، ويتحدّثون عن الشرف الإنسانيّ، ليقولوا لنا: كيف ينظرون إلى الإنسان ويقوّمونه؟ ولو تحدّثنا نحن المسلمين بنفس ما يتحدّث به الغربيّون عن الإنسان والإنسانيّة فهذا هو ديدننا، وهذه هي هويّتنا، وذلك إنّا نعتقد بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1]، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[2].

إنّ هؤلاء الّذين يعتقدون بأنّ الإنسان يعمل لبطنه، ويرون أنّ البطن محور حاجاته، ويتصورون أنّ الفن، والأخلاق، والأمور المعنويّة، والدّين، والعبادة، وليدة حاجات البطن لا يفكّرون بالإنسانيّة أبدًا! وما هو الفارق إذًا بين الإنسان والحيوان؟ ولو كان للإنسان بطن فله عقل أيضًا، وله قلب. وما أكثر الأعمال الّتي يمارسها الإنسان من

(1) سورة البقرة، الآية 30.
(2) سورة الإسراء، الآية 70.

وحي عقله لا من وحي بطنه! وما أكثر الأعمال الّتي يقوم بها على حساب منافعه الاقتصادية بسبب وجود الوازع الديني عنده! نحن لا نقول: إنّ الاقتصاد ليس عاملًا، كلّا، إنّه عامل، لكنّه ليس العامل الرئيس والأساس، بل هو أحد العوامل الكثيرة الّتي يمارس الإنسان نشاطاته في ضوئها.

نحن نقول: إنّ عبادة الله تعالى مصباح منير قلب الإنسان، وإنّ حسّ الإيثار، والتنازل عن المنافع الاقتصاديّة الشخصيّة في غاية من السموّ والرّفعة. وكم كان من العلماء الّذين سحقوا المنافع الاقتصاديّة من أجل العلم!!

ينقل المؤرخون أنّ «**ابن سينا**» قد سجن فترة، ثمّ صدر الأمر بإطلاق سراحه حين علم الملك أنّه قد وُشي ضدّه، فأمر بإحضاره، ولكنّه رفض الخروج من مخبئه، وأوصى تلاميذه بعدم البروز والظهور. وكان يقول: «**إنّ عملنا داخل السجن أفضل بكثير من الوزارة والرئاسة والمال والمنصب**». وكان له بعض الخدم يصرّون عليه بالخروج، فكان يرفض. وأخيرًا جاؤوه سرًّا وأخرجوه.

إنّ الإنسان يمكن أن يتنازل عن منافعه الاقتصاديّة. وأخطأ من قال إنّ جميع الحاجات في تطور باعتبار اعتمادها على عامل واحد. وهذا الكلام كلّه لا نصيب له من الصدق والصحّة.

10

الفصل العاشر

تطوّرات الزمن في التاريخ الإسلاميّ

تمهيد

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ﴾[1].

ذكرتُ البارحة أنّه من أجل التعرّف إلى منطق المعارضين والمستشكلين، ومن أجل أن نكون قادرين على تحليل مقولاتهم وجواب إشكالاتهم، نذكر ملخّصًا لكلامهم.

قد قلتُ إنّ هذه الشريحة الاجتماعيّة الّتي نطلق عليها صفة الجهل لها كلام يجري على لسان أفرادها، إنّهم يقولون إنّ هذا العالم هو عالم التغيير والتطور والحركة، ولا شيء يظلّ على وتيرة واحدة في لحظتَيْن متفاوتتَيْن، ولا ثبات له بالمعنى الحقيقي للثبات. ويردفون قائلين: بما أنّ الأشياء في تغيير وتطوّر، فإنّها فاقدة لقابليّة البقاء والاستمراريّة، وكلّ ما في الوجود وجوده مؤقّت ومحدّد وغير ثابت، بعد ذلك يخرجون علينا بهذه النتيجة من خلال تساؤلهم: كيف يمكن للإسلام أن يبقى إلى الأبد، ويكون صالحًا لكلّ زمان؟ أقول: إنّ الّذي أضفوا عليه صبغة فلسفية، ينطبق على الأشياء الماديّة، أي إنّ الأشياء الماديّة فقط قابلة للتغيير والبلى، وكلّ جسم من الأجسام الماديّة هو كذلك، لكنّ كلامنا لا يدور حول الأجسام، ولو ادّعى أحد بالخلود الماديّ فيكون الكلام المطروح مناسبًا له في هذا المجال، أو قال أحد بخلود أوراق القرآن كما كانت، فالكلام معه صحيح ومناسب، لكنّ الكلام لا يدور حول الشخص بمواصفاته الماديّة، أو حول الورق والحبر، بل الكلام يدور حول القانون، وحول عدد من الحقائق لا سبيل إلى إنكارها البتّة.

---

(1) سورة الأنعام، الآية 153.

إنّ الأشياء الماديّة في العالم تبلى، فما هي علاقتها بحقائق العالم؟ فمثلًا نقول: إنّ في الصدق رضا الله، أو إنّ الاستقامة صفة محمودة في الإنسان، فهذه حقائق ثابتة، وقانون لتنظيم حياة البشريّة، غير قابل للتبدّل والتغيير. ولكن قلنا إنّ هناك موضوعًا آخر يرتبط بحاجات الحياة، حيث إنّ الحاجات تتبدّل وتتطوّر، وبما أنّها تتبدّل فالقوانين يجب أن تتبدّل في ضوئها.

وذكرتُ البارحة أنّ الحاجات الأساسيّة للإنسان لا تتبدّل، وإنّما تتبدّل حاجاته الثانويّة، ووعدتكم أن أواصل كلامي في حدود هذا الموضوع. لكن بما أنّ هذه اللّيلة هي ليلة ميلاد الإمام الحسن المجتبى عليه السلام، لذلك أكتفي بذكر قسمٍ من ذلك الموضوع لنحافظ على حرارة هذه المناسبة المباركة ونعطيها حقّها أوّلًا، ونبقى عند الموضوع الرئيس ثانيًا.

خصوصيّة الشيعة عن المذاهب الإسلاميّة

لكن قبل التعرّض لموضوعنا، هناك مقدّمة قصيرة أنوّه بها وهي: أنّنا نحن أتباع أهل البيت عليهم السلام، نتفوّق على غيرنا من إخواننا المسلمين بوجود امتيازات نتمتّع بها، أي إنّنا نحظى بنعم ليست عند غيرنا. إنّنا وإخواننا نشترك بوجود القرآن والسُّنّة، ولكنّ هؤلاء لا يتجاوزونها، أي لا يرجعون إلى مصادر أخرى غيرهما. أمّا نحن فنتميّز عليهم باعتقادنا بوجود الأئمّة المعصومين الّذين هم امتداد طبيعيّ لصاحب الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم، وهم المصادر الموثوقة والغنيّة المغنيّة الّتي نرجع لها لأخذ كلّ ما نريد من أحكام.

كم عاش النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بعد البعثة؟ لقد عاش ثلاث وعشرين سنة، قضى منها ثلاث عشرة سنة في مكّة، والباقي في المدينة، وكان كلامه وفعله وتقريره سُنّة ومصدرًا للأحكام. ولا يخفى، فإنّ الزمن الذي نتحدّث عنه هذه اللّيالي، وكان مجموع سنينه ثلاث وعشرين سنة، قد شهد تبدّلات وتطوّرات كثيرة، فكان الوضع في مكّة شيئًا،

وفي المدينة شيئًا آخر، وفي مكة نفسها كان وضعها قبل وفاة أبي طالب وخديجة غير وضعها بعد وفاتهما عليهما السلام. وكان الوضع في السنين الثلاث الأولى من البعثة غير الوضع الّذي كان بعد نزول قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[1]، حيث إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم اتّخذ أسلوبًا آخر في العمل، ولنا تقسيمنا الخاص بنا للفترة الّتي عاشها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وللمسلمين عامّة تقسيمهم، فهم يقولون مثلًا في صدد تقسيم الفترة الّتي عاشها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد البعثة: من السنة الأولى للبعثة حتى إسلام حمزة، ونقول كان المسلمون في وضع حرج للغاية قبل إسلامه، أمّا بعد إسلامه فقد قويت شوكتهم واشتدّت عزيمتهم، مع العلم أنّ إخواننا المسلمين يقرّون بإسلام حمزة وتأثيره، وعندما قويت شوكة الإسلام حدثت تغييرات كثيرة في أساليب العمل.

وكذلك الوضع في المدينة، فيقسم إلى ما قبل معركة بدر وما بعدها، وما قبل فتح مكة وما بعده، وخلال تلك المدّة الّتي بلغ مجموعها ثلاث وعشرون سنة طرأت تغييرات متعدّدة، وحدثت تطوّرات كثيرة، وكانت ظروف المسلمين تختلف من فترة إلى أخرى. ولكنّ مجموع سنين تلك المدّة كانت ثلاث وعشرين سنة هي المدار عند غيرنا، أمّا بالنسبة إلينا أتباع مدرسة أهل البيت - فإنّ المدّة لا تقتصر على تلك السنين رغم عظم عطائها، لأنّنا نعتقد أنّ مرحلة العصمة بلغت 273 سنة، حيث إنّ ثلاث وعشرين سنة منها كانت في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ما نتفّق به مع المسلمين عامّة. أمّا السنون الباقية - وهي مائتا وخمسون سنة اعتبارًا من السنة العاشرة للهجرة حتّى سنة مئتَيْ وستين حيث وفاة الإمام العسكري عليه السلام الإمام الحادي عشر من أئمّة أهل البيت عليهم السلام - فهي تخصّنا ولا تخصّهم.

إنّ المئتَيْ والخمسين سنة في مرحلة العصمة - أي مرحلة الإمام المعصوم الظّاهر الّذي تعدّ سيرته حجّةً لنا - تدخل ضمن تقسيمًا، ولها ميزتها الخاصّة بها. أمّا عامّة المسلمين من غير أتباع أهل البيت، فإنّ المدار عندهم تلك المدّة أي ثلاث وعشرين

(1) سورة الحجر، الآية 94.

سنة فقط، وفيها يعتقدون بحجيّة السيرة النبويّة الشريفة. وقد ذكرت أنّ تقلّبات كثيرة قد حصلت في تلك المدّة الّتي عاشها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك قد حصلت مثلها بل أكثر منها بكثير خلال المدّة المتبقيّة من مرحلة العصمة، أعني خلال المئتي والخمسين سنة. ولا يخفى، فإنّ لتلك المدّة عظيم العطاء لنا حيث إنّها عالجت كثيرًا من المعضلات، وقدّمت أنجع الحلول بالنسبة إلى متطلّبات العصر، وأستطيع القول أنّ اعتبار هذا الأمر من صميم اعتقادنا أغنانا عن استجداء الحلول لكثير من المشاكل الّتي طرأت وتطرأ.

الأئمّة عليهم السلام ومتطلّبات العصر بين الثابت والمتغيّر

إنّ الأئمّة واكبوا تطورات العصر، وكانوا بالمستوى المطلوب بالنسبة إلى متطلّباته، ولعلّكم تصادفون أحيانًا أنّ سيرة بعضهم قد اختلفت عن البعض الآخر، وهذا بسبب الظروف المختلفة الّتي عاشوها. فمثلاً الإمام الحسن يصالح، في حين الإمام الحسين يقاتل، وهكذا بقيّة الأئمّة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وضعهم في حياتهم الخاصّة وأسلوب معيشتهم. فمثلًا نجد الإمام عليًّا عليه السلام يكتفي من لباسه بطمرَيْه، في حين كان الإمام السجّاد عليه السلام يرتدي لباس الخزّ، وكان يهيّئ لنفسه ثوبًا منه كلّ عام، والحال أنّ هذَيْن اللّونَيْن من اللّباس لم يلاحظا في سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

جاء في الكافي أنّ «**سفيان الثوريّ**» دخل ذات يوم على الإمام الصادق عليه السلام، فرأى عليه ثياب بيض كأنّها غرقىء[1] البيض، فقال له: «**إنّ هذا اللّباس ليس من لباسك**»، فقال له: «**اسمع منّي وعِ ما أقول لك، فإنّه خيرٌ لك عاجلًا وآجلًا إن أنت متّ على السُّنّة والحقّ، ولم تمت على بدعة أخبرك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في زمان مقفر جدب، فإمّا إذا أقبلت الدنيا فأحقّ أهلها بها أبرارها لا فجّارها، ومؤمنوها لا منافقوها، ومسلموها لا كفّارها، فما أنكرت يا ثوري فوالله أنّني لمع ما ترى ما أتى عليّ مذّ عقلت صباح ولا مساء**

(1) الغرقىء -كزبرج -: القشرة الملتزمة ببياض البيض أو البياض الذي يؤكل، قال - الغراء: وهمزته زائدة، (الصحاح).

ولله في مالي حقٌّ أمرني أن أضعه موضعًا إلّا وضعته».

قال: «**فأتاه قوم ممّن يُظهرون الزهد ويدعون الناس أن يكونوا معهم على مثل الّذي هم عليه من التقشّف**»، فقالوا له: «**إنّ صاحبنا حصر عن كلامك ولم تحضره حججه**»، فقال لهم: «**فهاتوا حججكم**»، فقالوا له: «**إنّ حججنا من كتاب الله**»، فقال لهم: «**فادلوا بها فإنّها أحقّ ما اتّبع وعمل به..**»[1]. وبعد أن قرؤوا عليه آيات من القرآن الكريم، أجابهم عليه السلام، فأفحمهم، ولم يقدروا على الجواب. واستنبط من كلامهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام والصحابة، لم يلبسوا مثل هذه الثياب، فأجابهم بلسان حاله: «**إنّ هذه القضيّة لا ترتبط بالإسلام، وإنّما بالزمان وتطوراته، ولو كنتُ في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبست مثل لباسه، وكذلك لو كان هو في زماني للبس مثل لباسي»**.

فالأصالة في الإسلام للمواساة، أي أن يواسي المسلمون بعضهم بعضًا. والمسلم الحقيقيّ هو الّذي يدفع ما عليه من حقوق واجبة، وهذا أمر ثابت غير قابل للتغيّر مع تغيّر الأزمنة والعصور، وينبغي أن يكون اعتماد المؤمن على الله لا على المال، وهذا هو المعنى الحقيقيّ للزهد.

وممّا لا يخفى أنّ الوضع العامّ للنّاس في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان شديدًا وعسيرًا، وكلّنا قرأنا في التاريخ أنّ الجيش الإسلامي في غزوة تبوك عُرِف بجيش العُسرة مع أنّ تعداده كان ثلاثين ألفًا لشدّة ما عاناه من عُسر وضيق وقلّة في الأرزاق حتّى ضعفت القلوب، وتفاديًا لهذا الضعف كان الثلاثة والأربعة يتقاسمون في تمرة واحدة لإشباع بطونهم. وفي معركة بدر، كان عدد المسلمين ثلاثمئة وثلاثة عشر، ولم تتجاوز سيوفهم الأربعين، وكانت له ثلاثة أو أربعة من الخيول، في حين كان عدد المشركين بين التسعمئة والألف، وكانوا ينحرون عددًا من الإبل كلّ يوم طعامًا لهم، وكان أهل الصفة في وضع يُرثى له حيث وصلت حالهم حدًّا كانوا يتناوبون فيه على لباس واحد لتأدية الصلاة.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، ج 5، ص 65.

وقرأنا كذلك أنّ رسول الله ﷺ دخل بيت فاطمة ذات يوم فوجد ستارة معلّقة، فرجع، ولما علمت الزهراء بذلك، أنزلتها، وكذلك نزعت سوارًا من فضّة كان في يدها، فقدّمتهما إلى النبيّ ﷺ لينفقهما على الفقراء.

فعامل الزمن يلعب دوره حيث كانت المواساة تقتضي مثلًا أن تبقى ستارة في البيت؛ لأنّ ظروف الفقر والبؤس كانت تفرض ذلك. أمّا اليوم فقد تبدّل كل شيء في حياة الناس، لكن لا يعني هذا إلغاء مبدأ المواساة، كما لا يعني الخروج عن حدّ الاعتدال، وعندما أقول: تبدّل كل شيء، فإنّي أقصد أنّ الحال ليست هي الحال الّتي كان عليها المسلمون في الصدر الأول، بحيث تستوجب عدم بقاء الستارة في البيت مثلًا. وحينما أرتدي لباسًا فإنّما أرتدي لباسًا ملائمًا يتناسب وهذا العصر. وبعبارة أخرى، لا أصالة للملبس أو المأكل في الإسلام، ولا يفرض الإسلام على أتباعه أن يرتدوا نوعًا معيّنًا من اللّباس، بل له تعليماته الخاصّة به الّتي في ضوئها يكون الملبس أو المأكل مثلًا. وهذه التعليمات مبادئ ثابتة توجّه الإنسان كيف يكيّف نفسه مع التطور، وكيف يمارس عمله، وكيف يؤدّي مسؤوليّته. ولو كانت هناك أصالة لشيء من الأشياء وفق الرؤية الإسلاميّة، فهو غير قابل للتغيير والتبدّل.

فالثّابت في الإسلام هو الأصول والمبادئ، والمتغيّر هو كيفيّة تنفيذ تلك الأصول والمبادئ. وهذا ما يخضع لتطوّرات العصر الّتي تلعب دورها في تبديل صور التكليف، ولو لم يكن هذا، ولو كانت هناك أصالة لهذه القضايا الجزئيّة، فمن المستحيل أن يمارس الإمام عليّ عليه السلام أسلوبًا في العمل يختلف عن غيره من الأئمّة. وهناك مفردات تجسّد الأصالة للقضايا الأساسيّة الثابتة الّتي لا تتبدّل بفعل تطوّرات العصر ومتطلّباته، مثل عبادة الله تعالى، والخوف منه، ومواساة الفقراء وتفقدهم، وما إلى ذلك. وفي هذا الأمر، يتساوى الإمام عليّ عليه السلام مثلًا مع الإمام السجّاد عليه السلام، فقد كان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مشغولًا في العبادة من أوّل الليل حتّى الصباح، وكان يصلّي في بعض اللّيالي ألف ركعة، وكذلك كان الإمام السجّاد عليه السلام والإمام

الرّضا عليه السلام فكلهم كانوا يتفقّدون الفقراء. وهذا مبدأ ثابت، وله أصالته، ولا يتبدل بفعل التطوّرات والمتطلّبات، ولكن أيّ نوع من اللّباس يلبس الإنسان، فهذا يرتبط بالتطوّرات الحاصلة في كلّ زمان.

ينقل «**الكليني**» في «**الكافي**»[1] عن «**معلّى بن خنيس**» قال: «**خرج أبو عبد الله عليه السلام في ليلة قد رشّت**[2] **وهو يريد ظلّة بني ساعدة فاتّبعته فإذا هو قد سقط منه شيء فقال: بسم الله، اللّهم ردّ علينا، قال: فأتيته فسلّمت عليه، قال: فقال: معلّى؟ قلت: نعم جُعلت فداك، فقال لي: التمس بيدك فما وجدت من شيء، فادفعه إليّ فإذا أنا بخبز منتشر كثير، فجعلت أدفع إليه ما وجدتُ، فإذا أنا بجراب أعجز عن حمله من خبز، فقلت: جعلت فداك أحمله على رأسي، فقال: لا أنا أولى به منك ولكن امضِ معي، قال: فأتينا ظلّه بني ساعدة فإذا نحن بقوم نيام فجعل يدسُّ الرغيف والرغيفَيْن حتى أتى على آخرهم ثمّ انصرفنا، فقلتُ: جعلت فداك، يعرف هؤلاء الحقّ فقال: «لو عرفوه لواسيناهم بالدُّقّة»**.

فهذه القصّة وأمثالها لا تتعلّق بعصر دون آخر، لأنّها تترجم لنا المواساة، والمواساة لا تخصّ زمنًا دون آخر، بل هي في كلّ الأزمنة والعصور.

لماذا عقد الإمـام الحسن عليه السلام الصّلح مع «**معاوية**»؟ ولماذا قاتل الإمام الحسين عليه السلام «**يزيد**»؟ وأمثال هذه الأسئلة المُثارة، ولا أدري لماذا نناقش أسلوب هذَيْن الإمامَيْن في العمل فقط، فلو رجعنا إلى الوراء قليلاً، لننظر لماذا لم ينهض الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام في عصر الخليفة الأوّل أو الثاني أو الثالث؟ ولكن بعد الخليفة الثالث عندما جاءه المسلمون وبايعوه وقف بكل حزم ولم يهادن. في حين أنّ الخليفة الأول - في عقيدته - غاصب للخلافة، كما كان «**معاوية**» من بعده غاضبًا لها. فمصلحة الإسلام هي الأهمّ عند عليّ بن أبي طالب، والأصالة وفق المنظور

(1) الشيخ الكليني، الكافي، ج 4، ص 8 - 9.
(2) أمطرت.

الإسلاميّ هي للدفاع عن الإسلام والمحافظة عليه، وهذا الموضوع مقدّم على كلّ شيء، وله أولويّته.

والإسلام عندما قرّر أنّ الخلافة لعليّ، فإنّما أراد تثبيت دعائمه وتوطيد أركانه؛ لأنّه الشخص الوحيد الجدير لها بين عليّة القوم. ولو كان الناس والصحابة قد أطاعوا نبيّهم الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وبايعوا عليًّا، وقدّر له استلام الخلافة لتحقّق هدف الإسلام، وطموح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بتعزيز أسس الرسالة الإسلاميّة من خلال خلافة عليّ عليه السلام. وكلّنا نعلم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّب عليًّا للخلافة، ولكن بمجرّد أن التحق بالرفيق الأعلى تغيّرت مجريات الأمور بظهور تيّار جديد يضم أكابر الصحابة ومشيخة المهاجرين والأنصار. وقد استغلّ هذا التيّار الموقف لتكون الخلافة لصالح من يهواه معرضًا عن عليّ وبني هاشم. وفي مثل تلك الظروف الحرجة، كان بين المسلمين أناس لم يتمكّن الإسلام من نفوسهم، وكان الإسلام قد ذاع صيته جديدًا خارج الجزيرة العربيّة، لذلك كانت المصلحة الإسلاميّة تقتضي أن يستتبّ الأمن والهدوء، وأن لا يكون هناك أيّ شرخ داخلي من شأنه أن يضعف الحكومة الجديدة، لا سيّما وقد هدّدت كيانها أخطار، كان عليها أن تواجهها بحزم وصلابة. مثل فتنة المرتدّين الّتي يجب على الحكومة الجديدة أن تكون بالمستوى المطلوب لإخمادها، وكذلك هناك الوافدون على المدينة من نقاط بعيدة حيث تنعدم عندهم المقاييس الصحيحة في التقويم، فلا يفرّقون بين عليّ وأبي بكر. كلّ هذه وأمثالها تقتضي أن تكون المصلحة الإسلاميّة هي الأهمّ، وأن تقدّم على كلّ مصلحة على الرغم من الانحراف الّذي طرأ من خلال تنحية الإمام علي عليه السلام عن الخلافة وهو الأجدر والأكفأ لها. لكنّ منطق الحكمة يفرض عليه وهو صاحب الحقّ المهتضم أن يتنازل عن حقّه، ويبرّ على مضض من أجل مصلحة الإسلام؛ حيث كانت هي هدفه الأعلى، وكان لا يهمّه إلا أن يكون الإسلام بخير، لذلك كان يعطي رأيه للخلفاء الثلاثة ويشاركهم، وكانوا يستشيرونه ويحتاجونه عندما تستعصي عليهم كثير من المسائل، وهكذا كان تعامله بكلّ صدق ونزاهة مع

أبي بكر، ومع عمر، ومع عثمان. وهذه - لعمر الله - أعلى درجات النبل والسموّ؛ حيث يرضى أن تمتهن كرامته، ونبقي كرامة الإسلام محفوظة، والأصالة وفق مقياسه الصائب للمصلحة الإسلاميّة المبدئيّة لا للمصلحة الشخصيّة، مع أنّ مطالبته بحقّه لا يعدّ مصلحة شخصيّة مهما تقوّل المتقوّلون، بل يعدّ مصلحة إسلاميّة حقيقيّة؛ لأنّه يكون بهذا قد عمل بما يمليه عليه واجبه القرآني، وبما أوصت به السنّة النبويّة الشريفة. لقد سكت عليه السلام طيلة تلك الفترة العصيبة حفظًا للمصلحة الإسلاميّة، ولكن عندما تغيّرت مجريات الأحداث، واتّسعت رقعة النفوذ الإسلامي، وشاءت المقادير أن يكون معاوية خصمه، لم يسكت، ولم يهدأ، بل كان الواجب يملي عليه أن يواجه هذا الخطر المحدق برسالة السماء؛ لأنّ معاوية لا يمتلك شخصيّة كشخصيّة أبي بكر وعمر. ولأنّ تأريخه لا يخفى على أحد، حيث حارب الإسلام مع أبيه سنينًا طوالًا، فتبدّلت المعادلات إذًا.

وكان الموقف يتطلّب من عليّ محاربة «**معاوية**»، وبالفعل فقد حاربه. ويأتي بعد ذلك دور الإمام الحسن عليه السلام وإذا بها مرحلة عصيبة زاخرة بالمحن المرّة الّتي كانت وليدة الأحداث الكثيرة، والّتي ظهرت في عصر أبيه. وابتُلي بأصحاب ضعاف النفوس، خائري الإرادة، ولو كان قد قاتل «**معاوية**» لقتل قتلاً غير مشرّف ليس كقتل أخيه سيّد الشهداء، الّذي قدّم الزكيّة مع اثنَيْن وسبعين من أصحابه البررة، حتى استشهد شهادة شرف وفخر واعتزاز. وما زالت دماؤهم الطاهرة تسقي شجرة الإسلام.

لقد ظهرت على أتباع أهل البيت عليهم السلام في عصر الإمام الحسن عليه السلام حالةٌ من الارتخاء والفتور والضعف والتعب، بحيث لو خاض المعركة مع «**معاوية**» لخسر الجولة، ولسُلّم مكتوف الأيدي إلى طاغية الشام، ويا له من ذُلّ! لا سيّما وأنّ «**معاوية**» لم يُظهِر من القسوة والظلم شيئًا تلك الفترة حتّى يمتعض منه الناس ويحاربوه. ولكن حينما غصب الخلافة حكم عشرين سنة، وولّى «**المغيرة بن شعبة**» و«**زياد ابن أبيه**» على الناس، يجورون ويحيفون عليهم حتّى ذاقوا شتّى ألوان المحن والويلات منهم.

عند ذلك، عرف الناس من هو «**معاوية**»، ومن هو عليّ، وتألّموا على تقصيرهم بحقّه وحقّ ولده المجتبى، وولده سيّد الشهداء. ولذلك قامت انتفاضات كثيرة بعد واقعة الطفّ، ومنها انتفاضة التوّابين الّذين التفّوا حول المختار.

ولعلّ تشخيص الناس لحقيقة الحكم الأمويّ في عصر الإمام الحسن، كان من العوامل المساعدة على ثورة الإمام الحسين عليه السلام، وإضافة إلى ذلك فإنّ «**يزيد**» كان يختلف عن أبيه «**معاوية**». حيث كان «**معاوية**» قد مارس أسلوب النفاق والمراوغة في سياسته، أمّا «**يزيد**» فقط أظهر الكفر علنًا، وكان «**معاوية**» يغطّي على أعماله المشينة، فلم يشرب الخمر علنًا، ولم يهارش الكلاب علنًا، أمّا «**يزيد**» فقد كان شابًّا نزقًا ماجنًا خليعًا، لم يحسب للأمور حسابها وكيفما تكون، فالناس يسمّونه خليفة رسول الله. وكان يشرب الخمر علنًا حتى الثمالة، وينال من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بمحضر من الناس، فلو لم تكن كربلاء، ولو لم ينهض الإمام الحسين عليه السلام تلك النهضة العظيمة الّتي آلت إلى سقوط «**يزيد**» فيما بعد، والّذي لو ظلّ لحكم مثل أبيه عابثًا بالحكم مدةً طويلة - لما كان للإسلام وجود. فالظروف كانت تختلف من عصر إلى آخر. وما قام به الإمام الحسن عليه السلام قام به الإمام الحسين عليه السلام، وكذلك ما قام به الإمام الحسين عليه السلام قام به الإمام الحسن عليه السلام، ولم يتغير إلّا أسلوب العمل، أمّا الموقف فهو واحد، والروح واحدة.

11

الفصل الحادي عشر

الاجتهاد والتفقّه في الدّين

تمهيد

قال تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾[1].

المفكّر محمّد إقبال اللاهوري

قبل الدخول في موضوع الاجتهاد والتفقّه في الدّين، أحببتُ أن أتحدّث قليلًا عن أحد المفكّرين في العالم الإسلاميّ ممّن خاض في الاجتهاد وأكّد عليه، وهذا المفكّر هو «**محمّد إقبال اللّاهوري**»، وهو من المفكّرين المعاصرين، وينحدر من شبه القارّة الهنديّة، الهند سابقًا والباكستان حاليًّا.

نشأ في أسرة مسلمة، ودرس العلوم الجديدة، وأنهى دراسته مع العلم أنّه قد درس العلوم القديمة أيضًا، وكان ذا حسٍّ إسلاميّ على العكس من الأغلبيّة الساحقة من طلّابنا الإيرانيّين الّذين سرعان ما يتأثّرون بالأجانب تأثّرًا عجيبًا، وكانت له شهادة عليا في فرع الفلسفة، وألّف كتبًا باللّغة الإنجليزيّة تعدّ من المصادر الّتي اعتمد عليها المستشرقون. وكان متحمّسًا للإسلام، وعلى درجة عالية من الوعي الإسلاميّ، وكان يعتقد أنّ الإسلام هو المنقذ الوحيد للبشريّة. وبالإضافة إلى أنّه من المجدّدين وأصحاب الاطّلاع على الأفكار الحديثة، فقد قال شعرًا كثيرًا. ولا تهمّنا الآن هذه الجوانب من حياته.

---

(1) سورة التوبة، الآية 122.

يقول هذا المفكّر: «**قال لي أبي جملة أصبحت درسًا لي في حياتي، قالها عندما كنتُ مشغولًا بتلاوة القرآن، فسألني:** «**ماذا تفعل؟**» قلتُ له: «**أقرأ القرآن**»، قال: «**يا بُنيّ! اقرأ القرآن كأنّه نزل عليك**»، فأثّرت هذه الجملة في قلبي أثر النقش في الحجر، وكنت بعدها كلّما أقرأ آية لا أتجاوزها حتى أتأمّل فيها وأتدبّر».

ضرورة الاجتهاد

إنّ الّذي دعاني أن أذكر هذه الشخصية كلامه في الاجتهاد، موضوع بحثنا هذا، يقول «**إقبال**»: «**إنّ الاجتهاد هو القوّة المحرّكة في الإسلام، مثله في ذلك مثل القوّة الّتي تحرّك السيّارة، فالسيّارة لا تتحرّك ما لم تكن لها قوّة تحرّكها، ولـ**«ابن سينا» أيضًا كلام حول الاجتهاد يذكره في بحث جامع له في كتاب الشفاء عندما يتطرّق فيه إلى المبادئ الاجتماعيّة والمبادئ العائليّة. يقول: «**لا حدّ للحاجات الّتي تظهر في حياة الإنسان**«**. إنّ الأصول في الإسلام ثابتة لا تتغيّر، وليست ثابتة من وجهة نظر الإسلام فقط، بل هي حقائق يسلم بها كمبادئ حياته في الأزمنة والعصور كافّة، وحكمها حكم منهج واقعي حقيقي لا بدّ منه، أمّا الفروع فهي متغيّرة ولا حدّ لها**».

ثمّ يردف قائلًا: «**لهذا السبب نقول بضرورة الاجتهاد وأهميّته**». وبعبارة أخرى، لا بدّ من وجود أخصائيّين وخبراء في كلّ عصر، لهم القدرة على تقديم الحلول المناسبة لمشكلات ذلك العصر من خلال استنباط الأحكام الجزئيّة التفصيليّة الملائمة لكلّ فترة من المصادر المجملة للتشريع الإسلامي، ولهم القابليّة على الاستجابة للتطوّرات الحاصلة من خلال إدراكهم أنّ المسألة الفلانيّة الجديدة في أيّ أصل من الأصول.

ويمكن القول إنّ الاجتهاد قد فقَدَ روحه في واقعنا المعاصر، ولم تعد له تلك المنزلة الّتي تناسبه حيث يتصوّر الناس أنّ مسؤولية المجتهد تكمن في استنباط المسائل والأحكام الفقهيّة فقط، والّتي لها حكم واحد مهما تعاقبت الأزمنة والعصور

مثل التيمّم، هل تكفي ضربة واحدة أو ضربتان؟ فأحد الفقهاء يقول: الأقوى ضربة واحدة، والثاني يقول: الأحوط ضربتان. وأمثال هذه المسائل، في حين أنّ هذه المسائل ليس لها أهميّة تذكر، إذ أنّ الأهميّة ينبغي أن تُركَّز على المسائل الجديدة والمستحدثة الّتي تظهر في كلّ عصر. ويجب التأكّد والاطمئنان من انطباقها على ما هو موجود في الشريعة من أحكام مجملة. لذلك، فإنّ «**ابن سينا**» ينطلق من هذا المنطلق، وفي تأكيده على ضرورة الاجتهاد ولزوم ترك بابه مفتوحًا في جميع الأزمنة والعصور. ولو أخذنا هذا الأمر بعين الحسبان، وبذلنا جهودنا لإعادة الحياة للاجتهاد بحقيقته، فسنكون على خلاف واضح مع عامّة المسلمين من غير أتباع أهل البيت، إذ يرون أنّ الاجتهاد مقتصر على أشخاص معيّنين، وهذا ما لا يراه أتباع أهل البيت، حيث يطالبون بترك باب الاجتهاد مفتوحًا في كلّ عصر من العصور، في حين يرى المسلمون عامّة أنّ المجتهدين أربعة فقط وهم: «**أبو حنيفة**»، و«**مالك**»، و«**الشافعي**» و«**أحمد بن حنبل**»، ويجوّزون عليهم الخطأ.

الاجتهاد والتفقّه في الدّين

يقول القرآن الكريم: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ..﴾[1]. فالنفر المذكور هنا هو النفر من أجل الاجتهاد، ومهما قيل في منطوق الآية، فالهدف واضح من ذلك النفر من خلال التّعبير القرآني نفسه عندما يقول: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾. تطرّق القرآت إلى هذه القضيّة المهمّة، وسمّاها التفقّه في الدّين، وهذا التعبير أعمق معنًى من تعبير علم الدين. فهناك تعبيران إذًا، أحدهما: علم الدين، والثاني: التفقّه في الدين، والعلم مفهومه واسع، ويمكن إطلاقه على كثير من حقول المعرفة. أمّا التفقه فهو ليس كذلك، ولا يمكن استعماله في كلّ مكان؛ لأنّه يعني التعمّق في العلم، ودرجته أعلى من درجة العلم، وهو بعبارة أخرى،

(1) سورة التوبة، الآية 122.

العلم العميق الّذي لا يتسنى لكلّ أحد، ويمكن أن نسمّي العلم السطحيّ علمًا ولا نسمّيه تفقّهًا.

يقول «**الراغب الأصفهاني**»: «**التفقّه هو التوسّل بعلم ظاهر إلى علم باطن**»؛ فهو التقاط اللبّ من بين القشور، وهو إدراك اللّامحسوس من خلال المحسوسات، وهو يعني أنّ الإنسان لا يتعامل مع الدين تعاملًا سطحيًّا، بل تعاملًا عميقًا هادفًا، مدركًا أنّ في الدين جانبَيْن: الجانب الروحي، والجانب المادي، مبتعدًا عن الفهم المبتور المشوّه للدين من خلال التركيز على جانب واحد فقط، ولا تتيَسَّر معرفة الدّين معرفة واعية من خلال جانب واحد فحسب، بل من خلال كلا جانبَيْه.

إنّنا نطالع الأحاديث والروايات الواردة أحيانًا فنجد بعضها يقول: «**يأتي على الناس زمان لا يبقى فيهم من القرآن إلا رسمه ومن الإسلام إلا اسمه**»[1]. وهذا الكلام للإمام أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وله كلام آخر قاله وهو يستعرض مستقبل بني أميّة، ومنه: «**أيّها الناس! سيأتي عليكم زمان يكفأ فيه الإسلام كما يكفأ الإناء بما فيه**»[2].

فهذه الأقوال تبيّن لنا أنّ قسمًا من التعاليم الدينيّة تشبه الإناء، وهي وعاء للقسم الآخر من التعاليم الدينيّة الّتي تشبه الماء. فهذا الوعاء ضروري ولكن لذلك الماء، ولو كان هذا الوعاء نفسه فلا يُكفأ ماؤه، أمّا إذا كان هذا الوعاء موجودًا من دون ذلك الماء فكأنّه غير موجود. فالإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ أراد من وراء هذا التشبيه أن يقول إنّ الأمويّين يفرغون الإسلام من محتواه، ويقضون على جوهره، ويشوّهون حقيقته، ولا يُبقون للناس منه إلّا القشور.

وللإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ كلام آخر، وهو أيضاً في صددّ الحديث عن بني أميّة، يقول فيه: «**ولبس الإسلام لبس الفرو مقلوبًا**»[3]. وإذا كان الإسلام هكذا، فهذا يعني أنّه فَقَدَ روحه،

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ص 540.

(2) م.ن، ص 150، خطبة 103.

(3) م.ن، ص 157-158، خطبة 108.

وأصبح معرضًا للسخريّة والاستهزاء بسبب تصرّفات الأمويّين المنحرفين.

فكلّ ما مرّ من أقوال وأمثالها تبيّن أنّ بعض النّاس يدّعي الإسلام ولكنّه الإسلام الفارغ من محتواه، الفاقد لروحه وحركيّته. والبعض الآخر يدّعيه كدين فاعل مؤثّر، أي الإسلام بما هو إسلام بحقيقته ومعناه.

تأثير الاجتهاد في متطلّبات العصر

ينقل أحد الأصدقاء أنّه في مرّة من المرّات واجهته مشكلة، فذهب إلى أحد معارفه يلتمس منه حلّها، مع أنّها كانت مشكلة بسيطة، ولكن بالنسبة إلى صاحبها كانت لها أهميّتها الخاصّة. يقول: «**فاعتذر بعلّة أنّه يريد الذهاب إلى صلاة الجماعة، فلو قال أحد هنا أنّ الإسلام قد أكّد على صلاة الجماعة تأكيدًا كثيرًا إلى الحدّ الّذي لم يلتفت معه إلى قيمة العمل المؤدّى في قضاء الحاجة فهذا كلام خاطىء، وهل هناك فرق في حساب الله بين أن نصلّي فرادى أو نصلّي جماعة؟ ولِمَ أكّد الإسلام على صلاة الجماعة؟ أليس ذلك من أجل أن يعيش الناس جوًّا روحيًّا ومعنويًا، يلتقي أحدهم بالآخر، ويتفقّد أحدهم أحوال الآخر؟ وهو كذلك، وما ذكر من التأكيد على صلاة الجماعة وكثرة ثوابها هو لكي تصنع من الناس أناسًا ذوي عطف وضمير، ويسعى أحدهم في قضاء حوائج الآخر. فصلاة الجماعة قشر في داخله لبٌّ كامن، وما هذا اللبّ إلّا العواطف الاجتماعيّة والتفكير بأمور الآخرين**».

كلّ ذلك يدلّل على أنّ في الإسلام لبًّا وقشور، وله ظاهر وباطن. فلا بدّ من التفقّه إذًا. والتفقّه يعني حصول الإنسان على المعنى المراد، فلو قال أحد: إنّ الاجتهاد هو القوّة المحرّكة للإسلام، أو قال آخر: إنّه ضروري في كل عصر وزمان وروح الإسلام روح ثابتة في الأزمنة والعصور كافّة، فلا مكان للشبهة القائلة إنّ متطلّبات العصر تستوجب نقض حكم الإسلام. وهنا أودّ أن أذكر مثالًا من القرآن، وهو قوله تعالى:

﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ..﴾[1]، فهذا أمر بالإعداد واضح بكل صراحة، والهدف مذكور أيضًا، فالإسلام دين القوّة لا دين الضعف، وهذا ما يقرّ به أعداؤه من الأجانب.

يقول «**ويل ديورانت**»: لا وجود لدين دعا أتباعه إلى القوّة كالإسلام. فالإسلام أكّد على القوّة، وطلب من المسلمين أن يكونوا أقوياء، ويسوؤه أن يرى المسلمين ضعفاء، ولا ينسجم منطق الضعف مع تعاليمه؛ لأنّه يوصي المجتمع الإسلامي بإعداد نفسه بكلّ ما يملك من قوّة لمواجهة الأعداء. ومن ناحية الهدف والغاية يصدر الأمر السماوي بأن يكون المسلمون أقوياء من الناحية الماديّة إلى الحدّ الّذي يرهبون به أعداء الله. وكما نرى الدول الكبرى هذا اليوم كيف أدخلت الرعب في قلوب الشعوب، فكذلك يريد القرآن من المسلمين أن يكونوا أقوياء إلى الحدّ الذي لو رآهم أعداؤهم، يهابون سطوتهم، ويخافون منهم، ولا يخطر في بالهم الاعتداء عليهم. وهناك صنفان من القائلين بمنطق القوّة: صنف يطلب القوّة من أجل الاعتداء على الآخرين، وصنف آخر يطلبها لمواجهة ذلك الاعتداء، والحيلولة دون استفحاله، وهذا عين ما يريده القرآن الكريم إذ ينادي بالقوّة للوقوف بوجه الاعتداء والسلب والنهب، ولا يوصي المسلمين بالقوّة وسيلةً للاعتداء. وما أروع الأدب القرآني إذ يقول: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ﴾[2]، وهنا يخاطب المسلمين أن لا يخرجوا عن حدّ العدالة حتى مع أعداء الله الّذين أساؤوا إليهم. وكذلك لا يجيز لغيرهم الاعتداء. فهذه أوامر ينبغي إطاعتها.

وعندما نأتي إلى السُنّة النبويّة الشريفة فإنّنا نلتقي بسلسلةٍ من الآداب والسنن المحمّديّة الّتي رسمها معلّم الإنسانية الأوّل لتكون منهجًا للحياة. والّتي تتّصل بموضوعنا سالف الذكر، ومن هذه الآداب السبق والرماية، - كما يصطلح عليهما في

(1) سورة الأنفال، الآية 60.

(2) سورة المائدة، الآية 8.

الفقه - وأكّد الإسلام على استحبابهما، وحرّم كلّ لون من ألوان المقامرة إلّا بهما، وهذا من مسلّمات الفقه إذ توجد أمثال هذه السنن والآداب في ديننا.

قد يأتي هنا من يتّصف بالتزمّت والجمود فيقول: إنّ الأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ..﴾ شيء، وأمر الفروسيّة والرماية شيء آخر، أي إنّ النبيّ ﷺ عندما أوصى بهما، وأكّد على تعليمهما لأولادنا، فإنّما يدلّ على ولع منه فيهما، ولذلك يجب بقاؤهما على ما هما عليه في الأزمنة والعصور كافّة! والحال أنّ القضيّة ليست بهذا الشكل؛ لأنّ الرماية وركوب الخيل هما وليدا قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾. والمُهمّ في الإسلام أن يكون المسلمون في الحدّ الأعلى من القوّة، وما الرماية وركوب الخيل إلّا مثالان عليها، ولا أصالة لهما لأنّهما يمثّلان الشكل التطبيقي لها.

وبعبارة أخرى، هما كاللّباس على البدن. والإسلام لا يرى لهما أصالة بل يرى الأصالة للقوّة، وهما أمّارتان على تلك القوّة. مع العلم أنّنا لا نقصد من كلامنا عدم الأصالة على اعتبار أنّهما من أوامر النبيّ ﷺ نفسه، لا من أوامر الله الواردة في كتابه العزيز! كلّا، إذ لا فصل بين أوامر الله وأوامر نبيّه، فهي أوامر واحدة، فليفهم من أراد! والقضيّة أنّ الإسلام أمر بشيء وأراد هو تنفيذه هو بذاته مرّةً، وأخرى أمر بشيء مقدّمة لشيء آخر، وما دور التفقّه في الدين إلّا أنّه يساعد الإنسان على بلوغ مراده.

وهناك مثال آخر في نهج البلاغة، حيث ينقل أنّ شخصًا جاء إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وقال له: لو غيّرت شيبكَ يا أمير المؤمنين، ألم يقل رسول الله ﷺ: «**غيّروا الشيب**»، فقال عليه السلام: «**الخضاب زينة ونحن قوم في مصيبة**»[1]. (يريد وفاة رسول الله ﷺ) وكأنّه يريد أن يقول عليه السلام إنّ هذا الأمر ليس له أصالة وذلك لأنّه كان لهدف معيّن يخصّ ذلك العصر، أمّا الآن فقد انتفى ذلك الهدف. لقد كان عدد

---

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 558.

المسلمين قليلًا، وبينهم شيوخ كبار قد اشتعلت لحاهم شيبًا، وعندما كان ينظر إليهم العدو يراهم قطعة بيضاء من الشيب فتقوى عزيمته، ويشتدّ ساعده، وترتفع معنويّته. ولا يخفى، فإنّ قوّة المعنويّات لها الدور الأول في المعركة، لذلك أمر النبيّ ﷺ الشيوخ المقاتلين أن يغيّروا شيبهم حتى لا تقوى عزيمة العدو حينما ينظر إلى كبر سنّهم.

فهذا هدف كان يخصّ تلك الفترة بالذات، أمّا اليوم فلا وجود له. لهذا كلّ شخص حرّ من هذه الناحية، فتغيير الشيب أمر طارىء متغيّر، أمّا قوّة المعنويّات فهي أمر ثابت غير قابل للتغيير. ويجب أن يبقى مفعولها ساريًا في الأزمنة والعصور كافّة، وكذلك أضعاف معنويّات الأعداء في حرب أو في سلم، ينبغي أن تبقى على حرارتها في كلّ عصر. وما علينا نحن المسلمين إلّا الالتفات إلى هذه النقطة الحسّاسة، ورفع النواقص الموجودة عندنا، ولا نعمل ما من شأنه أن يستضعفنا الأعداء. وهذا مبدأ ثابت تتفاوت أساليب تنفيذه بين فترة وأخرى، وقد يكون تغيير الشيب أسلوبًا ملائمًا لفترة معيّنة، وقد يكون هناك أسلوب آخر لفترة أخرى، فلا تتغيّر إلّا أساليب التنفيذ لا غير، وهذا هو مغزى التفقّه في الدين والبصيرة فيه، إذ يقدّم لنا أنجع الأساليب وأنسبها في كلّ عصر منبثقة من تلك الثوابت الأساسيّة في الشريعة.

إنّ من مميّزات الإسلام أنّه جعل المتغيّرات الّتي تتبدل في كلّ عصر متّصلة بالثوابت الّتي لا يطرأ عليها أي تغيير، أي إنّه جعل للأحكام الفرعية التفصيليّة علاقة بالأحكام المجملة في الشريعة، ولا يستطيع أن يكشف هذه العلاقة إلّا المجتهد الّذي يعطي رأي الإسلام في كلّ واقعة من خلال الملكة الّتي يختصّ بها، وهذه هي القوّة الحركيّة في الإسلام.

لا يخفى، أنّ مظاهر الجمود عند الإخباريّين كثيرة، منها مظاهر الجمود والتزمّت الّذي عليه بنى الإخباريون موقفهم من «**التحنّك**»، والتحنّك يقابلُ الاقتعاط في

اللّغة العربية، والاقتعاط يعني شدّ العمامة على الرأس. وقد تحرّر المرحوم «**الفيض الكاشاني**» من ربقتهم رغم إخباريّته، وبالإضافة إلى أنّه كان إخباريًّا، بيد أنّه كان شبه فيلسوف ممّا ساعد هذا الأمر على تنوير فكره.

لقد جمع المرحوم «**الفيض الكاشاني**» بين متطلّبات الروح والجسد، وأوتي قدرة على التشخيص. يقول هذا العالم: «**كان الاقتعاط شعار المشركين، أي أنّهم كانوا لا يتحنّكون بل كانوا يشدّونها، لذلك فإنّ عدم التحنّك يعني القبول بشعار المشركين. وفي ضوء هذا التوجّه الّذي كان عليه المشركون، صدر الأمر بالتحنّك. أمّا في الحقيقة فلا موضوعيّة لهذا الأمر بما هو، بل الموضوعيّة تكمن في معارضة المشركين، وعلى المسلم الحقيقي أن لا يتمسك بشعار غير إسلامي وغريب عليه.**

لقد كان هذا الأمر ساري المفعول في وقت كان يعيش فيه أولئك المشركون بذلك الشعار، أمّا اليوم فلا وجود لهم ولا وجود لشعارهم، لذلك لا ضرورة لهذا الشعار الّذي كانت فلسفته معاكسة ومعارضة للمشركين. هذا كلام المرحوم «**الفيض**». فهل نسخ حكمًا إسلاميًّا بكلامه هذا؟

لا، بل إنّه استوعب فلسفة الأمر الصادر بالتحنّك وعرف مغزاه. وهذا هو معنى الاجتهاد الّذي عبّر عنه «**محمد إقبال**» بالقوّة المحرّكة في الإسلام، وهو نفسه الّذي رأى «**ابن سينا**» ضرورته في كلّ عصر وزمان. ولقد ميّز المرحوم «**الفيض**» بين اللبّ والقشور.

وهناك مثال آخر، لو سأل أحد: هل أنّ لبس القُبعة الأجنبيّة، أو لبس السترة والبنطلون حرام؟ نقول: لا، حيث إنّ هذه الأشياء قد حُرمت في عصر من العصور، والآن هي غير محرّمة. فمثلًا كانت القُبّعة تخصّ الأجانب في وقت من الأوقات، وكان لبسها يعني أنّ الإنسان مسيحيّ. لذلك كان المسلم إذا لبسها يرتكب حرامًا، ولكن بما أنّها اليوم أصبحت زيًّا سائدًا، وفقدت هدفيّتها، وليست اليوم كما كانت بالأمس، لذلك

لبسها غير حرام. ولا حاجة أن يأتي نبيّ من الأنبياء ليحكم في هذه القضيّة، كما أنّ حكم الإسلام واحد لم يتغيّر.

في اعتقادي، إنّ الاجتهاد من معجزات الإسلام. ولا يعني الاجتهاد أن يجلس شخص ويفتي كيف يشاء. كلّا، بل له قوانينه الخاصّة به. وكما ذكرت سلفًا، فإنّ الإسلام تميّز بمواصفات ذاتيّة جعلته قادرًا على مواصلة دربه، وديمومة حركيّته دون أن يكون هناك تعارض أو تضارب مع قوانينه وقواعده الثّابتة. ولسنا نحن الّذين نمنحه قوّة الحركة والفاعليّة وفيه ثوابت لا ينال منها تطوّر الزمان شيئًا، ومتغيّرات تستوعب ظروف التطوّر، ورغم أنّه جعل التغيّرات تابعة للثوابت، فإنّ زمام الأمور يظلّ بيده. إنّ التفقّه في الدّين من أكبر النعم على الإنسان، وبه يكون هذا الإنسان ذا بصيرة ووعي.

12

الفصل الثّاني عشر

تطبيقات حول
الإسلام ومتطّلبات العصر

تمهيد

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾[1].

ذكرتُ البارحة أنّ أحد المفاهيم الموجودة في الدّين الإسلاميّ هو التفقّه، والتفقّه يعني معرفة الأحكام الإسلاميّة معرفة عميقة، ويعني كذلك أنّ في الإسلام خصوصيات لا تنكشف إلّا بالتفقّه. وبعبارة أخرى، إنّ في الدين ظاهرًا وباطنًا، ولكي لا يكون هناك لبس، فإنّ المقصود بالظاهر والباطن في حدود المسائل الّتي ذكرتها ليلة أمس، وسأذكر منها نماذج هذه الليلة، المهمّ أنّ ديننا يتميّز بوجود عنصر الاجتهاد فيه، وبفضله يمكن اكتشاف الجذور العميقة للأحكام الشرعيّة، والأسرار الخفيّة الموجودة في الشريعة.

الملازمة بين حكم العقل والشرع

إنّ في القضايا المطروحة بين المسلمين منذ الصدر الأول هي أنّه لا يوجد تكليف تعبّدي محض، أي خالٍ من حكمة أو مصلحة، وعليّ أن أوضّح معنى التعبّد.

إنّ التعبّد لا يعني أنّنا لا نعمل بالتكاليف الموجودة ما لم نعرف حكمتها، بل علينا العمل بكلّ ما جاء في الدين وصحّ دليله تعبّدًا، سواءً عرفنا حكمته أم لم نعرفها، ولا وجود لتعبّد محض في الدّين أي من دون حكمة أو مصلحة، إذ كلّ ما جاء في الدين

---

(1) سورة التوبة، الآية 122.

فيه حكمة خفيّة لا نعرفها، وفي ضوء هذا الأمر وضع العلماء قاعدتَيْن متعاكستَيْن أطلقوا عليهما «**قاعدة الملازمة**».

يقول العلماء: إنّ هناك تلازمًا بين ما يحكم به العقل وما يحكم به الشرع، فكلّ ما حكم العقل بضرورته حكم الدين بضرورته أيضًا والعكس هو الصحيح، ولو كشف العقل مصلحة معيّنة (الكشف اليقيني والقطعي لا الكشف الاحتمالي والظنّي طبعًا) في عمل من الأعمال، فإنّنا نحكم بشرعيّة هذا العمل من الناحية الدينيّة، أي نحكم بأنّ الإسلام أمر بذلك العمل نفسه، حتّى لو لم يصلنا منه شيء، وقد أفتى الفقهاء في مواطن كثيرة دون حصول الدليل النقلي. وكان إفتاؤهم بما حكم به العقل، وفي الفقه مسألة تسمّى «**ولاية الحاكم**» أي إنّ الحاكم الشرعي له حقّ الولاية في كثير من الأمور، فلو مات شخص مثلًا، ولم يعيّن وصيًّا له، وليس لأولاده قيّم شرعي، فما هو تكليفهم؟

هنا يأتي دور الحاكم الشرعي لتعيين ذلك التكليف في حين لا وجود لآية تصرّح بهذا المعنى، ولا خبر موثوق مئة في المئة يتطرّق إلى هذا الموضوع. والّذي نقوله هنا: إنّ الإسلام دين عظيم حكيم لم يترك مصالح الناس دون تكليف، وأينما حكم الشارع حكم العقل، ولا يعني هذا أنّ الشارع عندما يعطي حكمًا في قضيّة معيّنة، فإنّ العقل يبادر إلى إعطاء الحكم نفسه. فلو قال الشارع إنّ لحم الخنزير حرام، فإنّ العقل يفهم أيضًا أنّه حرام، لكنّ المقصود غير هذا، بل المقصود أنّ في كل حكم من أحكام الشارع رمزًا لو أدركه العقل فإنّه يصدّقه. فهذه هي قاعدة الملازمة، وفي ضوء هذه القاعدة، يقول علماء الإسلام: إنّ كلّ حكم من أحكام الإسلام الواجبة أو المستحبّة أو المحرّمة، أو المكروهة فيها حكمة ومصلحة، أو فيها دفع مفسدة، ولهذا تتميّز هذه الأحكام بخصوصيّتها الحكيمة. ولا يشرّع الإسلام شيئًا اعتباطيًّا، ولا يأمر بشيء جزافًا؟ وهذه الآصرة الصميميّة بين العقل والإسلام، لا وجود لمثلها في الأديان الأخرى، ولو سئل علماء الأديان الأخرى عن العلاقة بين الدين والعقل فإنّهم يجيبون بالنفي، وينكرون أيّة علاقة بينهما. فالمسيحيّة مثلًا تبدأ بالتثليث ولها اعتقاداتها الخاصّة بها،

ولو قيل لأتباعها: لا تتفق أقوالكم ومدّعياتكم مع العقل، لقالوا: وإن كانت لا تتّفق، ثمّ ماذا؟

تطبيقات حول الإسلام ومتطلّبات العصر

1. الدخول إلى أرض الغير:

هؤلاء عندما يردّدون كلمة التعبّد، فإنّهم يقصدون ترك العقل جانبًا، والتسليم الأعمى أمام الدّين. في حين لا يوجد في الإسلام تسليم أعمى، أو تسليم يقف ضدّ العقل، ولكن هناك تسليم لما فوق العقل وفق المعنى الّذي ذكرته سلفًا، وهو التسليم نفسه المطابق لحكم العقل. والعقل يقول أيضًا إذا لم يكن عندك علم بشيء فاسمع كلام من هو أعلم منك، وهذا هو الّذي أضفى على الإسلام خصوصيّة الخلود، أي إنّ في الإسلام مرونةً لا نظير لها ولا مثيل، وهي ما يصطلح عليه الفقهاء بالمهمّ والأهمّ. فلو وقف الإنسان بين حكمَيْن من الأحكام، ولم يستطع القيام بهما كلَيْهما، فعليه هنا أن يقدّم الأهمّ على المهمّ. وهناك مثال يُذكر دائمًا لطلبة العلوم الدينيّة في صدد الأهمّ والمهمّ. يقولون: لو كان هناك مكان لا يرضى صاحبه الدخول إليه، وأنت ترى فيه حوضًا قد سقط فيه طفل ولا أحد غيرك ينقذه، فهنا أنت بين أمرين: إمّا أن تدخل المكان رغم عدم رضا صاحبه لتنقذ الطفل من الغرق، وإمّا أن تقف لتتفرّج ويموت الطفل. فالعلماء يقولون: عليك أن ترى لمن تكون الحرمة أكثر للروح أم للمال، ولا بدّ أنّها للروح. إذًا عليك دخول المكان وإنقاذ الطفل حيث تضحّي بعمل صغير من أجل عمل كبير، وتقدّم بذلك الأهمّ على المهمّ.

2. لمس الجنس الآخر:

هناك مثال آخر: لو دهست امرأة وأريد نقلها إلى المستشفى، فهل ينتظر حتّى يصل أحد محارمها وينقلها؟ فربّما تموت، أو لا، تنقل إلى المستشفى من قبل غير

محارمها؟ وهنا تظهر مسألة، وهي أنّه لا يجوز مسّ جسد غير المحارم لا سيّما وأنّها إذا نقلت إلى المستشفى فستكون تحت مبضع الجرّاح، وهو أجنبيّ أي من غير محارمها، وإذا كانت تحت مبضعه فيستدعي هذا تعريتها، فما هو الموقف الصحيح تجاه هذه الحادثة؟ وإذا اقترب مخاض امرأة حامل، ولم تنفعها القوابل حتّى وصلت بها الحاجة إلى أن يجري لها طبيب جرّاح عمليّة قيصريّة، فماذا نفعل؟ ففي مثل هذه الحالات، لا بدّ من إظهار المرونة وعدم التزمّت والإصرار إلى الحدّ الّذي يفضّل الإنسان موت مريضته على إنقاذها بإجراء عمليّة لها، وربّما لا تقبل المرأة نفسها أيضًا.

وهكذا كلّه تزمّت وتحجّر، فلا بدّ من الإذعان للواقع وتسليم الأمر بيد الطبيب، مع العلم أنّ الإسلام يُفضّل إنقاذ روح الإنسان على مسألة لمس الجسد من قبل غير المحارم، ويرى أنّ الأولى هي الأهم. وهذه أمور يحكم بها العقل أيضًا، لكن لا بدّ من التذكير أنّه قد يكون هناك خروج عن الحدّ الشرعي، أو يكون هناك تجاوز متعمّد على الأحكام الشرعيّة، كأن تطلب المرأة المخاض رجلًا يولّدها، لا امرأة، مع وجود المرأة، فهذا التوجّه يرفضه الإسلام ولا يقرّبه.

3. المهن المختصة بالرجل أو المرأة:

قد ذكرتُ مرّةً أنّ النساء اللّواتي يدّعين المساواة مع الرجال، لماذا لا يسلّمن بهذه القضيّة، أي قضيّة القبالة؟ ولماذا لا يردن إلّا الرجال لقبالتهنّ؟ فأين المساواة الّتي يتشدّقن بها؟ وإذا لم يكن فرق بين المرأة والرجل، فليقبلن بالمرأة قابلةً، وما القبالة إلّا مهنتها لا مهنة الرجل! ولعلّ هناك من يقول إنّ سبب تخلّف المرأة هو لأنّ الأعمال لم تفوّض إليها على مرّ التاريخ، بل فوّضت إلى الرجل، ولو كانت قد فوّضت إليها لتفوّقت ولمع نجمها. ولو قال أحد: إنّ المعمل لا يصلح لإدارته إلّا المرأة، أو التمريض لا تصلح له إلا المرأة، لقالوا: لا، لا فرق في ذلك بين المرأة والرجل. ونقول: إنّ من الأعمال المعروفة الّتي تختصّ بها المرأة هي القبالة، فلقد كانت مهنة المرأة

منذ فجر التاريخ، وذلك لأنّ العمل يخصّها وحدها باعتبار أنّ الرجل لا ينجب أوّلًا، ولأنّ المرأة نفسها مارست هذا العمل منذ البداية ثانيًا، فلماذا إذًا تذهب النساء عند اقتراب مخاضهنّ إلى الأطبّاء؟

ألا يدلّ هذا على تفوّق الرجل على المرأة؟ مع العلم أنّي لا أؤيّد كلام من يقول بأفضليّة الرجل على المرأة في القبالة، بيد أنّي توخّيتُ أن أثبت بطلان أمثال هذه التخرّصات الجوفاء، وأنّها تنطلق من الهوى والهوس، وليس هدفي من المثال الّذي ذكرته القول بعدم وجود فرق بين الرجل والمرأة، أو تشجيع المرأة على الذهاب إلى الطبيب عند ولادتها. كلّا! بل يجب أن تكون المرأة هي القابلة، ولكن لو فرضنا أنّ السكّين قد بلغت العظم، وضاقت كلّ السُّبل، حتى تصل الحالة إلى خطر الموت، فلتذهب تلك المرأة إلى الطبيب ولا مانع في ذلك.

4. علم التشريح:

إنّ من القضايا الّتي يطرحها الطلبة الجامعيّون، والّتي أصبحت ذريعة بيد البعض للتهجّم على الدين الإسلاميّ الحنيف هي أنّ الإسلام لا يساير التطوّر، ولا ينسجم مع الواقع المعاصر، ولو أراد المسلم أن يتمسّك بدينه ويتقيّد به، فإنّه يتأخّر عن ركب الحضارة. ويضربون مثالًا على ذلك بعلم التشريح وهو أحد فروع علم الطب، ومن أركانه الأساسيّة منذ القدم. وتدريسه مقرّر في كليّة الطب، كما أنّه موجود في أرجاء العالم كافّة، وضرورة العلم وحدها تقتضي وجوده. وكان يُطبّق تارة على جسم الإنسان، وأخرى على جسم الحيوان، مع العلم أنّ تشريح جسم الحيوان مفيد، لكنّ عطاءه العلميّ قليل إذا ما قورن بتشريح جسم الإنسان، كما أنّه لا يفي بالغرض المطلوب، ولا يتمخّض عن نتائج جيّدة كالنتائج الّتي يتمخّض عنها تشريح الإنسان. فإذًا يُفضّل تشريح الإنسان لفائدته العظيمة ونتائجه العلميّة الدقيقة النافعة. فكيف يتلاءم هذا مع موقف الإسلام الداعي إلى احترام الميّت وعدم إهانته، وله آداب

خاصّة به تعتبر من ضمن الواجبات الكفائيّة، مثل التعجيل بتجهيزه، وعدم تأخير جنازته، والمبادرة إلى غسله، وتكفينه، ودفنه؟ وهذا ما يتنافى مع الأهداف المتوخّاة من علم التشريح.

هذه ليست قضيّة مُهمّة ذات بال، وهي من القضايا الّتي تطرقتُ إليها سلفًا، إنّ الإسلام يؤكّد على احترام جسم المؤمن بعد وفاته (من الطبيعي أنّه ينبغي دفن كلّ ميت حتى لو كان كافرًا مع عدم جواز غسله وتجهيزه، ولكن يجب دفنه وعدم ترك جثته دون مواراتها الثرى)، وأنتم تقولون إنّ علم الطب يتوقّف على التشريح، حيث لا يتسنّى معرفة الكثير من الأمراض وطرق معالجتها إلّا به، ونحن نقول أنّ الطب - من المنظور الإسلامي - واجب كفائيّ، كما أنّ دفن الميت واجب كفائيّ. ولا بُدّ أن يكون بين الناس من يتخصّص بعلم الطب، وكلّ عمل يتوقّف عليه تشخيص المرض، أو وصف الدواء فهو بمثابة مقدّمة الواجب، أيّ إنّه واجب أيضًا؛ لأنّ مقدّمة الواجب واجبة. فنحن إذًا الآن بين واجبَيْن في الإسلام، فما هو موقفنا حيال هذَيْن الواجبَيْن؟

إنّ على طالب الطبّ - إذا كان مسلمًا - أن يعلم بأنّه يؤدّي واجبًا كفائيًّا من خلال دراسته، وأنّه يمكن أن يحقّق هدف الطبّ في التشريح من خلال تشريح جثّة إنسان غير مسلم، وما أكثر الأجانب المستعدّين لأن تكون جثّتهم بعد موتهم تحت تصرّف علم الطب! لذلك يتحقّق هدف علم الطب من خلال تشريح جثث هؤلاء. ولعلّ هناك من يقول: إنّ هذا غير ممكن، أي إنّ هؤلاء الأجانب غير مستعدّين، أو لا يمكن أن تكون جثثهم في متناول أيدينا، فهل أنّ تقدّم علم الطب أهمّ، أو احترام جثّة المسلم؟ والجواب هو: إنّ تقدّم علم الطب أهمّ، ولا بدّ منه كعملٍ جبّار مفيد على حساب حُرمة جثّة المسلم، بيد أنّه ينبغي التذكير أنّ جزئيات وتفاصيل كثيرة تتعلّق بهذا الموضوع، يستطيع المجتهد بحثها ودراستها.

سئل أحد العلماء المعاصرين عن موضوع التشريح واحتمال عدم توفّر جثث

غير المسلمين، فأجاب: لو فرضنا عدم توفّر جثث غير المسلمين بمقدار كافٍ، وكلّ ما موجود هو جثث المسلمين فقط، هنا يجب وضع ضوابط معيّنة لجثثهم طبقًا لشخصيّاتهم عندما كانوا على قيد الحياة. فكلّما كان المتوفى ذا شخصيّة إسلاميّة مرموقة متميّزة، قلّ عرض جثته على التشريح. أي يكون احترام جثّة المؤمن كاحترامه عندما كان حيًّا، فلا يتساوى مثلًا احترام المرحوم آية الله العظمى السيّد البروجردي مع احترام غيره من المسلمين عامّة، لأنّ هتك حرمته تعني هناك حرمة المسلمين كافّة بوصفه زعيمهم، ومثلهم الأعلى، وقدوتهم العظمى، فمن المقطوع به أن يكون احترام جثّته أكثر من احترام جثث غيره. ولو فرضنا وجود آلاف الجثث مع جثّة شخصيّة مثله، فإن تلك الجثث تُشرّح وجثّة هذه الشخصية لا تُشرّح. وكذلك هناك فرق بين جثث الموتى العاديّين، حيث إنّ الجثّة الّتي يكون أولياؤها أحياء وحاضرين، عندها تختلف عن الجثّة المجهولة الأولياء.

5. الأحكام العباديّة:

فليتبصّر المتبصّرون حيث إنّ معادلات الإسلام دقيقة ومركّزة، وأنّ قاعدة الأهمّ والمهمّ قاعدة موضوعيّة منطقيّة في قاموسه، إذ ينادي بتقديم الأهمّ على المهم عند الضرورة، وهذا ما أضفي عليه مرونة أكثر، وهي الصفة الّتي يتميّز بها منذ أن أشرقت أنواره على البشريّة، ولم نكن نحن الّذين لصقنا به هذه الصفة، بل هي طبيعته الّتي تَفَضَّلَ بها على بني الإنسان. ولو كنّا قد أردنا أن نقحم به المرونة بالقوّة فما كان من حقّنا هذا، فالإسلام هو الّذي منح نفسه تلك الصفة، وهو الذي قدّم لنا نفسه بتلك الصفة وفق حساب دقيق. وفي الإسلام مسألة غير مسألة الأهمّ والمهمّ، وهذه المسألة هي وجود الأشكال المتنوّعة للأحكام الصريحة الواردة حسب الظروف المختلفة، وفي درجة لا نظير لها من التساهل والتسامح. فمثلًا يأمر الإسلام بالصلاة والصوم، ويأمر بالوضوء والغسل قبل الصلاة، وهذه كلّها من الواجبات المؤكّدة. وتتجلّى عظمة

الإسلام هنا عندما يُعطي تلك الواجبات أشكالًا مختلفة حسب الظروف، فمثلًا يقول: عندما لا يستطيع الإنسان أن يصلّي وقوفاً لِعلّة فليصلّ جالسًا، وإن لم يقدر أن يصلّي من جلوس فليصلّ وهو مضطجع في فراشه مكتفيًا بالذكر فقط، ولو أمره الطبيب بعدم التكلّم فليصلّ بالإيماء، ولا حاجة إلى العناد واللّجاجة في مثل هذه المواطن.

يُنقل أنّه جاء أحد العلماء إلى طهران للتداوي قبل سنين، حيث أجريت له عمليّة جراحيّة في عينه، وكانت ناجحة، وقبل خروجه من المستشفى منعه الأطبّاء من إيصال الماء إليها، لكنّه لم يمتثل لعناده وتزمّته، وكان يقول: إنّ الأطبّاء لا يفهمون غير التضميد وخياطة الجرح. بعد ذلك ذهب إلى قم دون إذن من الطبيب، وهناك ذهب إلى أحد حمّامات المدينة، ودخل في حوض فيه ماء وسخ، وغسل جسمه بما فيه عينه، ممّا أدّى إلى التهابها حتى عميت، وفقد بصره على أثر ذلك. فهذا رجل قد خالف حكم الإسلام؛ لأنّ الإسلام يقول إذا كان في الوضوء ضرر فليتيمّم الإنسان إذا أراد الصلاة، ولو خالف وتوضّأ فصلاته باطلة. ولو قال الطبيب لأحد: إنّ الصوم مضرّ لك، أو فيه خوف الضرر، فليس له الحقّ أن يعترض، ولو خالف وصام، فصومه باطل، وعليه قضاؤه.

لذلك، فإنّ لأحكام الدين أشكالًا مختلفة يحار فيها الإنسان، وما هذه الأشكال إلّا بسبب اختلاف المصالح ووجود حساب الأهمّ والمهمّ. ففي السفر مثلًا يأمر بالصلاة قصرًا، وينهى عن الصوم. قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1]، ولمّ هذا الحكم؟ فالآية الّتي بعدها تجيب: ﴿ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[2] وإنّها حقًّا الشريعة السهلة السمحاء، ولكنّ أكثر الناس لا يؤمنون ولا يرضون. وقد كان في عصر صدر الإسلام ثلّة منهم، حيث يحدّث التاريخ أنّ معركة بدر كانت في شهر رمضان، لكنّ النبيّ الأكرم ﷺ أمر المسلمين بالإفطار لأنّهم في

(1) سورة البقرة، الآية 184.

(2) سورة البقرة، الآية 185.

سفر، فاعترض بعضهم بالقول: كيف نفطر في شهر رمضان؟ وامتعضوا من عدم أداء صيامهم، والحال أنّه لا ينبغي لهم أن يمتعضوا لأنّه حكم سماويّ، عليهم أن يطيعوه لوجود مصلحة خافية علينا.

نُقل عن المرحوم الشيخ «**عبد الكريم الحائري**» أنّه كان مريضًا، وقد تقدّم به السنّ، لكنّه كان يصوم في شهر رمضان أحيانًا، فقالوا له: كيف تصوم وأنت لا تجوّز الصوم في مثل هذه الحالة؟ فقال: «**هذا صحيح، لا يجوز الصوم بيد أنّ الحسّ الدينيّ الّذي أحمله لا يسمح لي بالإفطار**»، مع العلم أنّ الفقه يقول: «**لو خاف الإنسان على نفسه الضرر فلا يجوز له الصوم، حتى لو لم تكن هناك مشقّة عليه في الصوم**»، وهذا الحكم يشمل الشيخ الكبير والمرأة العجوز.

هذه الأمور وأمثالها تبيّن لنا كيف أنّ الإسلام نفسه ينطبق على كلّ عصر، ويصلح لكلّ زمان دون الحاجة إلى تدخّلنا لجعله كذلك. لكن لا يخفى أننا قد نقوم بأعمال لا تنسجم ومنطق الإسلام كرفع عبارة «**حيّ على خير العمل**» من الأذان، ووضع عبارة أخرى مكانها أو نصلّي باللّغة التركيّة، فهذه الأعمال لا تسمّى متطلّبات العصر، أو تطوّرات الزمن، بل هي واقعًا جهلٌ محض حيث إنّها لا تدلّ على علم ومعرفة ووعي، وذلك لأنّ الإسلام أعدّ لكلّ شيء حسابه، وفيه من الحكم والأسرار ما لا سبيل لنا إلى الاستفادة منها إلّا أن نكون متفقّهين واعين.

13

الفصل الثّالث عشر

العبادة حاجة الإنسان الثّابتة

تمهيد

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾[1].

أهميّة النقد ودوره

من الضّروري للإنسان - بشكل عام - أن يحمل روح النقد، والنقد لا يعني إظهار العيوب أو كشف السلبيّات، وإنّما يعني وضع الشيء تحت المحكّ لتشخيص حسنه من رديئه. فمثلًا لو أراد أحد أن ينتقد كتابًا معيّنًا فلا يعني هذا أنّه يريد كشف عيوبه وسلبيّاته، بل يعني أنّه يريد إظهار العيوب والسلبيّات من جهة، والمحاسن والإيجابيّات من جهة أخرى. ولا بدّ للإنسان أن يكون ناقدًا لكلّ ما يسمعه من الآخرين. وبعبارة أخرى، يكون مراقبًا ومحلّلًا لكلامهم، وليس من المستحسن له أن يقبل كلامًا أيّ كلام كان بمجرّد ذيوعه في الوسط الاجتماعي وشهرته بين الناس حتّى إذا كان كلامًا جميلًا عذبًا، فالإنسان يجب أن يكون ناقدًا في كلّ الأحوال لا سيّما فيما يخصُّ أمور الدين.

وفي الحديث عن النبيّ الأعظمﷺ مضمونه: «**اعرضوا حديثي على القرآن فإن وافقه فخذوه وإلّا فدعوه**»[2]، لون من النقد.

وهنا حديث آخر أتذكّره مجملًا، ويتعلّق بأصحاب الكهف الّذين ورد ذكرهم

(1) سورة التوبة، الآية 122.

(2) راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 50، ص 80.

في القرآن، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ...﴾[1]، فيقال إنّهم كانوا صيارفة ولكن ليسوا صيارفة بالمعنى المتداول اقتصاديًّا كما ظنّ البعض، بل «**كانوا صيارفة الكلام**» كما ورد على لسان أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وليسوا صيارفة الذهب والفضة. وبعبارة أخرى، إنّهم كانوا حكماء علماء، وبما أنّهم كانوا حكماء لذلك كانوا يتفنّنون في قياس ومناقشة ما يعرض عليهم من كلام، والتفقّه في الدين الّذي ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ...﴾ يعني أنّ الإنسان المتفقّه يجب أن يكون ناقدًا إلى الحدّ الّذي يكون فيه قادرًا على تحليل كلّ ما يطرح وله علاقة بالدين.

أتذكر قصّة في حياتي حدثت معي أودّ أن أنقلها لكم: كنتُ في الرابعة عشر أو الخامسة عشر من عمري وقد درست قليلًا من مقدّمات العربيّة، وكان ذلك بعد حادثة خراسان المعروفة، حيث تعرضت الحوزة العلمية في مشهد إلى هجمة شرسة من قبل أزلام النظام، ممّا أدّى إلى شللها بالكامل وكلّ من كان يرى تلك الأوضاع المزرية يتصوّر أن لا تقوم للعلماء قائمة بعدها.

وبرزت في تلك الفترة حادثة احتاجت إلى كتابة حولها، فدعيت إلى ذلك، فكتبت مقالة وعندما رآها أحد الأشخاص، وكان في منصب حسّاس» رمقني بنظرة ثمّ أعرب عن أسفه لكوني ما زلتُ عالمًا دينيًا، وعلّق على ذلك، ثمّ نصحني قائلًا: لقد ولّى ذلك الزمان الّذي كان يذهب به الناس إلى النجف أو إلى قم للدراسة وبلوغ الدرجات العليا في سلّم العلم»، لقد ولّى من غير رجعة. وواصل كلامه قائلاً: «**هل أنّ الأشخاص الّذين يتربعون على الكراسي يتميّزون عليكم بإصبع مضاف إلى أصابعهم؟ أي أنّكم يمكن أن تكونوا مثلهم إذا تركتم ريّكم!**»، وأطال المقام في حديثه كي يقنعني بالتخلّي عمّا أنا فيه لكنّه لم يجد مني أذنًا صاغية.

بعد ذلك، يمّمت وجهي صوب قم، وأقمتُ فيها خمس عشرة سنةً، ثم توجّهتُ

(1) سورة الكهف، الآيات 13 - 14.

بعدها إلى طهران وهناك صدر لي أوّل كتاب ألّفته وهو «**مبادىء الفلسفة**». أمّا ذلك الشخص فقد أصبح عضوًا في مجلس النواب، وكان ذكيًّا فاهمًا، ولم يكن في وضع اجتماعي واقتصادي جيّد إبّان شبابه، لكن تبدّل حاله فيما بعد، وأصبح في وضع جيّد.

كان صدور كتابي آنف الذكر بعد ثماني عشرة سنة من لقائي به، وعندما وقعت في يده نسخة منه كان قد نسي ذلك اللّقاء ونصيحته لي، فبدأ يُطري ويثني على الكتاب وكان كلّما جلس في مكان يثني على الكتاب إلى حدّ المبالغة، وحتّى صادف مرّةً أنّي كنتُ حاضرًا في أحد المجالس فأطرى عليّ كثيرًا. وهنا تذكّرتُ ذلك الموقف يوم نصحني قبل ثماني عشرة سنة، وحدّثتُ نفسي أنّي لو كنتُ قد سمعتُ نصيحته لكان مثلي مثل الكاتب العادي الّذي ينتظر الناس كي يكتب لهم عرائض، لكنّي والحمد لله لم أسمع كلامه، ولو كنت قد سمعته لما كان كلّ هذا الإطراء الّذي ملأ أذني.

ما هي العبادة؟

أودّ أن أخصّص قسمًا من محاضرتي للحديث عن بعض الممارسات العامّة الثابتة الّتي لا تقبل النسخ والتغيير، والّتي لا يستطيع عامل الزمن أن يؤثّر عليها مطلقًا. ومن هذه الممارسات: العبادة، وهي من حاجات الإنسان. فما معنى العبادة؟

إنّ العبادة هي الحالة الّتي يتوجّه فيها الإنسان باطنيًّا نحو الحقيقة الّتي أبدعته، ويرى نفسه في قبضة قدرتها وملكوتها، ويشعر أنّه محتاج إليها. وهي في الواقع سير الإنسان من الخلق نحو الخالق.

العبادة حاجة الإنسان الثّابتة

بغضّ النظر عن كلّ فائدة يمكن أن تكون فيها، فهي نفسها من الحاجات الروحيّة للإنسان. وعدم القيام بها يؤدّي إلى حدوث خلل في توازنه، وأذكر مثالًا بسيطًا على

عدم التوازن بالخرج الّذي يوضع على ظهر الحيوان، فإنّ هذا الخرج يجب أن يكون متوازنًا من طرفيه دون رجحان طرف على آخر. إنّ في وجود الإنسان فراغًا يستوعب كثيرًا من الأشياء، وكلّ حاجة لا تشبع تؤدّي إلى الاضطراب وفقدان التوازن في روحه، وإذا أراد الإنسان أن يقضي عمره بالعبادة تاركًا الممارسات الحياتيّة الأخرى، ومعرضًا عن تلبية حاجاته المنوّعة، فإنّ هذا سوف يبعث على اضطرابه وامتعاضه، والعكس هو الصحيح، أي إذا ركض الإنسان لاهثًا وراء الماديّات فقط دون الاهتمام بالمعنويّات والقضايا الروحيّة فسوف لن يقرّ لروحه قرار، وتظلّ روحه في عذاب دائم،. وقد التفت إلى هذه الناحية الزعيم الهندي «**جواهر لآل نهرو**» حيث تغيّرت حالته في أواخر أيّام حياته بعدما كان علمانيًّا في عنفوان شبابه.

يقول هذا الرجل: «**أشعر أنّ في روحي وفي هذا العالم فراغًا لا يسدّه شيء إلّا المعنويّات، وما هذا الاضطراب والقلق الّذي برز في العالم إلّا بسبب عدم التوجه إلى الجانب الروحي وضعف النزوع إلى المعنويّات. وقد تمخض هذا عن فقدان التوازن**»، ثمّ يردف قائلًا: «**وتلحظ هذه الحالة - أي القلق - بصورة حادّة في الاتحاد السوڤياتي. فعندما كان الشعب الروسي جائعًا كان لا يفكّر إلّا كيف يسدّ جوعه، ولذلك كان في دوّامة من التخطيط للنضال من أجل تحصيل قوته. ولمّا استتبّ الوضع واستعاد حياته الاعتياديّة بعد الثورة برزت في وسطه ظاهرة القلق الروحي. وها هو يعاني منها. ولو سنحت فرصة لأحد بعد عمله، فإنّ أوّل مأساة يواجهها هي كيف يقضي ساعات فراغه، وكيف تُقَضى هذه الساعات**». بعد ذلك يقول «**نهرو**»: «**أنا لا أظنّ أنّ هؤلاء يستطيعون سدّ فراغهم إلّا بالتوجه إلى الجانب المعنوي، والتركيز على المعنويّات في ملء ساعات الفراغ الّذي أعاني منه أنا أيضًا**».

آثار ترك العبادة

إذاً العبادة حاجة ماسّة للإنسان ولا بدّ له منها، وما الأمراض النفسية المتفشية في عالم اليوم إلّا بسبب إعراض الناس عن العبادة، ولعلّنا لم نحسب لها حسابها ولكن

هي حقيقية جليّة. والصلاة - بغض النظر عن كلّ شيء - طبيب متواجد في كلّ وقت، أي إذا كانت الرياضة مفيدة للصحّة، وكانت المياه الصافية ضروريّة لكلّ بيت، والهواء النقي ضروريّ لكلّ إنسان، وكذلك الغذاء السالم، فالصلاة ضروريّة أيضًا لصحّة الإنسان كضرورة تلك الأشياء وفائدتها. ولعلّكم غافلون عن أنّ الإنسان لو خصّص ساعة من وقته لمناجاة ربّه لرأى كم تطهر روحه وتصفو، وكم تفيض عليه هذه المناجاة من نقاء وصفاء واطمئنان، وتضمحلّ كلّ المفردات الروحيّة المؤذية الّتي قد يتعرّض لها الإنسان.

أهمية العبادة في الإسلام

كنت أتحدّث عن العبادة في جلسة من الجلسات فقلت: ليس الإسلام دينًا اجتماعيًّا، أو دينًا أخلاقيًّا فقط، بل الإسلام دين جامع كامل شامل لكلّ جوانب الحياة، وله أرفع الآراء بالنسبة إلى التعاليم الاجتماعيّة حيث جاء في الكتاب العزيز: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾[1]، وفيه أسمى المفاهيم حول الأخلاق إذ جاء في القرآن الكريم: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[2]. ولكنّ هذا الإسلام الّذي رفع من قيمة التعاليم الاجتماعيّة، هل قلّل من قيمة العبادة شيئًا؟ لا، فلم ينقص من قيمة العبادة شروى نقير، بل حفظ لها قيمتها ومقامها، وجعل منزلتها فوق كلّ شيء. ومن وجهة نظره، فإنّ العبادة هي الهيكل العام لكلّ تعاليمه، ولها الصدارة بين تلك التعاليم، ولو كانت صحيحة، صحّت معها المسائل الاجتماعيّة والأخلاقيّة، والعكس هو الصحيح، ولا يصدّقنّ أحد أنّ شخصًا ما يكون مسلمًا جيّدًا في الجانب الاجتماعي والأخلاقي، وغير جيّد في الجانب العبادي. ونحن لا نقرّ بإسلام

(1) سورة الحديد، الآية 25.

(2) سورة الجمعة، الآية 2.

الشخص الّذي لا يصلّي. وقد شبّهها رسول الله ﷺ بالحمّة تكون على باب الرجل، فيغتسل منها في اليوم خمس مرّات[1]، وقد ورد التأكيد عليها والأمر بها والمحافظة عليها في المأثور: «**تعاهدوا أمر الصلاة وحافظوا عليها**»[2]، وقال جلّ من قائل: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَاۖ﴾[3]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ﴾[4]، وقال تعالى شأنه: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[5].

العبادة والتكامل الإنساني

لا يمكن للإنسان أن يكون كاملًا إلّا بالعبادة. ونبيّنا الكريم ﷺ على ما هو عليه من العظمة والقرب من الله، والتبشير له بالجنّة، لكنّه كان مشغولًا بتلك العبادات، والأوراد، وكلمات التسبيح والاستغفار. وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنّ النبيّ ﷺ لم يجلس مجلسًا إلّا واستغفر فيه خمس وعشرين مرّة بقوله» «**أستغفر الله ربّي وأبوب إليه**». وكانت العبادة الّتي بمارسها عليّ بن أبي طالب عليه السلام ترفده بألوان القوّة والمنعة، وتفيض عليه بالضمير الوقّاد والروح المشعّة، وهو الوجود الجامع التامّ، وهو الحاكم العادل، وهو العابد في جوف الليل. فيجب أن لا نغفل قيمة العبادة.

دخل «**عدي بن حاتم**» على «**معاوية**» يومًا، وكان ذلك بعد استشهاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بسنين، و«**معاوية**» يعلم أنّ «**عديًّا**» من أصحاب الإمام المقرّبين المخلصين، فأراد منه أن ينال من عليّ ولو بكلمة واحدة. فقال له «**معاوية**» شامتًا مستخفًّا به: «**ما فعلت الطرفات؟**»، يعني بذلك أولاده طرفة وطريف وطارف،

(1) السيد الرضي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، ص 317، الخطبة 199.

(2) م.ن، ص 316، الخطبة 199.

(3) سورة طه، الآية 132.

(4) سورة المزمّل، الآية 20.

(5) سورة الإسراء، الآية 79.

وكانوا قد استشهدوا مع عليّ بن أبي طالب عليه السلام في صفين، وكان «**معاوية**» يقصد إزعاج عديّ من وراء سؤاله. فقال له عديّ: «**قتلوا مع أمير المؤمنين**»، فردّ عليه «**معاوية**» بقوله: «**ما أنصفك عليّ، لقد قتل أولادك وأبقى أولاده**»، فقال له «**عديّ بن حاتم**»: «**بل ما أنصفتُ عليًّا إذ قتل وبقيت بعده، ليتني كنت ميتًا وعليًّا حيّ**». فاغتاظ من جوابه وقال له مهددًا: «**أما والله لقد بقيت قطرة من دم عثمان لا يغسلها إلّا دم شريف من أشراف اليمن**»، وكان يعنيه بذلك.

انبرى إليه «**عدي**» مستخفًّا به وبتهديده قائلًا: «**والله يا معاوية، إنّ القلوب الّتي أبغضناك بها لفي صدورنا والسيوف الّتي حاربناك بها لا تزال في أيدينا، ولئن أقبلت نحونا بغدرك فترًا فسندنو إليك بسيوفنا شبرًا وإن حزّ الحلقوم وحشرجة الحيزوم لأهون علينا من أن نسمع المساءة في عليّ وآل عليّ عليهم السلام فسلّم السيف لباعث السيف**».

فتجاهل «**معاوية**» تهديده وقال له: «**صف عليًّا**»، فقال «**ابن حاتم**»: «**إن رأيت أن تعفيني من ذلك يا معاوية**»، فرفض أن يعفيه وكان يعلم بأنّ كلّ صفة من صفات عليّ عليه السلام إذا مرّت على سمع «**معاوية**» ستكون بمثابة طعنة في قلبه، فاستغلّ هذه الفرصة وقال كلامًا رائعًا في وصف إمامه وسيّده، ومن كلامه:» تنفجر الحكمة من جوانبه والعلم من نواحيه. ومنه: وكان فينا كأحدنا يجيبنا إذا سألناه ويدنينا إذا أتيناه، ونحن مع تقريبه لنا وقربه منّا لا نكلّمه لهيبته، ولا نرفع أعيننا إليه لعظمته، يعظّم أهل الدين ويتحبّب إلى المساكين، لا يخاف القويّ ظلمه، ولا ييأس الضعيف من عدله، وأقسم بالله يا معاوية لقد رأيته ليلة وقد مثل في محرابه وأرخى اللّيل سدوله وغارت نجومه، ودموعه تنحدر على لحيته الكريمة، وهو يتململ تململ السليم، ويبكي بكاء الحزين، وكأنّي أسمعه الآن وهو يقول: «**يا دنيا إليّ تعرضتِ أم إليّ أقبلتِ، غرّي غيري لا حان حينك قد طلقّتك ثلاثًا لا رجعة لي فيك فعيشك حقير وخطرك يسير،**

آه من قلّة الزاد وبعد السفر وفقد الأنيس»[1].

لقد أحسن هذا الرجل المخلص وصف أمير المؤمنين عليه السلام. وقد وصفه وصفًا أثّر في «**معاوية**» حتى تصنّع البكاء إلى الحدّ الّذي انهمرت دموع عينيه، فبدأ بمسحها بكُمّه، وهو يقول: «**رحم الله أبا الحسن لقد كان كذلك. عقمت الدنيا أن تلد مثله**»، ولله درّ الشاعر حين يقول:

ومناقب شهد العدوّ بفضلها ... والفضل ما شهدت به الأعداءُ

فعليٌّ هو الرجل الّذي يشهد أعداؤهُ بفضلهِ وفضيلتهِ.

---

(1) راجع: أحمدي ميانجي، علي، مكاتيب الأئمة عليهم السلام، تحقيق وتصحيح مجتبى فرجي، قم، دار الحديث، 1426 هـ ط 1، ج 1، ص 355-357.

مركز نون
للتأليف والترجمة

مركزُ نون، منْ مؤسَّساتِ جمعيَّةِ المعارفِ الإسلاميَّةِ، يختصُّ بتخطيطِ البرامجِ والمتونِ التعليميَّةِ والثقافيَّةِ، وتأليفِ وإعدادِ المتونِ التعليميَّةِ والثقافيَّةِ العامَّةِ، مُراعياً القواعدَ المنهجيَّةَ والبحثيَّةَ والتربويَّةَ، وحِفظَ الأصالةِ الإسلاميَّةِ.

DIB OUK 03 336218

1014088

جمعية المعارف الإسلامية الثقافية
AL - MAAREF ISLAMIC CULTURAL ASSOCIATION
لبنان - بيروت - المعمورة - الشارع العام
تلفون: 471070 1 961+ فاكس: 476142 1 961+
www.almaaref.org.lb
Email:info@almaaref.org.lb